

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم

إعداد

خلود رائد يوسف زنديق

إشراف

د. ماهر أبو صالح

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم

إعداد

خلود رائد يوسف زنديق

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/03/22م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. ماهر أبو صالح / مشرفاً ورئيساً
.....
2. د. حسين الريماوي / ممتحناً خارجياً
.....
3. د. حسين أحمد / ممتحناً داخلياً
.....

الإهداء

إلى من تسعد بها سعادتي، إلى التي لم تترك عني الدعاء لي، إلى تلك المرأة العظيمة.....
أمي الحنونة.

إلى من غرس في حياتي حب التحدي والعمل والطموح..... أبي العزيز.
إلى من ساندوني وشجعوني في رحلتي إلى النجاح..... إخوتي (مجد، ومنجد، وسامح،
وأشرف)، وأختي الحنونة ملك.

إلى من منحتني الثقة والحب إلى نبع الحنان..... جدتي الغالية.

إلى من أعيش معهم أسعد أيامي..... صديقتي العزيزات.

إلى كل من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم.....

إلى كل هؤلاء.... أهدي عملي هذا.

خلود رائد

الشكر والتقدير

الحمد لله العليّ القدير، والسلام على رسولنا الكريم، الحمد لله الذي منحني الإادة والمقدرة، وأمدني بالعلم والمعرفة، وألهمني الصبر والسلوان في إنجاز هذه الدراسة.

وأقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور ماهر أبو صالح الذي تفضل بالإشراف على رسالتي، وقام بتقديم النصح والإرشاد لي في كتابة رسالتي حتى وصلت إلى هذه الصورة، وكان مثلاً للدكتور المتواضع في توجيهه وتشجيعه المتواصل فبارك الله فيه.

كما أقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور حسيه أحمد ممثلاً داخلياً، والدكتور حسيه الرماوي ممثلاً خارجياً، على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وإثرائها بالنصائح والتوجيهات.

و أقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي جامعة النجاح الوطنية، ممثلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لي المساعدة أو أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ك	فهرس الجداول
م	فهرس الأشكال
ن	فهرس الخرائط
س	فهرس الملاحق
ع	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	مجتمع الدراسة وعينتها
6	حدود الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	محتويات الدراسة
8	مصادر البيانات (جمع المعلومات)
8	الدراسات السابقة
8	الدراسات المحلية
14	الدراسات العربية
17	لمحة عامة عن منطقة الدراسة
20	الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان في محافظة طولكرم
21	المقدمة

الصفحة	الموضوع
21	التركيب السكاني
21	التركيب العمري
22	فئة صغار السن (0-14)
23	فئة متوسطي السن (15-64)
24	فئة كبار السن (65 فأكثر)
24	الهرم السكاني
26	نسبة الإعالة الخام
26	التركيب النوعي للسكان
26	الحالة الزوجية
29	العمر الوسيط عند الزواج الأول
30	التركيب التعليمي
32	التركيب الاقتصادي
33	الحالة العملية
34	التركيب المهني للسكان
37	الوضع السكاني في محافظة طولكرم
39	الفصل الثالث: معدلات البطالة في فلسطين والآثار الناجمة عنها
40	المقدمة
40	ماهية البطالة؟
40	مفهوم البطالة
41	التعريف اللغوي
41	التعريف الاقتصادي
42	أنواع البطالة
42	البطالة حسب نمط التشغيل
44	البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد
46	معدلات البطالة في فلسطين
48	أسباب البطالة في فلسطين
51	آثار البطالة في فلسطين
51	الآثار الاقتصادية

الصفحة	الموضوع
52	الآثار الاجتماعية
5	الفصل الرابع: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (الضفة الغربية ومحافظة طولكرم)
556	المقدمة
56	مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
57	التعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
60	المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات
61	المعايير الكمية
62	المعايير النوعية
63	معييار الملكية
63	معييار المسؤولية
63	حجم السوق
65	الحالة العملية للمشروعات
64	عدد المشروعات في فلسطين ومحافظة طولكرم
70	خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة
72	أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين
75	مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
76	الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم
76	أصالة للتنمية والإقراض
77	دائرة التمويل الصغير - الأونروا
77	السلطانية للإقراض والتنمية " فائن "
78	المركز العربي للتطوير الزراعي " أكاد "
79	التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة
79	التجربة اليابانية
81	التجربة المصرية
83	الفصل الخامس: أهم العوامل المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم "تتائج الدراسة الميدانية"
84	المقدمة

الصفحة	الموضوع
86	أولاً: القائمين على المشروعات
86	1- القائمون على المشروعات حسب الجنس
87	2- القائمون على المشروعات حسب الفئة العمرية
88	3- القائمون على المشروعات حسب المسؤولية الإدارية
89	4- القائمون على المشروعات حسب المستوى التعليمي
91	ثانياً: المعلومات المتعلقة بالمشروعات (الموقع وتاريخ الإنشاء، الشكل القانوني، وعدد العاملين وأعمارهم)
91	1- التوزيع الجغرافي للمشروعات في محافظة طولكرم
92	2- تاريخ إنشاء المشروعات في محافظة طولكرم
93	3- الشكل القانوني للمشروعات
94	4- عدد العاملين في المشروع وتوزيعهم حسب الجنس والفئة العمرية
98	ثالثاً: تسويق منتجات المشروعات والإجراءات المتعلقة بها
98	1- الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات
99	2- مصادر المنافسة التي تتعرض لها منتجات المشروعات
100	3- الإغلاقات المتكررة على المعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي:
102	4- الإملاءات الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية على المعابر
103	5- الإجراءات التي تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير
103	6- ترخيص المشروعات ومدى الدعم المقدم لها
104	رابعاً: رأس المال للمشروعات والصعوبات التي واجهتها منذ بدء التنفيذ
104	1- حجم رأس المال المستخدم في المشروعات
106	2- مصادر التمويل للمشروعات
107	3- الصعوبات التي واجهت المشروع عند البدء بالتنفيذ
108	4- عائدات المشروعات ونسبة الأرباح من رأس المال
110	خامساً: الإجراءات المالية والإدارية للمشروعات
111	سادساً: الأيدي العاملة في المشروعات
111	1- رواتب العاملين في المشروعات
113	2- العلاقات القائمة بين العاملين والقائمين على المشروعات

الصفحة	الموضوع
115	3- المعايير المستخدمة في توظيف العاملين
116	مشكلات المشروعات من جهة نظر القائمين على المشروعات في محافظة طولكرم
120	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
121	النتائج
124	التوصيات
127	قائمة المصادر والمراجع
135	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	المشروعات الصناعية في محافظة طولكرم حسب طبيعة النشاط لعام 2016.	6
جدول (2)	توزيع السكان في محافظة طولكرم حسب فئات العمر ونوع التجمع للأعوام (1997-2007) م.	23
جدول (3)	توزيع السكان في محافظة طولكرم حسب الحالة الزوجية ونوع التجمع لعام 2007م.	27
جدول (4)	عدد عقود الزواج وحالات الطلاق في محافظة طولكرم (-2013م 2010م)	28
جدول (5)	العمر الوسيط عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، للأعوام (1997-2007).	29
جدول (6)	المؤهل التعليمي للأفراد 10 سنوات فأكثر في محافظة طولكرم حسب الجنس لعام 2007م.	31
جدول (7)	الحالة العملية في محافظة طولكرم حسب نوع التجمع، 2007م.	33
جدول (8)	نسبة السكان في محافظة طولكرم من 10 سنوات فأكثر وتوزيعهم حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2007م.	35
جدول (9)	التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظة طولكرم حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2015م.	36
جدول (10)	تطور أعداد سكان محافظة طولكرم للفترة (1997-2015)م.	38
جدول (11)	معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين خلال الفترة (2007-2015).	47
جدول (12)	تصنيف وزارة الاقتصاد الفلسطيني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة والأعمال السنوي بالدولار، وحسب رأس المال المسجل بالدولار.	59
جدول (13)	تصنيف الغرفة التجارية في محافظة طولكرم للمشاريع الاقتصادية حسب رأس المال المستخدم.	60
جدول (14)	عدد المشروعات في فلسطين خلال الفترة (1999-2012)	64

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (15)	عدد المشروعات العاملة وعدد العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة، لعام 2012.	65
جدول (16)	عدد المشروعات في فلسطين حسب المنطقة والحالة العملية لعام 2012.	66
جدول (17)	التوزيع النسبي للمشاريع العاملة في محافظة طولكرم حسب الملكية لعام 2012.	67
جدول (18)	التوزيع النسبي للمشاريع العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب حجم العمالة لعام 2012.	67
جدول (19)	عدد المشروعات العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمنطقة لعام 2012.	69
جدول (20)	عدد المشروعات في محافظة طولكرم حسب حجم العمالة.	85
جدول (21)	اختبار (Chi-Square Tests) لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة	86
جدول (22)	التوزيع النسبي لمملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس	87
جدول (23)	المسؤولية الإدارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم	89
جدول (24)	توزيع العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس	95
جدول (25)	توزيع العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الفئة العمرية والجنس	97
جدول (26)	المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم ومسألة الحصول على ترخيص	104
جدول (27)	بعض الإجراءات المالية والإدارية في المشروعات	110

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
25	الهرم السكاني لمحافظة طولكرم لعام 2007	شكل (1)
88	التوزيع النسبي للقائمين على المشروعات حسب فئات السن.	شكل (2)
90	القائمين على المشروعات حسب المستوى التعليمي.	شكل (3)
91	التوزيع الجغرافي للمروعات في محافظة طولكرم.	شكل (4)
92	تاريخ إنشاء المشروعات في محافظة طولكرم.	شكل (5)
94	الشكل القانوني للمروعات في محافظة طولكرم.	شكل (6)
96	توزيع العاملين لكلا الجنسين في المشروعات حسب الفئة العمرية.	شكل (7)
98	الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات في محافظة طولكرم.	شكل (8)
100	التوزيع النسبي لمنافسة منتجات المشروع من المنتجات الأخرى من نفس الصنف.	شكل (9)
101	تأثر المشروع بالإغلاقات المتكررة للمعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي.	شكل (10)
102	مدى صعوبة إجراءات الصادرات الفلسطينية التي يملها الجانب الإسرائيلي على المعابر.	شكل (11)
103	مدى تأثر المشروعات بالإجراءات الفلسطينية للاستيراد والتصدير.	شكل (12)
105	التوزيع النسبي للمروعات حسب حجم رأس المال (دينار).	شكل (13)
106	مصادر التمويل للمروعات في محافظة طولكرم.	شكل (14)
108	الصعوبات التي واجهت المشروع عند البدء بالتنفيذ.	شكل (15)
109	التوزيع النسبي للأرباح من رأس المال المستخدم في المشروع.	شكل (16)
112	توزيع المشروعات حسب أعلى راتب يدفعه للعاملين.	شكل (17)
113	توزيع المشروعات حسب أدنى راتب يدفعه للعاملين.	شكل (18)
114	طبيعة العلاقات القائمة بين العاملين والقائمين على المشروعات.	شكل (19)
115	المعايير المستخدمة في توظيف العاملين في المشروع.	شكل (20)

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
خريطة (1)	محافظة طولكرم بالنسبة لصفة الغربية.	19

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الاستبانة	136
ملحق (2)	مجتمع الدراسة	142
ملحق (3)	السكان في المحافظة حسب فئة العمر 2007 (الهرم السكاني)	144

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم

إعداد

خلود رائد يوسف زنديق

إشراف

د. ماهر أبو صالح

الملخص

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتقليل مستوى البطالة في أي دولة، وما دعا إلى تناول هذه الدراسة هو قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وجعلها قاعدة بيانات في أي دراسة مستقبلية حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معدلات البطالة في فلسطين والآثار الناجمة عنها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها وأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في محافظة طولكرم.

لتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على البيانات التي تم الحصول عليها من عينة عشوائية بناء على بيانات من وزارة الاقتصاد الفلسطيني التابعة لمحافظة طولكرم، ووزعت على المشروعات الاقتصادية في محافظة طولكرم، وكان حجم العينة 130 مشروعاً اقتصادياً، وتم تقسيم المحافظة إلى ثلاثة أقسام: (مدينة، وقرى، ومخيمات)، واعتمدت هذه الدراسة إضافة إلى الاستبانات على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج (SPSS) لإعطاء صورة عن مجتمع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة: إن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال الفترة (2007-2015) بنسبة 4.2% وهذا بسبب سياسة الاحتلال في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، كما توصلت إلى أن معدل

البطالة في محافظة طولكرم بلغ (17.8%) حسب بيانات عام 2015 وهي قريبة من معدلها في الضفة الغربية (17.3%)، وتم أخذ عينة حجمها 130 مشروع (صغير ومتوسط)، وكان عدد العمال في هذه المشروعات حوالي 2266 عاملاً، وكلما زادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات وهذا بدوره يقلل من مستوى البطالة، ويزيد من مشاركة الإناث في سوق العمل، وكانت نسبة مشاركة الإناث (35%)، ونسبة الذكور (65%)، حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة. ومن أهم المشكلات التي تواجه المشروعات في محافظة طولكرم هي مشكلة الإغلاقات المتكررة للمعابر والطرق من قبل الاحتلال الصهيوني من وجهة نظر أصحاب المشروعات في المحافظة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت الباحثة بزيادة الدعم الحكومي والجهات الممولة للمشروعات، من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات والاستشارات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم عند حدوث خسائر أو أزمات مالية، لضمان استمرارية تلك المشروعات، ونشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، ودورها الفعال في تقليل مستوى البطالة وزيادة الدخل. بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دور الإعلام والصحافة حول أهمية المشروعات الصغيرة في تقليل مستوى البطالة، وتشجيع المنتج المحلي ومقاطعة المنتج الصهيوني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة اهتمام الدول والحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ بسبب ارتباطها الوثيق بعملية التنمية بمختلف مجالاتها، وتسهم هذه المشروعات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003 إلى أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل نحو 90 % من مجموع المشروعات، وأنها تستحوذ على ما نسبته 66% من القوى العاملة فيها، كما تنتج نحو 80 % من قيمة الدخل الوطني الصناعي.¹

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد التوجهات التي تتبعها الدول بهدف تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية؛ لما لها من خصائص متميزة في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة البطالة التي تواجهها اقتصاديات دول العالم المختلفة ومنها فلسطين، بسبب آثارها السلبية في مختلف مجالات الحياة، فكانت نسبة البطالة في فلسطين سنة 2015 نحو 25.9%²، ويعزى ذلك إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين .

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتنويع أفكار الشباب وتشجيعهم في الانخراط في الأعمال الخاصة، بالإضافة إلى تنمية روح

1 محمد، جزيرة، بوقوم ومعيزي: "إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة قلمة. ص12.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: 2015" رام الله - فلسطين، 2016، ص57.

الإقدام والابتكار. فالابتكارات اليابانية على سبيل المثال ساهمت ما نسبته 52% في إنجاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة¹.

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال عدم وجود سياسة فلسطينية موحدة قادرة على ضبط وتقييد الاستيراد، مما أدى إلى تدفق المنتجات الإسرائيلية وإغراق الأسواق الفلسطينية بها، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية التي تعطي التسهيلات الكاملة للمنتجات الإسرائيلية، حيث بلغت كمية الواردات الفلسطينية من المنتجات الإسرائيلية عام 2011 حوالي 64.69% من إجمالي السلع المستوردة²، مما شكل عاملاً مساعداً في تدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية، وإغلاق كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لعدم قدرتها على منافسة جودة البضائع الإسرائيلية المستوردة، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من عمال تلك المشاريع، حيث بلغ معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين لعام 2015 (25.9%)³، وبشكل خاص بلغ معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في محافظة طولكرم لنفس العام 17.8%⁴، بالإضافة إلى أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تواجه الكثير من الصعوبات والمعوقات إلى تواجه عملها.

أهداف الدراسة

1- التعرف على معدلات البطالة في فلسطين والآثار المترتبة عليها.

2- معرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

1 الصوص، سمير زهير: "بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين". وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. السياسات والتحليل والإحصاء. مكتب محافظة قلقيلية. 2010. ص 11.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني. 2012، ص 29.

³ مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015، مرجع سابق، 2016. ص 27.

⁴ المرجع السابق. ص 78.

3- دراسة أهم العوامل المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

4- بيان أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

أهمية الدراسة

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاد معظم الدول على اختلاف درجات تطورها لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، وبالنسبة لفلسطين فإنها تعتبر من أهم أدوات ومقومات الصمود وبناء الاقتصاد، ضد ممارسات الاحتلال في تخريب البنية التحتية للمشاريع الإستراتيجية والكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وكنتيجة لذلك نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل 90% من إجمالي المشاريع في الأراضي الفلسطينية¹. كما تعد أداة ذات فعالية لتقليل نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع، مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللواتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل، وتحسين مستوياتهم المعيشية، بالإضافة إلى أنها تمثل قاعدة بيانات في أي دراسة مستقبلية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

فرضيات الدراسة

سعت الدراسة الحالية لفحص الفرضيات التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين الجنس وملكية المشروع.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين عمر القائمين على المشروع ونسبة الربح التي حققها المشروع.

¹ تقرير: بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ". مركز الدراسات والأبحاث (مارس) 2014 ص 3.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين المؤهل التعليمي وملكية المشروع.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين المؤهل التعليمي ونسبة الربح التي حققها المشروع.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين تاريخ إنشاء المشروع والشكل القانوني لها.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) بين الشكل القانوني للمشاريع والتوزيع الجغرافي لها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة المشاريع الصناعية المسجلة رسمياً في وزارة الاقتصاد الفلسطيني في محافظة طولكرم، والبالغ عددها 189 مشروعاً لعام 2016¹، حيث تم تعبئة 130 استمارة من مختلف المناطق الجغرافية في المحافظة مع مراعاة الصناعات المتنوعة كما يتبين من الجدول رقم (1)، وبهذا يكون المسح الميداني قد حقق مبدأ الشمولية في الجانب الجغرافي لأماكن تواجد المشروعات من جهة وطبيعة النشاط الاقتصادي. وقد تم تحديد عدد الاستثمارات اعتماداً على معادلة ثامبسون عند مستوى الدلالة (0.095) وبناءً على الجدول الناتج عند تطبيق هذه المعادلة كما يتبين من الملحق رقم (2)، حيث إن المجتمع المكون من 200 مفردة، يخصص له 132 استمارة وبما أن مجتمع الدراسة لدينا يتكون من 189 مشروعاً فكان كافياً تجهيز 130 استمارة.

¹ 189 مشروع لعام 2016 في محافظة طولكرم، وهذه البيانات لم تكن محدثة عند أخذها من وزارة الاقتصاد الفلسطيني في محافظة طولكرم.

جدول (1): المشروعات الصناعية في محافظة طولكرم حسب طبيعة النشاط لعام 2016.

العدد	طبيعة النشاط
37	مشاغل الخياطة
3	صناعة الباطون
5	صناعة الحجر
6	صناعة الطوب
3	صناعة البلاط
12	صناعة الرخام
15	الصناعات الزراعية
23	الصناعات الغذائية
10	الصناعات الكيماوية
10	الصناعات المعدنية
6	الكسارات

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، قسم الصناعة. محافظة طولكرم.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: محافظة طولكرم.

الفترة الزمنية: فقد استغرق المسح الميداني لتعبئة 130 استمارة بمختلف المناطق في محافظة طولكرم، خلال الفترة الزمنية من 1-11-2016 إلى 1-12-2016.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، ويبرز المنهج الوصفي من خلال الجداول التكرارية وإيجاد المتوسطات الحسابية، والمنهج التحليلي من خلال استخدام اختبار مربع كاي .

محتويات الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: احتوى على مقدمة الدراسة، وعرض مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة وأهدافها، وأهميتها بالإضافة إلى مجتمع الدراسة وعينتها وحدوها المكانية والزمانية، واشتمل أيضا على منهجية الدراسة من حيث مصدر البيانات وكيفية الحصول عليها، كما ضم فرضيات الدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، واشتمل أيضا على لمحة عامة عن منطقة الدراسة.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لعرض بعض الخصائص الديموغرافية للسكان في محافظة طولكرم من حيث التركيب العمري والنوعي والتعليمي، والحالة الزوجية والحالة التعليمية، بالإضافة إلى التركيب الاقتصادي للسكان، والوضع السكاني لمحافظة طولكرم.

الفصل الثالث: تضمن موضوع البطالة من حيث مفهومها، كما تم البحث في أنواعها ومعدلاتها في فلسطين والضفة الغربية ومحافظة طولكرم، وأسبابها والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها.

الفصل الرابع: اشتمل على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات، وخصائص هذه المشروعات وأهميتها، بالإضافة إلى معرفة مصادر التمويل والجهات الممولة لهذه المشروعات في محافظة طولكرم، وتقديم بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الخامس: تناول على أهم العوامل المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وبيان أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

الفصل السادس: اشتمل على النتائج والتوصيات.

مصادر البيانات (جمع المعلومات)

تم الاعتماد على عدد من المصادر للحصول على المعلومات التي ساهمت في إتمام الدراسة ومن أهمها:

1- الدراسة الميدانية: من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

2- المصادر المكتبية: وقد اشتملت على المراجع والكتب والدوريات والدراسات الأدبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

3- المصادر الرسمية: تشتمل على التقارير والنشرات الصادرة من مراكز الأبحاث المختلفة وخاصة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، وغيرها من المراكز المختلفة ذات الصلة، بالإضافة إلى الإحصائيات الصادرة عن الجهات والدوائر الرسمية مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الاقتصاد الفلسطيني، والغرفة التجارية لمحافظة طولكرم، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

4- المصادر الشخصية: من خلال إجراء المقابلات مع الجهات الممولة للمشروعات في محافظة طولكرم، ومع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

الدراسات السابقة

الدراسات المحلية

نجاه أبو بكر (2002م)، "المشاريع الصغيرة في فلسطين - الصعوبات وأنماط التخطيط فيها (حالة دراسية على محافظة نابلس)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الخطط المعمول بها في قطاع المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تتعرض لها، ومن أهم نتائج هذه الدراسة

أن الخطط الإدارية ومهارات العمل هي أكثر الخطط استخداماً في المنشآت الصغيرة في فلسطين حيث كانت نسبتها كما يأتي (91.7%، 92.2%) على التوالي، وخطط العمل التسويقية كانت نسبتها (82%)، واحتلت المعوقات الآتية على درجة كبيرة جداً صعوبة المواصلات، القوانين الإسرائيلية والحواجز، قوانين الضرائب، ندرة الأجهزة الحديثة المستعملة في الإنتاج، بالإضافة إلى خطط التحليل المالي والتدفق النقدي، وغيرها من المعوقات، ومن أهم ما أوصت به الدراسة تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة من خلال الإعفاء من الضرائب في أول سنة تأسيسية للمشروع، مطالبة الوزارات المعنية بالتشجيع على منتجات المشاريع الصغيرة الفلسطينية¹.

محمد نوفل (2006)، "العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين - دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المراحل التي تمر بها الصناعات الصغيرة مع التركيز على الصناعات المعدنية في قطاع غزة، والتعرف على مدى أهمية الصناعات الصغيرة والمعدنية في الناتج المحلي والدخل القومي، ودراسة المشاكل الذاتية والموضوعية التي تعيق دور الصناعات المعدنية. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية والأولية عبر استبانة موجهة إلى أصحاب الصناعات المعدنية الصغيرة، حيث بلغ مجتمع الدراسة (245) منشأة صناعية معدنية صغيرة في قطاع غزة، وكانت نسبة الاسترداد حوالي (93.12%) بما يساوي (135) استبانة من عينة الدراسة البالغة (145) منشأة.

وقد أظهرت الدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل قوى على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة.

العوامل الخارجية هي: الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، والاعتماد على إسرائيل في استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار، وأما العوامل الداخلية فهي ضعف دور البنوك وأسعار الفائدة العالية وصعوبة المعاملات والإجراءات

¹ أبو بكر، نجاه: "المشاريع الصغيرة في فلسطين - الصعوبات وأنماط التخطيط فيها (حالة دراسية على محافظة نابلس)". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2002.

البنكية التي تواجهها المنشآت المعدنية الصغيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية وغيرها من العوامل. توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها ضرورة العمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والتجارية، والعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية والبنوك في دعم ومساندة الصناعات المعدنية، والعمل على إنشاء بنك خاص بالتنمية الصناعية، وكذلك بنك معلومات مركزي للصناعة¹.

مجد دعمة (2009)، "واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها دراسة حالة: مشاغل النسيج"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها خاصة مشاغل النسيج، كما هدفت أيضا إلى معرفة أثر كل من متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة وغيرها من المتغيرات على واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة بلغ عدد فقراتها (57) فقرة، وزعت على سبعة جوانب وهي المادي، والإنتاج، والتسويق، والعاملين القائمين على المشروع، ومشاكل المشاغل، والتطوير والرضا الوظيفي لدى العاملين، وبعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، تم توزيعها على عينة صدفية مكونة من (61) من أصحاب المشاريع الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك فقد قام الباحث بمقابلة (10) أصحاب لمشاغل النسيج، ومقابلة (3) خبراء في تطوير المشاريع الصغيرة.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن صعوبات التسويق والتمويل من أكبر الصعوبات التي تواجه مشاغل النسيج والخياطة في طولكرم، وأيضا من الآليات التي تساهم في تطوير المشاريع الصغيرة هي تدريب العاملين في المشاريع الصغيرة والإعفاءات الضريبية وعقد المعارض والبحث عن أسواق جديدة. وأهم ما أوصت به هذه الدراسة توفير التمويل

¹ نوفل، محمد: "العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين - دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 2006.

وخفض الضرائب من قبل الحكومة، وتسهيل استيراد الآلات حديثة، وتوجيه الإنتاج للسوق الفلسطيني، والتعاون مع الغرفة التجارية، وأهمية دعم وتشجيع هذه المشاغل¹.

سمير زهير، الصوص (2010)، "بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"

تناولت هذه الدراسة المعايير المستخدمة في تصنيف المشاريع، إذ لا يوجد تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم، فكل دولة لها تعريفها الخاص بها، وبينت أهمية ومميزات هذه المشاريع وخصائصها من انخفاض رأس المال والمرونة والقدرة على التكيف، وأظهرت هذه الدراسة توزيع المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، بحيث يبلغ عدد المشاريع الاقتصادية المسجلة رسمياً نحو 80.699 منشأة، تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها نسبة 99.5%. وتناولت بعض نماذج من التجارب الدولية التي اهتمت بهذه المشاريع ومنها تجربة اليابان وأمريكا والتجربة الهندية وغيرها من التجارب. وأهم ما أوصت به هذه الدراسة تبني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق البيئة الإيجابية المشجعة لإقامة هذه المشاريع، وتقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها، وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية لفترة محددة (3-6 سنوات)².

عودة جميل الفليت (2011)، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"

هدف البحث حول المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، انطلاقاً من دورها الهام في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين وتحقيق الدخل، ومن خلال الدراسة تم التعرف على مدى ما تحققه هذه المشاريع من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأظهرت الدراسة الميدانية العديد من

¹ مجد، دعمة: "واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها دراسة حالة: مشاغل النسيج". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2009.

² الصوص، سمي زهير. مرجع سابق. 2010.

السمات والخصائص الخاصة بالمشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة مثل: صفة الملكية للمشاريع، وعدد المشتغلين، وعمر المشاريع، وغيرها من الخصائص، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج السلعي الذي يعتبر جزءاً من المنهج الموضوعي، والمنهج الحرفي.

وتم تحليل الاستبانة من خلال وسيلة تحليل البيانات وتتمثل في البرنامج الإحصائي spss، ومن أهم نتائج الدراسة أن 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة يواجهون صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات. بالإضافة إلى عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية. وأهم ما أوصت به هذه الدراسة توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل، وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية، وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات¹.

خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود صيدم (2012)، "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها"

هي عبارة عن دراسة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، وكذلك خلق مداخل لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع.

¹ الفليت، عودة جميل: "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية". مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد (19)، العدد (2). 2011.

ولهذا فقد تم تبيان أهمية المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى صياغة نموذج قياسي يوضح المتغيرات ذات التأثير في التقليل من نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وتم التوصل إلى أن المشاريع الصناعية والتجارية الداخلية تساهم بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة أكثر من غيرها من المشروعات، ومن أهم ما أوصت به الدراسة وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى الوطني، يهدف لتنمية هذه المشروعات في الأراضي الفلسطينية، بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبيرة¹.

معهد مارس لدراسات والأبحاث (2014)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"

تم إعداد هذا التقرير لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية، وباعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى، تناولت هذه الدراسة مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في فلسطين باعتبارها رافداً مهماً في الاقتصاد الوطني، وخاصة على مستوى مساهمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وتناولت عوامل نجاح وفشل هذه المشاريع في فلسطين، وما هي طبيعة هذه المشاريع وأنواعها، وأظهرت الأهمية النسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تمثل هذه المشاريع في فلسطين ما نسبته 95% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني، ووضحت ما هي المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع بشكل عام وفلسطين خاصة باعتبارها دولة محتلة، وأوصت هذه الدراسة بتعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية، ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إعادة هيكلة قانون تشجيع الاستثمار، بما يضمن استفادة جميع فئات رأس المال التي ترغب في الاستثمار².

¹ النمروطي، صيدم، خليل، أحمد: "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها". مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. 2012.

² تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. مرجع سابق، 2014.

بيان حرب (2006)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التجربة السورية"

يهدف البحث إلى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها، والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد، يحاول إيجاد مكان مناسب لها في رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العراقة وأسلوب العمل المتطور، ما يجعلها قادرة على السيطرة الإستراتيجية على أسواق العالم، التي تتحول بالتدريج إلى سوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة مع التشابه المتنامي لسلوك المستهلك في هذه الأسواق.

وأهم نتائج هذه الدراسة أن التشريعات والقوانين النازمة لهذه المشروعات، ما زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول إنها وسيلة تحفيز لنشاطها، خاصة تلك القوانين التي وضعت من قبل المشروع منذ فترة طويلة ولم يحدث عليها أي تطوير وخاصة بالتشريع الضريبي المرهق؛ كرسوم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ريع الآلات، وهي ما تشكل حواجز صعبة أمام نجاح الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم توصياتها ضرورة وجود مرجعية واحدة " هيئة تنظيم " للإشراف على المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتنميتها وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة لرعاية المشروعات ومساعدتها على التوسع¹.

كنجو، كنجو(2007)، " إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات -دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب "

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، و محاولة التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في سوريا،

¹ حرب، بيان: " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التجربة السورية ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد.(22) العدد (2). 2006.

واعتمدت هذه الدراسة على الجانب النظري منها على المنهج الوصفي وتحليل مضمون الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وتحليل البيانات الواردة في المراجع المختصة ولدى الهيئات ذات الصلة. وفي الجانب العملي فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب سوريا، وتم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة بلغت 205 مشروع.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، وكانت من أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع فقد تبلورت بجلية في عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين لمدّ هذه المشاريع بمتطلباتها، وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية، والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية، وضرورة الاعتماد على الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة، والسعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة¹.

سمية قنيدرة (2009)، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة - "

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبيان ما تواجهه من مشكلات تعوق نموها و تطورها، وكذا أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنمية هذه المؤسسات، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، وخاصة محاولة إيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به في تحقيق التنمية المحلية، بمعالجة أحد معضلاتها وهي مشكلة البطالة التي يترتب عليها تراكم مخزون الطاقة البشرية، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني، و إسقاط ذلك على واقع ولاية قسنطينة بقصد تحديد قطاعات النشاط الأكثر استقطابا للعمالة، و إبراز صنف

¹ كنجو، كنجو: " استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)". المؤتمر العلمي الخامس كلية العلوم الإدارية والمالية. جامعة فيلادلفيا. 2007.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر فاعلية في استحداث مناصب عمل، من أجل الحث على تشجيع إنشائها. إذ أبرزت المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل، حيث شكلت الفئة المشتغلة المصرح بها في هذا النوع من المؤسسات ما نسبته 22.5 % من إجمالي الفئة المشتغلة بالولاية سنة 2009. كما تم التوصل إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قسنطينة، هي تابعة للقطاع الخاص، وأن 98 % منها عبارة عن مؤسسات صغرى، هذه الأخيرة أثبتت أنها الأنجح في خلق مناصب عمل و التخفيف من حدة البطالة نظرا لانخفاض تكلفة فرصة العمل بها.

وأهم ما أوصت به هذه الدراسة تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إقامة جمعيات تعاونية و شبكات صناعية، مما يؤدي لارتباطها هذه المؤسسات بشكل أفقي وعمودي، بهدف القضاء على المشكلات الناتجة عن صغر حجمها، و التي تعوقها في المنافسة والتسويق¹.

حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"

يهدف هذا البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام، وتعظيم دوره في التشغيل في الدول العربية، ومن أهم نتائجها أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومحوريا في التشغيل وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات، بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية.

¹ سمية، قنيرة: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2009.

وأهم ما أوصت به الدراسة وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة، وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والاقتصادية للدول¹.

يحيى عبد القادر (2011)، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارات"

تناولت هذه الدراسة واقع البطالة في الجزائر وما هي الآثار المترتبة عليها، وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وإظهار مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، والمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منها مشاكل إدارية وقانونية، ومن أهم نتائج الدراسة وجود صعوبات ذات طابع إداري تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحديثة منها، هذه الصعوبات معظمها بيروقراطية مثل كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء المؤسسة وثقل الإجراءات الإدارية التي تأخذ وقتا طويلا، وأوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار وتوفير الدعم لهذه المؤسسات².

لمحة عامة عن منطقة الدراسة

وتدل الآثار على ان طولكرم مدينة قديمة، ويرجع استيطان المدينة إلى عصر الرومان وبالتحديد القرن الثالث الميلادي،

¹ الأسرج، حسين: " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية". وزارة التجارة والصناعة المصرية. مجلة الباحث. 2010.

² عبد القادر، يحيى: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارات". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران. الجزائر. 2011.

حيث عرفت باسم بيرات سوريता، وتعنى بئر كرم مختار بل تشير بعض المصادر إلى ان استيطان المدينة اقدم من ذلك إذ يعود إلى زمن الكنعانيين ويستدل على ذلك ما عثر عليه من آثار في القرى المجاورة مثل قرى جت كرم مجدليون، جلجال وغيرها وقد وردت طولكرم في كتابات المقريزي وياقوت الحموي باسم طور كرم وتعنى جبل الكرم، وبالفعل هذا ما تشتهر به طولكرم وظلت تعرف بهذا الاسم حتى القرن الثاني عشر الهجري السابع عشر الميلادي حتى حرف الاسم إلى طولكرم.¹

تقع محافظة طولكرم في الجزء الشرقي من السهل الساحلي الفلسطيني خريطة رقم (1)، على هضبة ترتفع من 55-125م عن سطح البحر، وعند التقاء دائرة عرض 19° 32' شمال خط الاستواء وخط طول 35° 1' شرقي غرينتش، وتبعد مدينة طولكرم 15 كم عن ساحل البحر المتوسط و 25 كم إلى الشمال الغربي من محافظة نابلس، وتقع إلى الجنوب منها محافظة قلقيلية²، وتبلغ مساحتها 246 كم² عام 2010، أي حوالي 4.4% من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية³.

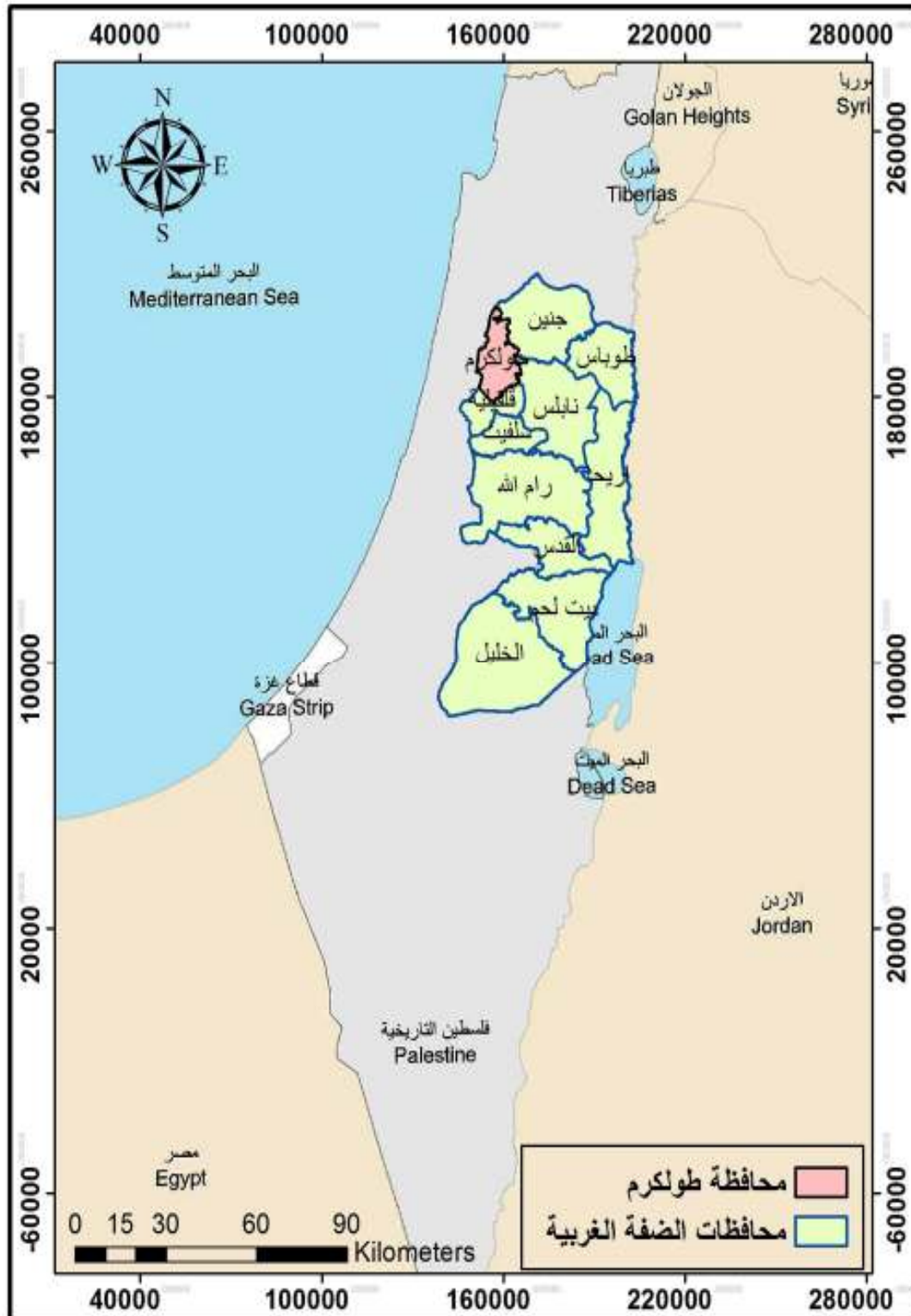
تتمتع محافظة طولكرم بمناخ البحر المتوسط الماطر الدافئ شتاءً، والحار صيفاً، فبلغ متوسط درجة الحرارة بشهر آب 26.1° م، وهو أكثر الأشهر حرارة في المنطقة، ويعبر عنه السكان ويقولون عنه: (آب اللّهاب)، بينما تنخفض درجة الحرارة في شهر كانون الثاني ليبلغ متوسطها 10.2° م " خلال الفترة الممتدة (1968-2010م)، وتتأثر المنطقة برياح مختلفة من فصل لآخر؛ حيث تهب في فصل الشتاء رياح جنوبية غربية تسمى رياح عكسية، تصحب معها الأمطار المصاحبة للمنخفضات الجوية، أما في فصل الصيف فتهب الرياح الغربية وهي التي تسمى بنسيم البر والبحر، وأما في فصلي الربيع والخريف فتهب رياح الخماسين الشرقية، والجنوبية الشرقية الحارة الجافة.⁴

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3). 2011. رام الله، فلسطين، ص 29.

² الموسوعة الفلسطينية. القسم العام. المجلد (3). ص 125.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3). 2011. مرجع سابق. ص 29.

⁴ أبو صاع، إسرائ: "التغيرات في الغطاءات الأرضية / استعمالات الأراضي في محافظة طولكرم بين عامي (2011-2005)، باستخدام GIS". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2014. ص 21-22.



خريطة (1): محافظة طولكرم بالنسبة لضفة الغربية.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مؤسسة معالم للاستشارات الهندسية. نابلس. 2016

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية للسكان في محافظة طولكرم

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية للسكان في محافظة طولكرم

المقدمة

تعد دراسة الخصائص الديموغرافية للسكان من أهم الجوانب التي يتم دراستها في أي مجتمع من المجتمعات حيث يهتم بدراسة الجانب الكمي للسكان، والذي يمكن التعرف عليه من بيانات التعداد السكاني والمسوحات السكانية. فدراسة الخصائص الديموغرافية هي التي تكسب المجتمع مميزات تميزه عن المجتمعات الأخرى، وبناءً عليها وبلاستعانة بها يمكن تحديد احتياجات المجتمع من العديد من الخدمات اللازمة به، مثل: الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وغيرها. فعملية تحليل البيانات الديموغرافية ضرورية جداً لفريق التخطيط المحلي والوطني؛ لأنها تزوده بترتيب علمي لاحتياجاته السكانية.

وفيما يلي أهم الخصائص الديموغرافية التي تناولها هذا الفصل لسكان محافظة طولكرم من حيث التركيب العمري، والتركيب النوعي، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، بالإضافة إلى التركيب الاقتصادي والوضع السكاني في المحافظة، وذلك وفقاً لتعدادي (1997-2007)، ووفق بيانات سنوات أخرى كان معظمها صادراً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التركيب السكاني

التركيب العمري

يقصد بالتركيب العمري للسكان تقسيم السكان إلى مجموعات حسب فئات السن، ويقسم السكان حسب فئات أعمارهم إلى (فئة صغار السن، فئة الشباب، فئة كبار السن)، ويختلف التركيب العمري للسكان من مجتمع لآخر، وتعتبر معرفة التركيب العمري في أي مجتمع على درجة عالية من الأهمية لفهم الوضع الديموغرافي للسكان، وهو لدى المسؤولين لا يقل أهمية

عن التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة في مختلف الميادين؛ وذلك لارتباط التركيب العمري بالنشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي.¹

تواجه عملية جمع البيانات المتعلقة بأعمار السكان صعوبات عديدة مثل: عدم التجاوب مع العاملين في جمع البيانات، والبعض الآخر يعتمد عمرا تقديريا، بالإضافة إلى أن أغلب الإناث الشابات يملن إلى تقليل أعمارهن، بينما يميل كبار السن إلى المبالغة في أعمارهم.²

فئة صغار السن (0-14)

يتبين من الجدول رقم (2) أن محافظة طولكرم هي من المجتمعات الفتية، حيث بلغت نسبة فئة صغار السن (0-14) 39.4% من مجموع السكان عام 2007م في محافظة طولكرم؛ ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية، وخصوصا بعد قدوم السلطة الفلسطينية مما أدى إلى انخفاض نسبة معدلات وفيات الأطفال الرضع، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تشجع على المزيد من الإنجاب للأطفال، وتمتاز هذه المجتمعات بارتفاع معدلات الخصوبة، غير أن هذه الفئة انخفضت في محافظة طولكرم في عام 2007 عنها في عام 1997، حيث بلغت نسبة الانخفاض 3.6% ما بين تعدادي 1997-2007؛ ويعود تراجع نسبة فئة صغار السن للسكان في محافظة طولكرم خلال التعدادين إلى انخفاض معدلات الخصوبة.

¹ - الكيخيا، منصور محمد: "جغرافية السكان"، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية. 2003 م. ط1. ص150.

² - أبو صالح، ماهر فؤاد مطيع: "محافظة طولكرم - دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراة. عين شمس. القاهرة.. 2003. ص128.

جدول (2): توزيع السكان في محافظة طولكرم حسب فئات العمر ونوع التجمع للأعوام (1997-2007) م.

الفئة العمرية	*%1997				**% 2007			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
14-0	42.4	43.2	43.4	43	38.2	39.1	40.8	39.4
64-15	53.2	52.1	52.5	52.6	58	56.5	55.4	56.6
+ 65	4.4	4.7	4.1	4.4	3.8	4.4	3.8	4
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: * الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، محافظة طولكرم، (الجزء الأول)، سلسلة التقارير الإحصائية. رام الله - فلسطين. 1999. ص(53-58).

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. رام الله - فلسطين. 2009. ص44-49.

ويمكننا من بيانات الجدول رقم (2) أن نلاحظ أن نسبة فئة صغار السن (0-14) حسب تعدادي 1997-2007، متقاربة في جميع مناطق محافظة طولكرم، وإن كانت في المخيمات أعلى قليلاً من بقية المناطق؛ وهذا يعزى إلى الرغبة في الإنجاب وارتفاع معدلات الخصوبة في المخيمات أكثر من المدينة، بالإضافة إلى اختلاف المستويات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

فئة متوسطي السن (15-64)

وهي الفئة المنتجة في المجتمع، وتعد العمود الاقتصادي لأي دولة، كما يعتمد عليها في حماية الدولة من الأخطار الخارجية، وهي الفئة التي تسهم في نمو السكان وتعتمد عليها الفئتين الأولى والثانية "صغار السن وكبار السن"، وهي الفئة الأكثر قدرة على الحركة والهجرة.¹

وقد بلغت نسبة فئة متوسطي السن (15-64) حسب نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007م في الضفة الغربية 54.0% من مجموع السكان، في حين بلغت هذه النسبة في محافظة طولكرم عام 2007م نحو 56.6% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة حسب تعداد عام 1997 نحو 52.6% في المحافظة؛ ويعود ارتفاع نسبة فئة متوسطي السن في

¹ أبو عيانه، فتحي محمد: "جغرافية السكان". دار الجامعات المصرية. بيروت. 1997. ص 377.

محافظة طولكرم إلى نقصان نسبة صغار السن (0-14) مما أدى إلى ارتفاع نسبة متوسطي السن (15-64).

وحسب نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن أعلى نسبة لمتوسطي السن في محافظات الضفة الغربية، تشغلها محافظة رام الله والبيرة عام 2007م، حيث بلغت نحو 56.9%¹؛ ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى الثقل السياسي الذي تشهده محافظة رام الله والبيرة، والذي أدى إلى تمركز عدد كبير من الموظفين؛ نتيجة لوجود الوزارات المختلفة وقوات الأمن الفلسطينية فيها، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي والتعليمي الذي تتميز به، نظراً لوجود الجامعات والمعاهد المختلفة التي يقصدها الطلاب من جميع أنحاء الضفة الغربية.

فئة كبار السن (65 فأكثر)

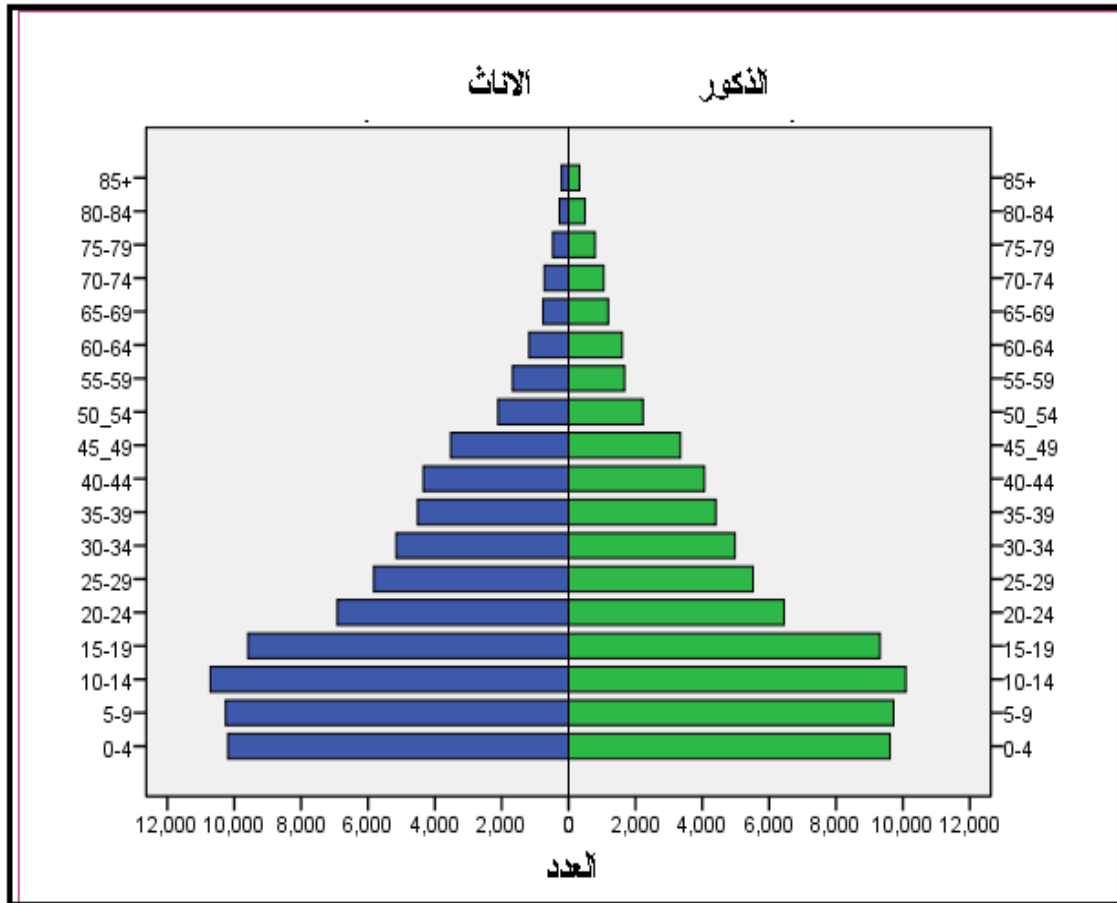
أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن في الضفة الغربية عام 2007م أن نسبة فئة كبار السن 65 سنة فأكثر كانت 3.4% من مجموع السكان في الضفة الغربية. في حين بلغت نسبة فئة كبار السن في محافظة طولكرم في نفس العام نحو 4.5% من مجموع السكان. في حين كانت هذه النسبة في المحافظة حسب تعداد عام 1997 نحو 4%؛ ويرجع هذا التفاوت إلى فروقات إحصائية نتيجة اختلاف نسب السكان في الفئات الأخرى.

الهرم السكاني

يوضح شكل رقم (2) الهرم السكاني في محافظة طولكرم حسب النتائج النهائية لتعداد السكان والمساكن لعام 2007م، حيث يلاحظ أن نوع الهرم السكاني في محافظة طولكرم هو الهرم المخروطي، بحيث تتسع قاعدة الهرم المتمثلة بفئة صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر، والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

¹ النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2009م. ص 62-65.

تضيق قمة الهرم السكاني في محافظة طولكرم المتمثلة بفئة كبار السن (65 سنة فأكثر)، حيث يشكلون نسبة منخفضة نظرا لارتفاع نسبة فئة صغار السن (0-14)، وتعد هذه الفئة انعكاسا لمعدلات الخصوبة والوفيات في المجتمع، لأن نسبتها تقل بازدياد نسبة فئة صغار السن. كما في الملحق رقم (3).



شكل (2): الهرم السكاني لمحافظة طولكرم لعام 2007.

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حسب تعداد 2007م.

هذا قد بلغ العمر الوسيط حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1997م 18 سنة وارتفع إلى 19 سنة في عام 2007م¹، ويشير هذا إلى أن المجتمع في محافظة طولكرم يقع ضمن مرحلة الشباب من مراحل الانتقال الديموغرافي.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد - ملخص - (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) - محافظة طولكرم. رام الله - فلسطين. 2008م. ص40.

نسبة الإعاقة الخام

بلغت نسبة الإعاقة الخام في محافظة طولكرم حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007م نحو 75.6%، بعد أن كانت 90.2% لعام 1997م¹؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة، في حين بلغت نسبة إعاقة فئة صغار السن في محافظة طولكرم 68.5% لعام 2007. أما نسبة إعاقة فئة كبار السن فقد بلغت 7.1%²، وهذا دليل على ارتفاع نسبة فئة صغار السن في محافظة طولكرم.

التركيب النوعي للسكان

يقصد بالتركيب النوعي عدد الذكور مقابل عدد الإناث، ويتم التعبير عنه بمعرفة نسبة النوع، ويعد التركيب النوعي من الأمور الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الدراسات السكانية.

بلغت نسبة النوع في الضفة الغربية حسب تعداد عام 2007م نحو 103.1 ذكر مقابل كل 100 أنثى³، وكانت في محافظة طولكرم حسب تعداد عام 2007م إلى نحو 102.1، وهي قريبة جدا من نسبتها في سنة 1997م حيث كانت في المحافظة 102.2⁴، وهذا يشير إلى عدم تأثر محافظة طولكرم بهجرة الشباب إلى الخارج سواء للعلم أو الدراسة.

الحالة الزواجية

تشمل الحالة الزواجية التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجون، والأفراد المترملون ثم الأفراد المطلقون. ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد، 2008. مرجع سابق، ص 39.

² المرجع السابق. ص 39.

³ النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2009. ص 61-64.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد، 2008. مرجع سابق، ص 79-80.

تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم هذه الخصائص الأربعة، كما تسهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها.¹

أظهرت النتائج النهائية للتعداد عام 2007م في الضفة الغربية أن نسبة المتزوجين من الذكور بلغت 50.3% وحوالي 50.7% من الإناث، في حين بلغت نسبة المطلقين 0.6% من مجمل السكان²، ونلاحظ أن نسبة المتزوجات من الإناث أعلى من نسبة المتزوجين من الذكور وهي ليست بفرق كبير.

نلاحظ من الجدول رقم (3) ارتفاع نسبة الذكور والإناث العزاب في الحضر عنها في بقية التجمعات السكانية؛ ويعزى ذلك إلى عدة أسباب منها؛ ارتفاع أجور السكن في الحضر وغلاء المعيشة وميولهم إلى التعليم، نلاحظ أن نسبة المتزوجات من الإناث أعلى من نسبة المتزوجين من الذكور؛ وهذا يعود إلى أن الذكور يتحملون تكاليف الزواج فيتأخرون في الزواج، بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي يحلل تعدد الزوجات وهذا سبب يؤدي إلى رفع نسبة الإناث المتزوجات.

جدول (3): توزيع السكان في محافظة طولكرم حسب الحالة الزوجية ونوع التجمع لعام 2007م.

التجمع	اعزب %		متزوجين %		مطلقين %		أرامل %	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
حضر	49.2	40.3	49.5	50.9	0.3	1.2	0.7	7.1
ريف	48.4	39.9	50	51.4	0.2	1.0	0.5	6.9
مخيمات	47.9	40.4	49.8	49.4	0.6	1.8	0.9	7.3
المجموع	48.9	40.2	49.7	50.8	.32	1.2	.65	7.1

المصدر: النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2009. ص 81-84.

1 عيانة، فتحي محمد: " جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة ". الإسكندرية. دار الجامعات المصرية. 1977. ص 431

² النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2009. ص 64.

وفيما يتعلق بالطلاق فيلاحظ أن نسبته كانت متقاربة في مختلف أنواع التجمعات السكانية في المحافظة، إلا أنها تزيد في المخيمات وخاصة عند الإناث، حسب جدول رقم (3) وهذا يرجع إلى وضع المخيم من ضيق المساكن وفقدان الاستقلالية في المعيشة الذي ينعكس بشكل سلبي على الحياة الزوجية التي تزيد من حالات الطلاق، وأيضاً يعود سبب ارتفاع نسبة المطلقات عند الإناث عن الذكور إلى أن كثيراً من المطلقات لا يتزوجن مرة أخرى من أجل تربية الأبناء، إضافة إلى أن كثيراً من الذكور لا يرغبون بالزواج من إناث مطلقات.

يتضح من الجدول رقم (4) أن عدد عقود الزواج في محافظة طولكرم في تزايد خلال الفترة (2010-2013م)، فكانت عدد عقود الزواج في المحافظة (1,484) عقد زواج لعام 2010م¹، بينما في عام 2013 بلغت (1,888) عقد زواج²؛ وهذا يعود إلى رغبة سكان محافظة طولكرم إلى الاستقرار والزواج.

كما نلاحظ في الجدول رقم (4) ارتفاع عدد حالات الطلاق خلال الفترة (2010-2013م)؛ ويعزى هذا إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدى سكان محافظة طولكرم، بالإضافة إلى أن أغلب وقوع حالات الطلاق تقع بين الأزواج الشابة وفي سن مبكرة يترك تأثيره على هؤلاء، خاصة وأنهم في مقتبل العمر ولا يتحملون مسؤولية هذا الزواج.

جدول (4): عدد عقود الزواج وحالات الطلاق في محافظة طولكرم (2010-2013م)

السنة	عدد عقود الزواج	عدد حالات الطلاق
* 2010	1,484	260
** 2013	1,888	358

المصدر: * كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي. (3) مرجع سابق. 2011 ص 35.

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. 2014 رام الله. فلسطين. ص 49.

¹ كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014 ص 49.

² كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي. (3) مرجع سابق. 2011. ص 35.

وكانت نسبة الإناث الأرامل أكبر منها عند الذكور الأرامل في محافظة طولكرم حسب بيانات جدول رقم (3)؛ وهذا يعود إلى أن الأرامل من الذكور يستطيعون الزواج مرة أخرى، على العكس من الإناث اللواتي يفضلن البقاء مع أبنائهن دون زواج من أجل تربيتهن ووفاء للزوج، وكذلك كثير من الذكور لا يفضلون الزواج من إناث سبق لهن الزواج من قبل؛ وهذا يعود للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى أن توقع الحياة للإناث أعلى من مثيله عند الذكور.

العمر الوسيط عند الزواج الأول

تعد دراسة العمر عند الزواج الأول من الدراسات السكانية المهمة للمجتمع، فمعرفة العمر عند الزواج للإناث يمكننا من التعرف على عدد السنوات التي يمكن للإناث أن تكون قادرة فيها على الحمل، وبالتالي يمكننا من توقع معدلات الخصوبة والنمو السكاني للمجتمع، ومعرفة العمر عند الزواج للذكور يساعدنا في التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان¹.

يتضح من الجدول رقم (5) أن متوسط العمر عند الزواج الأول في الضفة الغربية يرتفع عن متوسط العمر عند الزواج الأول في قطاع غزة؛ ويعزى ذلك إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية ومدى تأثرها بالعادات والتقاليد.

جدول (5): العمر الوسيط عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، للأعوام (1997-2007).

المنطقة	الذكور		الإناث	
	1997	2007	1997	2007
الأراضي الفلسطينية	23	24.6	18	19.4
الضفة الغربية	23	25.2	18	19.6
قطاع غزة	23	24	18	19.2
محافظة طولكرم*	25	25	20	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007). رام الله - فلسطين. 2009م. ص 64.
*الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية للتعداد. 2008. مرجع سابق، ص 39

¹ - عيانة، فتحي محمد. مرجع سابق. 1977. ص 380

وأظهرت النتائج النهائية للتعداد عام 1997م في محافظة طولكرم أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور بلغ 25 سنة وللإناث 20 سنة، في حين أظهرت النتائج النهائية للتعداد عام 2007م في محافظة طولكرم أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور بلغ 25 سنة وللإناث 20 سنة، ومما نلاحظه من هذه البيانات أن متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث في محافظة طولكرم في سنة 2007 لم يتغير عما كان عليه في سنة 1997. وفي عام 2013م بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في محافظة طولكرم للذكور 26.7 سنة وللإناث 21.1 سنة¹؛ ويعود ذلك إلى التطور العلمي من سنة لأخرى مما يزيد من نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم، وذلك لتوفر مراكز التعليم في محافظة طولكرم منها جامعة الخضور وكلية الزراعة والطب البيطري التابعة لجامعة النجاح، وأيضا جامعة القدس المفتوحة، بالإضافة إلى ذلك قرب مدينة نابلس منها حيث جامعة النجاح الوطنية وكلية الروضة وهشام حياوي وغيرها من المراكز التعليمية، كما أن التحاق المرأة في سوق العمل سبب من أسباب ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث.

التركيب التعليمي

للتكوين التعليمي أهمية كبيرة في توضيح التفاوت في بعض الخصائص الديموغرافية بين الذكور والإناث، وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى إمكانيات المجتمع للإفادة منها، وتحديد أثر عامل التعليم، في كثير من مشاكل الأسرة، ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تعد مؤشرا لمستوى المعيشة ومقياسا للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي، كما أن لها أهمية في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية².

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي (2014-2015)م في محافظة طولكرم (154) مدرسة³، بينما في العام الدراسي (2008-2009) كان عددها في المحافظة (142)

¹ كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014 ص50.

² السعدي، عباس فاضل: "دراسات في جغرافية السكان". كلية الآداب جامعة بغداد. منشأة المعارف. الاسكندرية. 1980. ص243

³ كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. المرجع السابق، 2014. ص56.

مدرسة¹، ونلاحظ أن ارتفاع عدد المدارس في محافظة طولكرم، ساهم في انخفاض نسبة الأمية للأفراد 15 سنوات فأكثر في محافظة طولكرم إلى (3.2%) لعام 2014²، مقارنة لعام 2007 التي بلغت (9.2%)³؛ وهذا نتيجة اهتمام سكان محافظة طولكرم بالتعليم.

ويتضح من الجدول رقم (6) أيضاً أن نسبة الأمية في محافظة طولكرم لعام 2007م عند كلا الجنسين بلغت 9.2%، وكانت نسبة الأمية عند الإناث مرتفعة حيث بلغت 15% مقارنة بنسبة الذكور التي بلغت 3.4%؛ ويعود ذلك إلى قلة اهتمام الأهالي بتعليم الإناث بشكل عام في السابق، وترتفع نسبة الأمية خاصة بين الإناث كبيرات السن.

جدول (6): المؤهل التعليمي للأفراد 10 سنوات فأكثر في محافظة طولكرم حسب الجنس لعام 2007م.

المؤهل التعليمي	الذكور %	الإناث %	كلا الجنسين %
أمي	3.4	15	9.2
ملم	8.3	7.4	8.1
ابتدائي	20.7	17.5	19.1
إعدادي	30.3	27.2	28.7
ثانوي	14.6	14	14.3
دبلوم متوسط	8.3	7.5	7.90
بكالوريوس	12.7	10.5	11.6
دبلوم عالي	0.2	0.1	0.2
ماجستير	1.3	0.3	0.8
دكتورة	0.4	0.02	0.2

المصدر: النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق.. 2009. ص 137-139.

كما يتبين من خلال الجدول (6) أن أعلى نسبة في المؤهل التعليمي كان في مرحلة الإعدادية، حيث بلغت نسبتها عند كلا الجنسين 28.7 % وهي عند الذكور (30.3%) أكثر منها

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (2). رام الله. فلسطين. 2010. ص 43.

² كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014. ص 59.

³ النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2009. ص 137-139

عند الإناث (27.2%)، تليها المرحلة الابتدائية؛ وهذا يعود لأن المرحلة الابتدائية والإعدادية تمثل القاعدة الأساسية والمدخل الرئيسي للعملية التعليمية، في حين كانت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى تصل 12.8%، وتعد هذه النسبة جيدة ومؤشر مهم على تطور التعليم في محافظة طولكرم؛ ويعود ذلك إلى وجود العديد من الجامعات وشمول الجامعات على جميع التخصصات المطلوبة، وساعد إنشاء جامعة القدس المفتوحة التي تتبنى نظام يرتكز على الانتساب والدراسة المنزلية، لإعطاء الفرص للراغبين في إكمال الدراسة الجامعية، بدون الشروط الأكاديمية المعروفة والمطبقة في الجامعات الأخرى إلى إرتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات. وكذلك فتح برامج الدراسات العليا في أغلب الجامعات، مما ساهم إلى حد ما في زيادة الإقبال على التعليم الجامعي.

نلاحظ من الجدول (6) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في معظم المراحل التعليمية وخاصة المراحل المتقدمة عام 2007؛ وهذا يعود لأسباب اجتماعية واقتصادية منها: العادات والتقاليد السائدة في محافظة طولكرم، والنظرة التقليدية للمرأة التي تحملها مسؤولية الواجبات المنزلية، وانخفاض متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث، الذي يؤدي إلى تسرب كثير من الإناث من المدارس، وعدم سماح الأهالي لبناتهم بإتمام المراحل التعليمية؛ بسبب بعد المراكز التعليمية عن مكان السكن، بالإضافة إلى إمكانية توفر فرص عمل للذكور أثناء فترة الدراسة، وهذا يسهل في دفع الأقساط الجامعية، دون الحاجة إلى مساعدة الأهل، في حين تعلم الإناث مرتبط بالإمكانيات المادية للأهل.

التركيب الاقتصادي

يعتبر التركيب الاقتصادي للمجتمع أساساً لازماً لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجال الخدمات العامة، إذ يمكن من خلاله تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية، ويسهم هذا التركيب في

تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل، اعتماداً على اتجاه معدلات التغير نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان.¹

الحالة العملية

يعرف النشيطون اقتصادياً بأنهم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة، وتشمل هذه الفئة المشتغل والمتعطّل الذي سبق له العمل، والمتعطّل الذي لم يسبق له العمل.²

جدول (7): الحالة العملية في محافظة طولكرم حسب نوع التجمع، 2007م.

الحالة العملية	حضر %	ريف %	مخيمات %	المجموع %
إجمالي القوة البشرية 10 سنوات فأكثر من مجموع السكان.	61.4	59.3	57.8	59.5
السكان النشيطون اقتصادياً (المشتغلون والعاطلون عن العمل) إلى إجمالي القوة البشرية.	66.5	63.9	64.9	65.1
نسبة النساء المشتغلات إلى إجمالي المشتغلين.	16.7	13.0	16.0	15.2
نسبة الذكور المشتغلين إلى إجمالي المشتغلين.	83.3	87.0	84.0	84.8

المصدر: النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2008. ص 165-175.

يتبين من بيانات الجدول (7) وجود اختلاف واضح وكبير في الحالة العملية بين الذكور والإناث، فبلغت نسبة مساهمة الذكور في سوق العمل 83.3% في الحضر حسب نتائج تعداد عام 2007م، بينما انخفضت نسبة مساهمة الإناث في سوق العمل عن الذكور، حيث بلغت نسبة مساهمة الإناث 16.8% من إجمالي السكان الذين يعملون؛ ويعود هذا الاختلاف الكبير إلى أسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة منها: العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة بالاختلاط أو مغادرة منزلها بمفردها، وتفضيل بقاء المرأة في المنزل لتربية الأطفال والاعتناء بالبيت،

¹ السعدي، عباس فاضل . مرجع سابق. 1980. ص 225.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين. 2012. ص 32.

بالإضافة إلى ذلك قلة الشواغر الوظيفية التي تتيح للمرأة الالتحاق بسوق العمل؛ بسبب طبيعة العمل التي لا تتناسب مع ظروف المرأة، بالإضافة إلى قلة الأجور.

ويلاحظ أيضا من بيانات الجدول (7) وجود انخفاض في نسبة الإناث العاملات في الريف مقارنة بالمخيمات والحضر في محافظة طولكرم؛ ويعود انخفاض نسبة الإناث العاملات في الريف والتي بلغت 13%؛ بسبب انخفاض فرص العمل للإناث في الريف والقيام بالأعمال الزراعية الخاصة التي تكون من غير أجر، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي لا تحبذ عمل المرأة.

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة لعام 2015 (للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) في محافظة طولكرم 48.0% من إجمالي القوة البشرية في هذه المحافظة. وتعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث بلغت 22.8% للإناث و72.8% للذكور؛ ويعود انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل لأسباب ذكرت سابقا¹.

التركيب المهني للسكان

يعرف بأنه نوع العمل الذي يزاوله الفرد، ويعتبر التوزيع المهني لقوة العمل جانبا هيكليا مهما، بحيث يحتل مكانا بارزا في عملية تخطيط الموارد البشرية.²

نلاحظ من الجدول (8) أن المهنة الرئيسة في محافظة طولكرم والتي حصلت على المرتبة الأولى بين المهن التي يعمل فيها السكان، هي مهنة الإنشاءات (البناء) التي بلغت نسبتها 17.9%، وكانت نسبة الذكور العاملين فيها 20% من مجموع الذكور العاملين في مختلف الأنشطة؛ ويعود ذلك قرب محافظة طولكرم من أراضي 1948م، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور فيها. ويعود ذلك إلى أن قطاع الإنشاءات أكثر تحملا للإستثمارات، حيث إستحوذ قطاع الإسكان على حصة كبيرة من الإستثمارات، ولرغبة السكان في التأكيد على حقهم بالأرض في مواجهة

¹ كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014. ص53.

² أبو عيانة، فتحي. مرجع سابق. 2000م ص 317.

التهديد الإسرائيلي في الإستيلاء عليها، بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد من الوحدات السكنية نتيجة إزدياد عدد السكان، كما إن العمل في قطاع الإنشاءات لا يحتاج إلى مهارات معينة، حيث أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين لا يبنون تحصيلهم العلمي يتوجهون للعمل في قطاع الإنشاءات والبناء، كما يعد قطاع الإنشاءات المحرك الأكبر للإقتصاد المحلي.

جدول (8): نسبة السكان في محافظة طولكرم من 10 سنوات فأكثر وتوزيعهم حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2007م.

النشاط الاقتصادي	الذكور %	الإناث %	المجموع %
الزراعة	12.7	6.1	11.5
التعدين واستغلال المحاجر	0.20	0.02	0.2
الصناعات التحويلية	10.9	17.6	11.6
إمدادات الكهرباء والغاز	0.24	0	0.2
الإنشاءات	20.0	0.42	17.9
تجارة الجملة والتجزئة	19.7	8.4	17.3
فنادق ومطاعم	1.9	0.20	1.6
النقل والتخزين والاتصالات	6.0	0.66	5.0
الوساطة المالية	0.89	1.2	0.9
الأنشطة العقارية	2.0	2.1	1.9
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	13.4	7.9	11.7
التعليم	6.7	39.4	11.0
الصحة والعمل الاجتماعي	2.0	9.1	2.9
أنشطة الخدمات	2.3	4.7	2.6
الأسر الخاصة التي تعيل الأفراد لأداء الأعمال المنزلية	0.05	0.46	0.1
المنظمات والهيئات غير إقليمية	0.64	1.4	0.8
غير مبين	0.45	0.54	3.0
المجموع	100	100	100

المصدر: النتائج النهائية للعدد - ملخص (السكان، المباتي، المساكن، المنشآت) محافظة طولكرم 2007. مرجع سابق. 2008. ص 41.

واحتلت مهنة التجارة المستوى الثاني في محافظة طولكرم، التي بلغت نسبتها 17.3%، وكانت نسبة الذكور العاملين فيها مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث؛ ويعود ذلك أن مهنة التجارة تحتاج إلى كثرة التنقل والحركة والاختلاط بين شرائح المجتمع، والسفر خارج فلسطين.

يتضح من بيانات الجدول رقم (8) أن المهنة الرئيسية للإناث هي مهنة التعليم، التي بلغت نسبة العاملات فيها 39.4% من مجموع الإناث العاملات في المحافظة؛ وهذا راجع إلى كون هذه المهنة مقبولة اجتماعياً لدى السكان ولا تحتاج إلى الاختلاط مع الذكور، بالإضافة إلى أن هذه المهنة تكفل لهن إجازات سنوية، وإجازات أمومة، كما أن ساعات العمل في هذه المهنة محددة.

ويشير جدول رقم (9) أيضاً إلى وجود تفاوت في نسب العاملين في قطاعات الأنشطة الاقتصادية في محافظة طولكرم لعام 2015. فكانت مهنة الخدمات هي المهنة الرئيسية التي يعمل فيها سكان المحافظة التي بلغت نسبة العاملين فيها 32.3%، وكانت مشاركة الإناث في هذه المهنة مرتفعة مقارنة مع الذكور، حيث بلغت للإناث 52.4% و 27.5% للذكور؛ ويعود ذلك إلى أن مهنة الخدمات تشمل خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها سكان المحافظة، وتكون مشاركة الإناث في هذه المهن مرتفعة لأسباب ذكرت سابقاً.

جدول (9): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظة طولكرم حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2015م.

النشاط الاقتصادي	ذكور %	إناث %	المجموع %
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	13.7	13.3	13.6
التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية	11.7	16.3	12.6
البناء والتشييد	18.4	1.4	15.1
التجارة والمطاعم والفنادق	22.5	16.3	21.3
النقل والتخزين والاتصالات	6.2	0.3	5.1
الخدمات والفروع الأخرى	27.5	52.4	32.3
المجموع	100	100	100

المصدر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2015، مرجع سابق.. 2016 ص 90.

الوضع السكاني في محافظة طولكرم

يشكل السكان واحدا من أهم العوامل البشرية إن لم يكن أهمها جميعا، وأكثرها تأثيرا على أنماط استخدام الأرض داخل المحافظة، فعلى الإنسان ورغبته تتوقف كثير من أنماط الاستخدام المختلفة وإقامة الخدمات العامة، لذلك يرتبط تطور الخدمات ونموها في أي منطقة بمقدار النمو السكاني وخصائص السكان. ويظهر تأثير العامل البشري في نشأة المدن وتطورها، وظهور مدن جديدة.¹

تعد منطقة طولكرم من المناطق الساحلية المتميزة بموقعها الجغرافي، الذي جعلها محط أنظار السكان؛ بسبب خصوبة تربتها ووفرة مياهها واعتدال مناخها. كما تبين من الجدول رقم (10) تطور أعداد سكان محافظة طولكرم بالارتفاع على مر السنوات حيث قدر إلى 182.053 نسمة حسب إحصائيات عام 2015²؛ وهذا يعزى لعدة عوامل طبيعية كالزيادة الطبيعية ومستويات الخصوبة، وعوامل بشرية (سياسية واقتصادية وصحية)، وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام 2011 في 687 فرد /كم².³ تضم محافظة طولكرم 42 تجمعاً سكانياً لعام 2016⁴.

يتضح من الجدول رقم (10) أن عدد سكان محافظة طولكرم لعام 1997 بلغ 134,110 نسمة⁵، وفي عام 2015 بلغ عدد سكان المحافظة 182,053 نسمة⁶، نلاحظ هنا أن عدد سكان محافظة طولكرم ارتفع خلال الفترة (1997-2015) بنسبة 35.7%.

¹ حيدر، فاروق عباس: "تخطيط المدن والقرى". الاسكندرية. ط(1). منشأة المعارف. 1944. ص50.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.gov.ps> (الإسقاطات السكانية) تاريخ الزيارة 22-10-2016، الساعة العاشرة صباحاً.

³ كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3)، مرجع سابق. 2011 ص 35.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "دليل التجمعات السكانية الفلسطينية". رام الله. فلسطين.. 2017. ص35-36.

⁵ النتائج النهائية للتعداد. مرجع سابق 2008. ص33.

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.gov.ps> (الإسقاطات السكانية) تاريخ الزيارة 22-10-2016، الساعة العاشرة صباحاً.

جدول (10): تطور أعداد سكان محافظة طولكرم للفترة (1997-2015)م.

السنة	عدد السكان /نسمة	معدل النمو السكاني %
1997 *	134110	---
2007 *	156566	1.67
2010 **	165791	1.96
2012 **	172224	1.94
2014 **	178774	1.90
2015 **	182,053	1.80

المصدر: * النتائج النهائية للتعداد. مرجع سابق 2008..ص33.

يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن النسبة المئوية للزيادة السكانية في محافظة طولكرم للفترة (1997-2015) قد بلغت نحو 35.7% من مجموع السكان، وبمتوسط زيادة سنوية تساوي 1.99%.

كما يظهر الجدول رقم (10) أن أقل نسبة مئوية سنوية للزيادة السكانية في المحافظة كانت بين تعدادي (1997-2007)، وذلك بواقع 1.67%، أي بنقص نحو 16% عن المتوسط السنوي للفترة من (1997-2015)، وربما يعود هذا النقص الى ظروف انتفاضة الأقصى من حيث استشهاد بعض السكان وخاصة من الشباب أو هجرة البعض الآخر من المحافظة .

أما الفروقات في الزيادة السنوية للسكان من سنة لأخرى فكانت فروقات بسيطة، ولا تحمل في قيمها تغيرات جوهرية في نسبة السنوية للزيادة السكانية، وهذا يدل على الثبات النسبي في العوامل المؤثرة على الزيادة السكانية في المحافظة .

الفصل الثالث

معدلات البطالة في فلسطين والآثار الناجمة عنها

الفصل الثالث

معدلات البطالة في فلسطين والآثار الناجمة عنها

المقدمة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد جغرافية وتاريخية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى.

تعد البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، وتمتد تأثيراتها السلبية على التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب.

وعلى الرغم من أن مشكلة البطالة مشكلة عالمية، إلا أنها تأخذ منحى آخر في فلسطين، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث قيمة العنصر البشري؛ باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني في ظل شح الموارد المادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، ووجود الاحتلال الإسرائيلي.

ماهية البطالة؟

كثرت الآراء حول تعريف البطالة و تحديد مفهومها، نظرا لتعدد أنواعها، وفي هذا الجزء سنلقي الضوء على مفهوم البطالة، وأنواعها ومعدلاتها في فلسطين، و الأسباب المؤدية لظهورها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة.

مفهوم البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، والتي لا تزال تلقى عند محاولة تعريفها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن القول معها، أن تعريفا جامعاً لها أمر

صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها، فضلاً عن الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين، و من أهم هذه التعريفات ما يلي:

التعريف اللغوي

جاء في لسان العرب: بطل الشيء: يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً. ذهب ضياعاً وخسراناً فهو باطل والتبطل: فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير - بالفتح - يبطل بَطالة وبطالة أي تعطلّ فهو بطّال والبطال الذي لا يجد عملاً.¹

ومن هنا نقول أن البطالة في اللغة هي البقاء بلا عمل مما يترتب عنه الضياع والخسران.

التعريف الاقتصادي

تعد البطالة من الناحية الاقتصادية النظرية فائضاً في العرض من قوة العمل، بالمقارنة مع حجم وبنية الطلب عليها في سوق العمل عند مستوى معين من شروط وظروف العمل الاقتصادية والاجتماعية.²

وعرّفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.³

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن هناك ثلاثة معايير يجب أن تنطبق معاً حتى يتم اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل، وهي:

¹ ابن منظور: "لسان العرب". مادة ب. بيروت. لبنان. دار لسان العرب. ج. 1 ص 227.

² صبيح، ماجد حسني: "قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات و مداخل التنمية)". مركز الدراسات العمالية. رام الله. ط. 1. 1992. ص 82.

³ هرمز، نور الدين وآخرون: "البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد (30). العدد (5). 2008. ص 6.

أولاً: أن يكون الفرد قادراً على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصادياً، ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد مستعداً للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل، ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن العمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

وقد عرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: - جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق.¹

أنواع البطالة

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة على أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتحددة باستمرار طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين وبناء على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة، وكذلك وفقاً لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، ويمكن تقسيم البطالة طبقاً لعدة أنماط نستعرضها في الآتي:

البطالة حسب نمط التشغيل

أ- البطالة السافرة (Open unemployment)

ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون

¹ مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015. مرجع سابق. 2016. ص 37.

جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي مثل بطالة الخريجين، وهذا النوع يعتبر من أكثر الأنواع التي تحظى باهتمام الجهات المعنية في فلسطين بشكل عام، ومحافظة طولكرم بشكل خاص¹.

ب- البطالة الجزئية أو نقص التشغيل (Under unemployment)

وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب، ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم - عادة - أقل من الأعمال الأخرى².

ج- البطالة المقنعة أو المستترة (Disguised Unemployment)

وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدبر، ويلاحظ أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة؛ حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة للناتج القومي، ولا يترتب على الاستغناء عن بعض العاملين في مجال معين نقص في عائد الإنتاج في هذا المجال، وهذه البطالة تعد أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها؛ إذ إنه في ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وإن كانوا لا يضيفون كثيراً إلى الإنتاج، حيث إن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً³.

¹ درويش، سالم: "مشكلة البطالة في فلسطين (1994-2012)". مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. فلسطين. ص 69. 2013.

² حسن، سناء كامل: البطالة في مصر " أزمة وطن ". التنمية الإدارية. مصر. عدد (138). 2013. ص 3.

³ عبد الرحمن، عادل: "الأساليب غير التقليدية في معالجة مشكلة البطالة". المجلة العلمية. كلية التجارة. جامعة أسيوط. مصر. مجلد (19). العدد (32). ص 397. 2002.

البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد

أ- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون للمرة الأولى عن وظيفة مناسبة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهارتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، ويقتصرون لتعطل بعض الوقت إلى حين إيجاد فرص عمل، وتتميز هذه البطالة الاحتكاكية بتواجدها في كافة الاقتصاديات ومهما اختلفت طبيعتها، إلا أن حجمها يختلف من اقتصاد إلى آخر تبعاً لاختلاف أفرادها في تحملهم للمخاطرة الناجمة عن ترك أعمالهم بحثاً عن أعمال أخرى تضمن لهم دخلاً أفضل، أو ظروف عمل تتماشى مع ميولهم ورغباتهم¹.

ب- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

وهي التي تصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات العمال المتعطلين الراغبين في العمل، وتكون طبيعية هذه التغيرات الهيكلية راجعة إلى تغيرات في سوق العمل².

ج- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

وهي التي ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود. ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال، وهي مؤقتة تزول باستعادة النشاط الاقتصادي لحيويته وازدهاره³.

¹ نجا، علي عبد الوهاب: "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية - تطبيقية". الدار الجامعية. 2005. ص 17-25.

² هرمز، نور الدين وآخرون. مرجع سابق. 2008. ص 7.

³ الفليت، خلود عطية.: "تحديات البطالة في المجتمع وآلية علاجها من منظور إسلامي". أعمال المؤتمر الإسلامي والتحديات المعاصرة. كلية الأصول الدين. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. 2007. ص 1211.

وهناك أنواع أخرى من البطالة منها:

أ- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)

وتعرف أيضا بالبطالة المؤقتة، وهي التي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يزداد الطلب فيها على الأيدي العاملة في موسمها، ويقل الطلب على الأيدي العاملة فيها خارج موسمها، مثل القطاع السياحي، والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.

ب- البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment)

هي بطالة طوعية، وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل، ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل، وهذا النوع يتوفر في المجتمعات الغنية التي لا يحتاج أفرادها لممارسة أي عمل¹.

وقد تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى العوامل التالية:

- 1- الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
- 2- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد.
- 3- النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة.
- 4- وجود رؤيا أو ثقافة أو تنشئة اجتماعية تدفع بعض الأفراد إلى عدم الرغبة في العمل، مما يترتب عليه أنماط سلوكية غير مقبولة.

ج- البطالة الإجبارية (Involuntary Unemployment)

وتعرف أيضا بالبطالة الاضطرارية، وهي تنشأ عندما يضطر العامل، أو يجبر على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلاً، أو يغلق أحد المصانع أبوابه،

¹ الأسطل، محمد مازن: "العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)". رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية. كلية التجارة. غزة. 2014. ص(41-42).

ويستغني عن العاملين فيه، أو بعضهم بغير إرادتهم، رغم أن العامل راغباً في العمل، وقادراً عليه، وقابلاً لمستوى الأجر السائد¹.

يواجه قياس معدل البطالة في الدول النامية صعوبة كبيرة ومقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

1- ضعف الجهاز الإحصائي، وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية يستدل منها على حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو الذي يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.

2- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث لا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

3- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة، والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.²

معدلات البطالة في فلسطين

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

¹ الخطيب، حامد موسى: " واقع البطالة في المدينة المنورة". رسائل جامعية. الكويت. ص 17. 2013.

² نجا، علي عبد الوهاب. مرجع سابق. 2005. ص 13.

جدول (11): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين خلال الفترة (2007-2015).

المنطقة	فلسطين %	الضفة الغربية %	طولكرم %
2007	21.7	17.9	20.4
2010	23.7	17.2	22.3
2015	25.9	17.3	17.8

المصدر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2015. مصدر سابق. 2016. ص 78-79.

يتضح من الجدول رقم (11) أن معدل البطالة خلال عام 2015 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين 25.9%، بواقع 22.5% بين الذكور مقابل 39.2% بين الإناث، نلاحظ أن نسبة الإناث عالية مقارنة بنسبة الذكور؛ نتيجة لانخفاض مشاركة المرأة في العمل في فلسطين؛ ويعود ذلك إلى تفضيل رؤساء العمل الرجل عن المرأة في سوق العمل؛ نظراً لأن الرجل لديه قدرة جسدية تفوق المرأة في العمل؛ لذلك يقل انخفاض مشاركة المرأة في العمل. كذلك تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت النسبة 40.7%، بواقع 36.4% للذكور و 60.8% للإناث¹.

كما يشير الجدول رقم (11) أن معدل البطالة في فلسطين يرتفع خلال الفترة (2015-2007) وهذا بسبب سياسة الاحتلال في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008.

وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية لعام 2015 فقد بلغ 17.3 %، بواقع 15.0% بين الذكور مقابل 26.7% بين الإناث، وقد تركز معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 لكلا الجنسين حيث بلغت 28.7% (بواقع 24.9% بين الذكور مقابل 48.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية). وتشير بيانات الإحصاء الفلسطيني أن أعلى معدل للبطالة في محافظة رام الله بواقع 19.7%، على الرغم أن رام الله تتركز فيها الوزارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، لكن قدرتها الإستيعابية غير كافية في ظل التزايد المستمر في أعداد السكان، يليها محافظة الخليل بنسبة 19.6% ويليها محافظة طوباس بنسبة 18.1%، ومحافظة طولكرم

¹ مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015. مرجع سابق. 2016. ص 37.

17.8% (للإناث 32% والذكور 13.4%)، ثم محافظة نابلس 17.0%¹، وكان أدنى معدل للبطالة في محافظة قلقيلية 13.2%؛ نظرا لقربها من الخط الهدنة، مما يسهل لعدد كبير من سكان المحافظة من الدخول الى مناطق 48 للعمل، بالإضافة الى أن محافظة قلقيلية اراضي زراعية، وبالتالي يوجد عدد كبير يعملون في مجال الزراعة.

وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 41.0% لعام 2015 (بواقع 35.9% بين الذكور مقابل 59.6% للإناث)؛ يعود ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة والحصار الذي يشهده من قبل الاحتلال الذي يزيد من تقشي ظاهرة البطالة. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 61.0%، بواقع 56.7% بين الذكور مقابل 78.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.²

أسباب البطالة في فلسطين

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، فهناك كثير من العوامل التي تسبب البطالة أو تزيد من حدتها، بعضها مباشر تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة مؤسساته ودرجة نموه وتوسعه وكفاءة أدائه. وبعضها الآخر يتعلق بالعاملين أنفسهم من حيث مدى قدرتهم ورغبتهم في العمل أو مدى مؤهلاتهم وكفاءاتهم وفرص التدريب والتأهيل التي حصلوا عليها. إضافة إلى أسباب أخرى غير مباشرة...، ولا ننسى أن مشكلة البطالة في فلسطين لها وضع خاص؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارسته الذي تزيد من معدلات البطالة فيها، وعموما فإن أسباب البطالة في فلسطين يمكن إجمالها بما يأتي:-

1- السبب الرئيسي في تقشي البطالة في فلسطين هو ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية على الأرض بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته. وينعكس ذلك بشكل مباشر على معدلات البطالة المرتفعة والمتزايدة، والتي تعكس عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني بشقيه العام والخاص

¹ المرجع السابق. ص 37.

² مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015. مرجع سابق. 2016. ص 37.

على توفير فرص عمل كافية، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل سنوياً، وبالتالي فإن "الفائض" في قوة العمل إما يلتحق بالعاطلين عن العمل أو يهاجر بحثاً عن عمل في الخارج خاصة في سوق العمل الإسرائيلي.¹ بلغت نسبة العاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية 83.3% وفي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (1948) والمستوطنات بلغت 16.5% لعام 2015.²

2- الزيادة الطبيعية في معدلات النمو السكاني، التي تؤدي إلى تدفق الأيدي العاملة بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلي في ظل الوضع الطبيعي؛ وذلك لمحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة المتدفقة سنوياً إلى السوق المحلي.

3- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من تلك التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي مما انعكست على مجمل الأنشطة الاقتصادية في فلسطين.

4- غياب التخطيط السليم للاقتصاد الفلسطيني مما ساهم بشكل مباشر في تنامي ظاهرة البطالة، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من خلل واضح في التخطيط، وافتقاره إلى المؤسسات الاقتصادية القادرة على القيام بهذا الدور الحيوي والهام في العملية الاقتصادية، ومن ذلك غياب التخطيط الهادف إلى توجيه العملية التعليمية نحو القطاعات المطلوبة في المجتمع، والتي تعاني من نقص في العرض منها، وعدم تأهيل الأيدي العاملة وتدريبها وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي تعاني ندرة العمالة المؤهلة والمدرّبة.³

5- غياب الحماية الصناعية للصناعات المحلية، والتي كانت تستوعب حجماً معيناً من العمالة الفلسطينية، مما جعلها تقع فريسة سهلة للصناعات المستوردة، الأمر الذي انعكس سلباً على

¹ عبد الكريم، نصر: "قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من واقع مسوحات الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني". شؤون فلسطينية. العدد (255). 2014. ص 3.

² مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2015، مرجع سابق. 2016، ص 83.

³ عبد الحق، خالد: "دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس - فلسطين. 2005. ص 96.

هذه المؤسسات، وبخاصة قطاع الصناعة الوطنية، وبالتالي إغلاق العديد من مصانع الملابس والأحذية، مما أسهم بشكل مباشر في تصاعد وتيرة البطالة وزيادة نسبها، وقد ترافق ذلك مع غياب دور مؤسسة المواصفات والمقاييس وعدم تفعيل دورها.

6- الآثار المباشرة الناتجة عن إغلاق المعابر: أهمها صعوبة وصول المواد الخام، والمشاكل التسويقية التي يعاني منها جميع القطاعات الاقتصادية، في ظل الحصار والإغلاق، والصعوبات المتعلقة بعدم قدرة العديد من العمال من الوصول إلى أماكن عملهم.

7- خلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع؛ مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة فيها.

8- انخفاض المشاريع الاستثمارية في فلسطين التي تشغل عددا لا بأس به من العاطلين عن العمل، و هروب تلك الاستثمارات المحلية إلى الخارج؛ بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي فيها.

9- انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل؛ بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وهذا أدى إلى ازدياد نسبة العاطلين عن العمل. حيث بلغت نسبة القوى المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين 46.1% لعام 2015، فكانت نسبة الإناث المشاركة في القوى العاملة 18.7% و 72.7% للذكور، وبلغت في الضفة الغربية لنفس العام 46.1% (18.7% للإناث و 72.7% للذكور).

10- عدم تطبيق قوانين العمل، وعدم الالتزام بها، خاصة قوانين العمل الخاصة بمنع عمل الأطفال أحد الأسباب وراء انتشار البطالة، حيث يلجأ أصحاب الأعمال إلى تشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم، بدلا من تشغيل الشباب، مما قد تكون له انعكاسات على فرص العمل المتاحة في المجتمع.¹ حيث أشارت نتائج الإحصاء الفلسطيني عام 2015 أنه يوجد في الضفة الغربية ما نسبته 5.7% من العاملين الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين (10-17)

¹ عبد الحليم، أنوار حافظ: "مشاكل البطالة والإدمان". مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية. 2008. ص 62.

سنة معظمهم من الذكور (10.8% للذكور و 0.5% للإناث)، أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 2.8% وهي بواقع (5.2% للذكور و 0% للإناث وتعني عدم وجود عدد كافٍ من المشاهدات)¹.

آثار البطالة في فلسطين

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؛ لما يترتب عنها من آثار سيئة تنعكس سلباً على الفرد والمجتمع، حيث إنها تشكل سبباً رئيسياً لوجود معظم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً لاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع.

الآثار الاقتصادية

للبطالة آثار اقتصادية مهمة يتجلى أهمها فيما يلي:

1- ترتبط البطالة بشكل أولي بالنواحي الاقتصادية التي يمثل انعدام أو توقف الدخل مرتكزها الأساسي، والتي تفقد -بالنتيجة - إلى الفقر الذي يشكل أخطر الآفات التي تصيب المجتمع، وتقوض إمكانات تطوره ونموه، وتؤدي إلى فشل جهوده التنموية وعجزها في جميع المجالات. حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الضفة الغربية 17.8% لعام 2011، وفي محافظة طولكرم بلغت 23.3% لنفس العام.²

2- تعد البطالة هدراً لطاقات و قدرات أبناء المجتمع، الذين تضيق سنوات عمرهم دون الاستفادة منها في أي نوع من العمل لصالح أنفسهم أو أسرهم ومجتمعهم، وهي لدى المتعلمين أشد خطورة، فهي ليست فقط هدراً لطاقتهم، ولكنها أيضاً هدراً لكل ما أنفق عليهم في عملية

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. <http://www.pcbs.gov.ps> (عمالة الأطفال). تاريخ الزيارة 2016-11-7. الساعة الحادية عشر صباحاً.

² كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014. ص 54.

تعليمهم، وقد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لانصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم؛ لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية (من وجهة نظرهم).¹

3- كما تظهر الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على مستويات الاستهلاك الذي لا بد له وأن ينخفض كنتيجة مباشرة لانعدام أو تراجع الدخل من ناحية، وضعف القوة الشرائية للمتطلين من جهة أخرى، مما سيؤثر في مستويات العرض والطلب في السوق. وهذا يؤدي إلى هجرة اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة إلى خارج البلاد، وبالتالي حرمان الاقتصاد الوطني من نتاج مشاركتها في عملية الإنتاج.

4- تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور الحقيقية، حيث يقبل العاطل بأي أجر، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف الحياة والمعيشة، مما تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية؛ بسبب الدخل غير المستقر، مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة، ويؤدي أيضا إلى الفساد الاقتصادي وعدم الإنتاجية ويقضي على روح التنافس². بالإضافة إلى أنه يذهب للعمل في المستوطنات؛ بسبب الأجر العالي مقارنة في الضفة الغربية حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي بالشيكل للعاملين في جميع المناطق 84.6 شيكلا يوميا، وزعت بواقع 80.8 شيكلا في الضفة الغربية، و46.2 شيكلا في قطاع غزة مقابل 200 شيكلا للعاملين في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (1948) والمستوطنات وذلك لعام 2015.³

الآثار الاجتماعية

لا تقل الآثار الاجتماعية أهمية عن الآثار الاقتصادية التي نوجزها فيما يلي:

1- أثرت البطالة في طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، حيث إنها عملت على تعميق نظرة الكراهية والحقد والحسد تجاه أبناء الطبقة الثرية، وهذا أثر على

¹ عادل أحمد، عبد: "البطالة والجريمة". مجلة الأمن والحياة، العدد 278، سبتمبر 2005، ص 58

² ذبيح، محمد دمان: "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة". رسالة ماجستير منشورة. جامعة العقيد الحاج خضر - باتنة. الجزائر. 2008. ص 52.

³ مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2015. مرجع سابق.. 2016 ص 33.

السلوك الاجتماعي، حيث يعتبر سببا رئيسيا يؤدي إلى ارتكاب الجريمة والسرقه، وهذا بدوره يعمل على التفكك الأسري وعدم الاستقرار الاجتماعي في المجتمع ويقوده إلى الضياع والانحراف.¹ بلغت جرائم السرقه المبلغ عنها في الضفة الغربية 3990 سرقه لعام 2014، وفي محافظة طولكرم بلغت 402 جريمة سرقه لنفس العام.²

2- تؤثر البطالة على الفرد من ناحية نفسية، فهي تسبب له مشاكل وتنعكس على تصرفاته وسلوكه في المجتمع، فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، وشعورهم بالفشل والإحباط، وأن حياتهم لا قيمة لها وهذا يؤدي إلى الإحباط ومن الممكن أن يؤدي إلى الانتحار.³

3- أسهمت البطالة بشكل مباشر في عزوف أو تأخير الشباب عن الزواج؛ بسبب عدم قدرتهم على الإنفاق العائلي وتوفير مستلزمات الزواج، وما يترتب على الزواج من تكاليف مالية باهظة. حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في محافظة طولكرم للذكور 26.7 سنة وللإناث 21.1 سنة لعام 2013م.⁴

4- تؤدي البطالة بشكل غير مباشر إلى شعور الفرد بضعف الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه؛ لأنه لا يستطيع أن يحقق له أو يوفر له مصدرا للعمل، وبالتالي ينتمي الفرد إلى أي بلد آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل، ويجد في الهجرة إلى بلاد أخرى حلا لمشكلة عدم الحصول على عمل، وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

5- يصبح العاطل عن العمل مضطربا نفسيا، ودائم التفكير في إيجاد طريقة لحل مشكلته، فينخفض من الناحية العقلية مستوى الذكاء، كما يحس بأنه عاجز لا جدوى منه، وأن وجوده

¹ عبد الحق، خالد. مرجع سابق. 2005. ص 107.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://www.pcbs.gov.ps>. (الجريمة) تاريخ الزيارة 2016-11-8. الساعة السابعة مساء.

³ السرياني، محمد محمود: "البطالة في الأردن". مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية. السعودية. مجلد (1). العدد (1). 2009. ص 55.

⁴ كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي. مرجع سابق. 2014 ص 50.

يساوي عدم وجوده، والإحساس بأنه عالة على المجتمع، ولا فائدة منه، وهذا بدوره يؤدي إلى التدهور النفسي والجسمي، مما يترتب عليه زيادة في الانخفاض المستمر للمستوى الثقافي لدى الفرد.¹

6- تؤثر البطالة في قيمة التعليم في المجتمع، بحيث يمكث الفرد فترة شبابه في التعليم وبعد تخرجه يبقى دون عمل، أو يقوم بعمل لا يتلاءم معه ومع تخصصه الدراسي، أو عمل يمكن أن يقوم به غيره ممن لا يحملون شهادات جامعية، وهذا يؤدي إلى فقد ثقته بالتعليم وأهميته.

¹ ذبيح، محمد دمان. مرجع سابق 2008. ص 52.

الفصل الرابع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (الضفة الغربية ومحافظة طولكرم)

الفصل الرابع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (الضفة الغربية ومحافظة طولكرم)

المقدمة

زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة بعد أن فرضت وجودها على أكثر من صعيد في كثير من الدول، و أصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المشروعات؛ لأنها تخفف من مشكلة البطالة، بفضل ما تتميز به هذه المشروعات من قدرة على خلق فرص عمل منتجة، وصمودها أمام الأزمات الاقتصادية وبدرجة أكبر من المشاريع الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الرسمي والأهلي - بالمشروعات الصغيرة، إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وقلة حجم الاستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

لهذا خصص هذا الفصل من البحث، لتحليل قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في محافظة طولكرم، حيث سنحاول التعرف على مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، والمعايير المستخدمة في فهم مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسنعرض عدد المشروعات في فلسطين ومحافظة طولكرم، والخصائص التي تميز هذه المشروعات، حتى نتمكن من إبراز أهميتها، ومعرفة ومصادر التمويل لهذه المشروعات والجهات الممولة للمشروعات في محافظة طولكرم، وسنقوم بتقديم بعض تجارب الدول الرائدة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رغم المحاولات المتعددة للعديد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والعالم وفلسطين بشكل خاص، ورغم انعقاد العديد من المؤتمرات

الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف محدد وواضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن كلمة "صغير أو متوسط" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الإسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الملابس أو النسيج. إضافة إلى ذلك فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية.

التعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة¹؛ نظراً لاختلاف المعايير والخصائص التي تساعد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول على اختلافها (المتطورة والنامية) وكذلك المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع أصدرت مجموعة من التوصيات لتعريفها، تتمثل فيما يلي:

يعرف البنك الدولي المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها حتى (50) عاملاً، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (3) مليون دولار، أما المشاريع المتوسطة فهي التي يعمل فيها حتى (300) عاملاً، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (10) مليون دولار².

في حين أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ميزت في تعريفها لمثل هذه المشاريع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ففي البلدان النامية يعتبر المشروع صغيراً

¹ الخضر، حسن: "تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، الواقع والتطلعات". المعهد العالي لإعداد المدربين. بنغازي..2009 ص7.

² الوندائي، نشأت مجيد: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق". المعهد التقني الدور. مجلة جامعة كربلاء العلمية. المجلد (6). العدد (3). 2008. ص3.

عندما يعمل فيه (5-19) عاملا، أما في البلدان المتقدمة فيعتبر المشروع صغيرا عندما يعمل (1-99) عاملا. أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل فيه (10-99) عاملا، أما المشروع المتوسط فهو الذي يعمل فيه (100-499) عاملا¹.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي يؤخذ بمعيار حجم الاستثمار في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمشروع الصغير يعرف بأنه المشروع الذي يبلغ حجم الاستثمار فيه اقل من (2) مليون دولار، وأما المشروع المتوسط فهو يبلغ حجم الاستثمار فيه ما بين (2-6) مليون دولار².

أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من (10) عمال، والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها (10-99) عاملا، وما يزيد عن (99) عاملا تعد مشروعات كبيرة³.

أما في فلسطين فهناك عدة تصنيفات للمشروعات الاقتصادية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحسب الجهة ذات المسؤولية، وهي تختلف من مؤسسة لأخرى؛ نتيجة للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فيعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تصنيف حجم المشاريع على حسب عدد العمال، وتعتبر المشاريع الصغيرة جدا التي يتراوح عدد العاملين فيها من (4-1) عاملا، أما المشاريع الصغيرة فهي المشاريع التي يتراوح عدد العمال فيها من (5-19) عاملا، و المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي يتراوح عدد العمال فيها من (20-49) عاملا بينما المشاريع الكبيرة هي التي يزيد حجم العمالة فيها عن (50) عاملا⁴.

¹ الوندأوي، نشأت مجيد. مرجع سابق. 2008. ص 3.

² صليبي، ياسمين: "المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق". مديرية الإحصاء الصناعي. العراق. ص 3. 2012.

³ الأسرج، حسين عبد المطلب. مرجع سابق. 2010. ص 8.

⁴ الصوص، سمير زهير. مرجع سابق. 2010. ص 15.

وأما وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني فقد صنفت المشاريع الاقتصادية إلى أربعة تصنيفات وهي متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، إذا توفر في المشروع معياران اثنان على الأقل من المعايير المبينة في الجدول رقم (12)¹:

جدول (12): تصنيف وزارة الاقتصاد الفلسطيني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة والأعمال السنوي بالدولار، وحسب رأس المال المسجل بالدولار.

فئة الحجم	العمالة	حجم الأعمال السنوي بالدولار	رأس المال المسجل بالدولار
1- المتناهية الصغر	1-4	لغاية 20.000	لغاية 500
2- الصغيرة	5-9	20.001 - 200.000	50.000 - 5.001
3- المتوسطة	10-19	200.001 - 500.000	100.000 - 50.001
4- الكبيرة	20 فأكثر	500.001 فأكثر	100.001 فأكثر

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. قسم الصناعة. رام الله. فلسطين. 2016.

يتضح من الجدول رقم (12) أن المشاريع الصغيرة التي تشغل (1-4) من العمال كان رأس المال المستخدم فيها 500 دولار، أما المشاريع الكبيرة والتي تشغل 20 عاملاً فأكثر زاد فيها رأس المال المستخدم والذي بلغ 100 فأكثر، وهذا يدل على أن كلما زاد حجم المشروع زاد رأس المال المستخدم فيها، بالإضافة إلى ارتفاع عدد العمال العاملين.

يشير الجدول رقم (13) أن المشاريع الاقتصادية في الغرفة التجارية في محافظة طولكرم صنفت إلى ستة تصنيفات (درجات) وهي الممتازة والخاصة (مشاريع كبيرة)، والدرجة الأولى والثانية والثالثة (مشاريع متوسطة)، والرابعة (مشاريع صغيرة)، على معيار أساس رأس المال كما هو موضح في الجدول رقم (13):

¹ مقابلة شخصية: منال فرحان، مديرة عام الصناعة والموارد الطبيعية - وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني - رام الله. 11-1-2016. الساعة العاشرة صباحاً.

جدول (13): تصنيف الغرفة التجارية في محافظة طولكرم للمشاريع الاقتصادية حسب رأس المال المستخدم

فئة الحجم	رأس المال / دينار
1- الخاصة	500.000 فأكثر
2- الممتازة	499999-100000
3- الأولى	99999-50.000
4- الثانية	49999-10.000
5- الثالثة	9999-5.000
6- الرابعة	أقل من 5000

المصدر: الغرفة التجارية. محافظة طولكرم. 2016.

المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات

إنه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد؛ ويعزى ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها:-

1 - عامل اقتصادي من حيث اختلاف درجة النمو والنشاط الاقتصادي.

2 - اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات.

1- العامل الاقتصادي

يتمثل فيما يلي:

أ - اختلاف درجة النمو الاقتصادي: يعكس اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية التطور في كل دولة وأيضاً على وزن الهياكل الاقتصادية، فالمشروعات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أوفي أي بلد، يمكن اعتبارها مشروعات كبيرة في دولة نامية مثل فلسطين، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية.

ب- تنوع النشاط الاقتصادي: من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأيضاً يختلف كل مشروع حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، ومثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المشروعات الصناعية الاستخراجية، ومشروعات صناعية تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية، وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا يختلف كل مشروع من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطه.¹

2 - عامل اختلاف المعايير المعتمدة بين الدول والهيئات

إن محاولة تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها يستند إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات الكمية و النوعية التي تحدد حجم المشروع والخصائص التي تتميز بها.

المعايير الكمية

تتمثل فيما يلي:

أ- معيار حجم العمالة

يعد معيار حجم العمالة من أبسط المعايير المتبعة، وأكثرها شيوعاً في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات، ورغم اتخاذ هذا العامل معياراً لتحديد حجم المشروع، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة لأخرى.²

لكن على الرغم من وفرة البيانات عن عدد العاملين يجب توخي الحذر في استعمال هذا المعيار؛ لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمشروعات، حيث

¹ بن عمر، باللموشي، الأخضر، علي: الملتقى الوطني: "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها". جامعة الوادي. يومي (5-6) / مايو / 2013. ص 3.

² عبد القادر، يحيى. مرجع سابق. 2011. ص 51.

تعتبر على أساسه المشروعات ذات الكثافة العمالية مشروعات كبيرة، بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، كما أن هناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم التصريح بالعدد الحقيقي للعمال في المشروعات، واشتغال أفراد العائلة في المشروعات مع كونهم عمالا في مشروعات أخرى.

ب- معيار رأس المال المستثمر

يعد حجم رأس المال المستخدم معيارا أساسيا في العديد من الدول؛ للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا، فإذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبر المشروع كبيرا، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبر المشروع صغيرا أو متوسطا مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، ومن عيوب هذا المعيار اختلاف أسعار الصرف بين الدول مما يصعب من عميلة المقارنة¹.

ج- معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج)

يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد، حيث يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المعايير النوعية

بالإضافة إلى المعايير الكمية توجد مجموعة من الخصائص الرئيسية تتعلق أساسا بنوعية ملكية المشروع، وبالرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية إلا أن هناك من الباحثين من يركز

¹ فزع، عمر خلف: "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. بغداد. العراق. 2013. ص130.

على المعايير النوعية؛ لتصنيف مثل هذا النوع من المشروعات التي يمكن استخدامها لتعريف شامل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، والتي تتمثل فيما يلي:-

معيار الملكية

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

معيار المسؤولية

نجد حسب هذا المعيار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط أن صاحب المشروع باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد، الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المشروع، وتحديد نموذج التمويل والتسويق وغيرها من القرارات.¹

حجم السوق

يمكن تحديد حجم المشروعات بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بضيق وصغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه.

إلا أن هذه الخاصية تبقى نسبية أيضا لأننا نصادف مشروعات صغيرة تغزو حتى الأسواق الخارجية من خلال عملية التصدير؛ بسبب درجة الجودة والدقة التي تتمتع بها منتجاتها، كما يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وانخفاض المبيعات؛ لأسباب خارجة عن إدارة المشروع لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم إمكانيات وطاقة المصنع التي

¹ غانية، بطاش: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية". جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

تكون معطلة، بالإضافة إلى تعرضه للتغير والتذبذب بدرجة أكبر من عدد العمال وحجم الاستثمار.¹

عدد المشروعات في فلسطين ومحافظة طولكرم

يشير الجدول رقم (14) أن عدد المشروعات في فلسطين خلال الفترة عام 2012 في تزايد حيث بلغ (151066) مشروعاً؛ ويعود ذلك أن الكثير من العائدين عند قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، قاموا بإنشاء مشاريع خاصة بهم، بالإضافة إلى التسهيلات التي قدمتها لهم الحكومة .

جدول(14): عدد المشروعات في فلسطين خلال الفترة (1999-2012)

السنة	عدد المشروعات في فلسطين
1999*	838
2004**	111,272
2007**	122,241
2012**	151,066

المصدر: * الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح تحديث سجل المنشآت 1999: النتائج الدأسية. رام الله. نابلس. 2000. ص29.

** تعداد المنشآت. 2012 مرجع سابق. 2013. ص14.

يتبين من الجدول رقم (15) أن عدد المشروعات العاملة في (القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية) في محافظة طولكرم لعام 2012 بلغت 6,633 مشروعاً أي ما نسبته 7.3% من مشروعات الضفة الغربية، وفي عام 2007 بلغت عدد المشروعات في المحافظة 6,150 مشروعاً، ونلاحظ هنا أن عدد المشروعات ارتفع خلال الفترة (2007-2012) بنسبة 7.9%، ونلاحظ أنه كلما ارتفع عدد المشروعات يرتفع عدد العاملين، حيث بلغ عدد العاملين في محافظة طولكرم 15,660 عامل (12,232 ذكر و 3,428 أنثى) لعام 2012، وفي

¹ سمية، قنيدرة. مرجع سابق. 2009. ص66.

عام 2007 بلغ عدد العاملين 14,462 عامل (11,188 ذكر و 3,274 أنثى)، ونلاحظ ارتفاع عدد العاملين خلال الفترة (2007-2012) بنسبة 8.3%¹. وهكذا نجد أن نسبة الزيادة في عدد العاملين خلال الفترة (2007-2012) لا تزيد كثيرا عن نسبة الزيادة في عدد المشروعات.

جدول (15): عدد المشروعات العاملة وعدد العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المنطقة، لعام 2012.

المنطقة	عدد المشروعات	عدد العاملين				المجموع	%
		ذكور	إناث	إناث	ذكور		
فلسطين	135,401	299,804	81.9	66,039	18.1	365,843	100
الضفة الغربية	91,203	194,352	79.7	49,538	20.3	243,890	100
محافظة طولكرم	6,633	12,232	78.1	3,428	21.9	15,660	100

المصدر: تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص 55.

ويتبين من الجدول رقم (15) أن الذكور العاملين في المشروعات شكلوا النسبة الأكبر من مجموع العاملين في هذه المشروعات، وهذا يشير إلى أن مشاركة الإناث في سوق العمل منخفضة، لأن أصحاب المشروعات يفضلون الذكور عن الإناث.

الحالة العملية للمشروعات

يتضح من الجدول رقم (16) أن عدد المشروعات المتوقفة في فلسطين مرتفعة حيث بلغت 4,789 مشروعا؛ وهذا يعود إما إلى سفر صاحب المشروع إلى الخارج أو مرضه، أو بسبب عدم وجود سيولة مالية أدى إلى توقف المشروع لفترة معينة، بالإضافة إلى منافسة المنتجات الإسرائيلية للسلع المحلية، أدى إلى الكثير من أصحاب المصانع إلى إغلاق مصانعهم. ونلاحظ أيضا أن نسب الحالة العملية للمشروعات في فلسطين متقاربة من بعضها

¹ النتائج النهائية للتعداد. مرجع سابق. 2008. ص 34.

البعض، وهذا يعود إلى تشابه الظروف السياسية والاقتصادية ومختلف العوامل التي تؤثر في عمل المشروعات.

جدول (16): عدد المشروعات في فلسطين حسب المنطقة والحالة العملية لعام 2012.

المجموع %		الحالة العملية						المنطقة
		%	تحت التجهيز	%	متوقفة	%	عاملة	
%100	151,066	0.9	1,308	3.2	4,789	95.9	144,969	فلسطين
%100	102,344	0.9	906	3.0	3,047	96.1	98,391	الضفة الغربية
%100	7,495	1.2	89	3.1	231	95.7	7,175	محافظة طولكرم

المصدر: تعداد المنشآت 2012. مصدر سابق. 2013. ص 49.

يتبين من الجدول رقم (17) أن المشروعات العاملة في القطاع الخاص في محافظة طولكرم لعام 2012 (7175 مشروع) كلا من القطاع الخاص الوطني، والخاص الأجنبي تشكل ما نسبته 90.4% من مجموع عدد المشروعات الاقتصادية العاملة في طولكرم، و 5.9% مشروعات عاملة وملكيته للحكومة المركزية والبالغ عددها 423 مشروعا، 2.0% تمثل مشروعات عاملة في القطاع الأهلي، في حين بلغت المشروعات التابعة للسلطات المحلية 1.1%، بينما بلغت نسبة المشروعات العاملة في وكالة الغوث والهيئات الدولية 0.4%، وباقي المشروعات العاملة تشكل ما نسبته 0.04% هي شركات حكومية وطنية وأجنبية وحكومة أجنبية، و 0.2% غير مبين ملكية المشروع.¹

¹ تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق.. 2013. ص 50.

جدول (17): التوزيع النسبي للمشروعات العاملة في محافظة طولكرم حسب الملكية لعام 2012.

النسبة المئوية %	الملكية
90.4	قطاع خاص وطني وأجنبي
5.9	حكومة مركزية
2.0	قطاع أهلي
1.1	سلطة محلية
0.4	وكالة الغوث و الهيئات الدولية
0.0	شركات حكومية وطنية وأجنبية وحكومة أجنبية "أخرى"
0.2	غير ميبين
%100	المجموع

المصدر: تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص50.

يشير الجدول رقم (18) توزيع المشروعات العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين لعام 2012، حسب فئات حجم العمالة يلاحظ أن 89% من المشروعات هي مشروعات صغيرة يعمل بها أقل من 5 عاملين، و 7.6% من المشروعات العاملة يتراوح عدد العاملين بها 5-9 عاملين، و 2.3% من المشروعات يعمل بها 10-19 عاملاً، بينما 1.1% من المشروعات يعمل بها 20 عاملاً أو أكثر.¹

جدول (18): التوزيع النسبي للمشروعات العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب حجم العمالة لعام 2012.

النسبة المئوية %	حجم العمالة
89.0	1-4
7.6	5-9
2.3	10-19
0.9	20-49
0.2	50 فأكثر
%100	المجموع

المصدر: تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص22.

¹ تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص22.

توضح بيانات الجدول رقم (19) أن المشروعات العاملة في نشاط تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات قد شغلت أعلى نسبة مشروعات سواء في فلسطين أو الضفة الغربية أو محافظة طولكرم، وذلك بواقع 51.1% و 50.5% و 52.9% على التوالي، وهذا يعبر عن ميل رغبة أصحاب المشروعات ومديروها للعمل بهذا النشاط.

وجاءت المشروعات التي تعمل بالصناعات التحويلية بالترتيب الثاني، بواقع 12.4% في فلسطين، و 9.8% في الضفة الغربية، و 12.0% في محافظة طولكرم، وهذا يشير إلى أهمية الصناعات التحويلية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية.

معظم المشروعات هي مشروعات خدمية للناس لا توجد صناعات فعلية، فقط الموجود هي صناعات تحويلية .

جدول (19): عدد المشروعات العاملة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمنطقة لعام 2012.

النشاط الاقتصادي	فلسطين %	الضفة الغربية %	محافظة طولكرم %
التعدين واستغلال المحاجر	0.02	0.3	0.08
الصناعات التحويلية	12.4	9.8	12.0
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	0.007	0.08	0.1
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.5	0.3	0.9
الإنشاءات	0.4	0.4	0.2
تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات	51.1	50.5	52.9
النقل والتخزين	2.8	2.0	1.7
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.8	5.1	5.6
المعلومات والاتصالات	0.07	0.7	0.9
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.08	0.8	0.6
الأنشطة العقارية	0.02	0.2	0.06
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.8	3.0	2.6
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	1.4	1.3	1.0
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	1.1	1.3	1.6
التعليم	3.9	4.2	4.0
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	4.0	4.4	3.7
الفنون والترفيه والتسلية	1.6	1.7	1.9
أنشطة الخدمات الأخرى	11.1	10.3	10.0
أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً، وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير محددة لاستخدامها الخاص	0.0	0.0	0.0
أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية	0.02	0.2	0.2
غير مبين	0.0	0.04	0.0
المجموع	%100	%100	%100

المصدر: تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص 53.

وبين الجدول رقم (19) وجود عدد قليل جدا من المشروعات في أنشطة أخرى متنوعة مثل أنشطة الأسر المعيشية، وأنشطة النقل والتخزين و نشاط الإنشاءات، بالإضافة إلى أنشطة خدمات أخرى.

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يقل أهمية تحديد خصائص المشروعات الصغيرة و المتوسطة عن ضرورة تحديد مفهوم موحد لها، فهي تتميز بصفات مشتركة فيما بينها، ويمكن إجمال الخصائص كالآتي:-

1- سهولة التأسيس: تتميز هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يجعلها أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي المرغوب فيه من قبلهم.

2- الملكية والإدارة: يغلب على هذه المشروعات نمط الملكية الفردية مما يؤدي إلى ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، حيث من الممكن أن نجد المدير المالك في المشروع قد يجمع بين وظائف الإدارة والتخطيط والتنسيق والرقابة والبيع وغيرها من المهام في آن واحد، وتمتلك هذه المشروعات المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات.

3- منبع للابتكار والتجديد: تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الدول مصدرا رئيسا للأفكار الجديدة والاختراعات، وتشجع على الابتكار والتطوير من خلال تنمية القدرات الفردية، خاصة أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة تعتمد على عمالة أصحاب العمل أنفسهم. إن كثيرا من براءات الاختراع تعود لأفراد كانوا يعملون في مشاريع صغيرة، وبعد الإصرار والمثابرة أصبحت تلك المشروعات الصغيرة مشروعات كبيرة، تساهم بطاقة

إنتاجية عالية في الناتج القومي فمثلا شركة فورد للسيارات نسبة إلى مؤسسها (فورد) الذي كان ميكانيكيا في مشروع صغير للحداثة فصنع أول سيارة في تلك الورشة¹.

4- مراكز التدريب الذاتي: تعد هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والمالية والتسويقية، فهي تعتبر مجالا خصبا في اكتسابهم المزيد من المعرفة والخبرات والمعلومات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة مشاريع استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية.

5- القدرة على التكيف مع المتغيرات: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاريع ديناميكية ولديها القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية بشكل أفضل من المشروعات الكبيرة، وسهولة تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسة الإنتاج في مواجهة التغيرات السريعة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات؛ وهذا يرجع إلى انخفاض عدد العاملين فيها.

6- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: فسوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا و المعرفة الشخصية للعملاء، تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها، و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها، أما المشروعات الكبرى فنقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق، و هذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في أذواق المستهلكين؛ و لهذا تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في الأسواق².

7- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجهم يتسم في الغالب بالدقة والجودة ؛ لأن العمل في تلك المشروعات يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتهما

¹ تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. مرجع سابق. 2014. ص10.

² المصدر نفسه ص10.

في المدى القصير. وتعتبر هذه المشروعات ذات فعالية وكفاءة أكبر؛ لأنها قادرة على استخدام عوامل الإنتاج بكفاءة أكبر.

8- بساطة التكنولوجيا المستخدمة: نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، كما يتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة وتدني مستويات التدريب المطلوبة مما يعزز دورها في تقليل نسبة البطالة.

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

إن هناك اختلافاً كبيراً ومتفاوتاً بين الدول في مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أجمعت على أهمية هذه المشاريع ودورها في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك أعطت دول كثيرة هذه المشروعات اهتماماً غير عادي، وملفتاً للنظر، وتبرز أهمية هذه المشروعات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين من خلال ما يلي:-

1- مساهمة هذه المشاريع في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة، كما أنها تعتبر ملاذاً للعمالة الفلسطينية التي يلفظها الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مستمر. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90 % من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وهي توفر ما بين (50-60%) من إجمالي فرص العمل، فالمشروعات الصغيرة اليابانية تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة في اليابان، وفي أمريكا قرابة (84%) من حجم القوى العاملة، حيث توفر المشروعات الصغيرة الأمريكية ما قدره (11.2) مليون فرصة عمل خلال الفترة (1995-2000)¹ تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ما نسبته 95% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني.²

¹ حرب، بيان. مرجع سابق. 2006. ص 9.

² تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. مرجع سابق.. 2014. ص 6.

2- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال مقبول، وتفتح مجالاً واسعاً أما المبادرات الفردية والتوظيف الداخلي، وحسب ما أشارت إليه دراسات متخصصة بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل. وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقد أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات، أن ما نسبته (30-60%) من الأبحاث والاختراعات لدول الأعضاء في المنظمة تعود لمشروعات صغيرة ومتوسطة.¹

3- تعد هذه المشروعات من الآليات الفعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة، وذات جودة جيدة، وتكون متوفرة لدى ذوي الدخل المنخفض. وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي من خلال توفير العديد من السلع التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني، والتي تحل محل السلع المستوردة، وتخفف بالتالي من العجز في الميزان التجاري، وتقلل من درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

4- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أشار إليه تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد UNCTAD) بالدور المتميز والريادي لهذه المشروعات، والعمل في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنبية، مما يساهم في إدخال التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج في سوق العمل لهذه المشاريع.

5- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وبارزاً في تحفيز المشاركة الشعبية بين أفراد المجتمع، وتشجع على روح المبادرة والتعاون بينهم، وتعمل على تعزيز وترسيخ روح الانتماء الوطني من خلال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنافسة الاقتصاد الإسرائيلي.

¹ سمية، قنيدرة. مرجع سابق. 2009. ص 76.

6- تعد هذه المشروعات ذات أهمية على البعد البيئي، فبعض هذه المشاريع يقوم على استغلال المخلفات الصناعية والزراعية، التي يؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، ومن الأمثلة على هذه المشاريع تلك التي تستخدم الكرتون والورق والبلاستيك والزجاج ومخلفات الزيوت وغيرها، وهذا يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة والتخفيف من مشكلة التلوث البيئي.

7- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة في أن تحل محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق؛ بسبب الممارسات الإسرائيلية من إقامة الحواجز ومنع التبادل التجاري وغيرها من الممارسات التي تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، أو بسبب الاضطرابات والأزمات الاقتصادية، وخلال فترات الركود الاقتصادي تعمل هذه المشاريع كـ "ماصٍ للصدمات Shock Absorber"، لما لهذه المشاريع من مميزات تجعلها قادرة على البقاء والاستمرار وفي الاقتصاديات المضطربة وغير المستقرة، في الوقت الذي قد لا تصمد فيه المشاريع الكبيرة وتخرج من السوق.¹

8- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج وغيرها من الأنشطة، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة، وهذا يساعد في تغيير النظرة التقليدية لدور المرأة في بعض المناطق، فالمرأة ليست للبيت فقط بل بإمكانها العمل وإثبات وجودها فهي نصف المجتمع.

9- تساعد هذه المشروعات على تخفيف الأنماط السلوكية غير المحببة في المجتمع النابعة من فئات تعاني من عدم توفر فرص عمل لهم؛ مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، ومن خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الحرفية منها استغلال هذه الفئة كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر المجتمع؛ بسبب إهمالهم اجتماعيا؛ لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم

¹ الصوص، سمير زهير. مرجع سابق. ص 15.

اليومي على الأعمال المنحرفة مثل السرقة وارتكاب الجرائم، وهذا يؤدي إلى نشر الفساد في المجتمع.

10- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق المهارات الإدارية الناجحة للمبادرين، وإمكانية قدرتها على إقامة وإدارة المشاريع الكبيرة، فهي بمثابة حقول تجارب بالنسبة للأفراد يتعلمون من خلالها كيفية التغلب على مشاكل الإدارة والإنتاج والتسويق، وخاصة أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب في فلسطين محدودة العدد وضعيفة.

11- تقوم هذه المشروعات في الاستخدام الأمثل لرأس المال الوطني، فأغلب رأس المال الفلسطيني المستخدم في بناء المشروعات الوطنية، هو رأس مال فردي وهذا يستدعي كيفية وإمكانية ترشيد وتوجيه رأس المال نحو إقامة المشاريع التي تقل فيها نسبة المخاطرة، والتي تكون بديلة لبعض السلع المستوردة، أي إتباع سياسة الإحلال محل الواردات، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها المقدرة على جذب المدخرات الوطنية، واستغلالها بدلاً من بقائها في شكل مدخرات معطلة.

مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المشروعات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المشروعات إلى مصادر التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك التمويل الداخلي من الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين، أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع، وهذا المصدر في الغالب لا يسد كل احتياجاته في مراحل تطور حياته المختلفة، كما أن البعض منها قد يفرض عليه التزامات غير مرغوب بها من المالكين، وهناك التمويل الخارجي الذي يمكن إجماله في البنوك التجارية والمؤسسات المهمة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الحصول على التمويل بزيادة رأس المال بدخول شركاء جدد في المشروع.

الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم

تصنف مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها ربحية، تهدف للمساهمة في علمية التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلة البطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من والكثير من التسهيلات، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح. يوجد في محافظة طولكرم عدة مؤسسات مانحة للقروض مثل أصالة للتنمية والإقراض، والفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن"، والمركز العربي للتطوير الزراعي " اكاد"، وفيتاس، وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى البنوك التجارية.

أصالة للتنمية والإقراض

جمعية سيدات الأعمال الفلسطينية "أصالة"، جمعية فلسطينية بدأت عملها عام 1997م، باسم "مركز المشاريع النسوية"، وتم تسجيلها حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية، في كانون ثاني من عام 2001، باسم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة". وتهدف إلى توفير الخدمات التي تساعد النساء في تغيير حياتهن، ووضعهن الاجتماعي للأفضل، ومستقبلهن من خلال تمكين وتشجيع مشاركتهن الناجحة في الأنشطة الاقتصادية.

في عام 1997، بدأت أصالة تقديم قروض متناهية الصغر للنساء الفلسطينيات المهمشات، فقد قدمت أكثر من 30.000 قرض تصل إلى أكثر من 35 مليون دولار أمريكي لصاحبات المشاريع الفلسطينية، ولديها عدد من المكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي محافظة طولكرم تم فتح مكتب لها في عام 2013م، وتم تقديم القروض نحو 310 مشروع في محافظة طولكرم فقط عام 2015، وتقدم أصالة الكثير من التسهيلات للمقدمين على أخذ القروض. ومن هذه التسهيلات أنه يمكن أخذ قرض لشاب باسم فتاة.¹

¹ مقابلة شخصية: ريم اممر. مساعدة إدارية. أصالة للتنمية والإقراض. طولكرم. 2016-11-21. الساعة الحادية عشر صباحاً.

في نوفمبر تشرين الثاني عام 2014، من أجل الامتثال للقوانين الفلسطينية قسمت أصالة نفسها إلى كيانين قانونيين منفصلين هما "أصالة للانتماء والتنمية" و "جمعية سيدات الأعمال الفلسطينية - أصالة-". كما يوجد لأصالة برنامجان؛ برنامج شخصي يهدف إلى تقديم القروض لهدف شخصي كبناء أو لتعليم أو للعلاج، وبرنامج لدعم المشاريع.¹

دائرة التمويل الصغير - الأونروا

تأسس برنامج التمويل الصغير في الأونروا بداية في غزة عام 1991، وتم إدخاله إلى الضفة الغربية في عام 1996، وفي محافظة طولكرم عام 1999، وبعد ذلك امتد إلى الأردن وسوريا في عام 2003، ويقع مقر دائرة التمويل الصغير الرئيسي في القدس. وقدمت عدة مشاريع وبلغت في محافظة طولكرم في عام 2015 حوالي 1500 مشروع بمختلف نشاطها الاقتصادي.

وبرنامج التمويل الصغير حالياً يعمل كجزء خاص مستقل ذاتياً من الناحية المؤسسية والمالية ضمن الأونروا، ويعتمد على أساس الاكتفاء الذاتي بصورة عملية ومستدامة، واتباع المبادئ التوجيهية في التمويل الصغير بأفضل الممارسات والتدقيق والأداء الاجتماعي.

وقروض الدائرة موجهة إلى المشروعات الصغيرة والنشاطات النسوية المنزلية المدرة للدخل، بالإضافة إلى ترميم البيوت وبناء الأصول المنزلية، وكذلك للتعليم والعناية الصحية. ويكون أغلب العمل في هذه الدائرة ميدانياً، ويمكن أخذ أكثر من قرض، ويكون التسديد في فترة معينة يتم الاتفاق عليها مع الطرفين.²

الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن "

هي مؤسسة انبثقت عن أحد برامج إنقاذ الطفل الأمريكية، وهو برنامج الإقراض الجماعي للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة جداً، تعتبر المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

¹ مقابلة شخصية: ريم اعمر. مساعدة إدارية. أصالة لتنمية والإقراض. طولكرم.

² مقابلة شخصية: فادي داود. مسؤول ميداني. دائرة التمويل الصغير (الأونروا). 2016-11-21. الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

(فاتن) المؤسسة الوطنية الأولى الرائدة في مجال الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، تأسست في العام 1999، ولها شبكة فروع واسعة ممتدة من رفح جنوباً وحتى جنين شمالاً، وهذا ما يميزها عن لا يقتصر توسعها على البعد الجغرافي فقط، بل يتعداه إلى التطوير والتنويع في المنتجات المالية والخدمات غير المالية.

هي من أوائل المؤسسات الفلسطينية التي تبنت خيار التمويل الصغير؛ كوسيلة لتمكين المجتمعات الفلسطينية الفقيرة، حيث تمكنت من إيصال خدمات التمويل الصغير ومتناهي الصغر إلى المناطق البعيدة والمهمشة، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة.

ركّزت المؤسسة في عملها على النساء؛ مما كان له أثر إيجابي في تمكين المرأة من اتخاذ قراراتها واستقلالها اقتصادياً، والارتقاء بأسرتها لتكون بذلك فرداً فاعلاً وناجحاً في المجتمع الفلسطيني.¹

المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"

ابتدأ المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد" مسيرته التنموية منذ عام 1988 على شكل مشروع باسم الشركة الزراعية المتحدة في مدينة أريحا ورام الله؛ بغرض بناء القدرات الاقتصادية لصغار المزارعين، الذين كانوا يواجهون مخاطر الانهيار في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عبر التمويل العيني، واستهدفت المناطق الزراعية في غور الأردن ثم توسعت لتشمل وسط الضفة الغربية، ولاحقاً مدينة نابلس في شمال الضفة.

وحدد المركز أهدافه العريضة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، ومساعدة صغار المزارعين من خلال التمويل والتسويق والدعم الفني. ولاحقاً في عام 2003 تم توسيع مجال التمويل من القطاع الزراعي إلى التمويل الريفي، بجانب ذلك تنويع المشاريع لتشمل إضافة إلى المشاريع الزراعية، مشاريع الخدمات والمشاريع التجارية مع التركيز على النساء والمرأة

¹ <http://faten.org>. التاريخ 23-11-2016. الساعة الثانية عشر صباحاً.

الريفية، وفي مجال الخدمات المساندة جرى توسيع هذه الخدمات لتشمل البنية التحتية، والمياه، والمؤسسات القاعدية والجمعيات التعاونية في المناطق الريفية المهشمة وجرى توسيع خدمات المركز جغرافياً، وفتح فروع في كافة محافظات الضفة الغربية إضافة إلى فرع في مدينة غزة. وحاليا هي مؤسسة ربحية وتأخذ نسبة فائدة معينة حسب قيمة القرض.

ومن أهم القروض التي تقدمها اكاد القروض النسوية الإنتاجية وهي قروض للنساء من صاحبات الأعمال والمشاريع متسلسلة القيمة من 2000-8000 دولار. ويكون هناك برامج خاصة لهذه القروض. وهدفها تفعيل دور النساء المهمشات في المجتمع وإدخالهن في سوق العمل، ويكون سداد القرض خلال فترة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها من كلا الطرفين. وقد مولت اكاد من تاريخ 2016-1-1 إلى 2016-12-8 (330) مشروعا بقيمة مليون دولار.¹

التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تولي دول عديدة اهتماما خاصا بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة؛ باعتبارها مفتاح التنمية والتطور، حيث تخصصها بعناية و دعم متميز، هذا ما يدفعنا للتعرف على تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال.

التجربة اليابانية

تعتبر المشروعات الصغيرة من أقصر الطرق و أسهلها و أجداها لامتناس قدر معقول من البطالة، حيث إن مجالاتها كبيرة جدا في خلق فرص عمل جديدة؛ لذلك نجد أن اليابان وهي دولة عملاقة اقتصاديا، قد بدأت نهضتها الصناعية بالاعتماد أولا على الصناعات الصغيرة وتدريب الأفراد على التصنيع وإتقانه، مما خلق نوعا من التنافس الإيجابي بين أصحاب تلك الصناعات، و مع مرور الوقت تكونت الشركات الصناعية المتوسطة ثم الشركات العملاقة التي دفعت اليابان إلى قمة الساحة الاقتصادية الدولية.

¹ مقابلة شخصية: خالد خريشي. مدير عام. المركز العربي لتطوير الزراعي " اكاد". طولكرم. 8-12-2016. الساعة الواحدة عشر مساءا.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم، ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض دون فوائد ودون ضمانات¹.

وفي عام 1999م تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة Japanese (Corporation for Small and Medium-Scale Enterprises) كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع، التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية².

وقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ومحاولة تذليلها³.

كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص، وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية، وذلك من خلال وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Agency) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، وهي الجهة المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان⁴.

¹ حامد، أبو هنطش وآخرون " تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2009. ص 29.

² <http://www.shatharat.net> 17-1-2017. الساعة العاشرة صباحا.

³ سمية، قنيدرة. مرجع سابق. 2009. ص 106.

⁴ الصوص، سمير زهير. مرجع سابق. ص 21-24.

التجربة المصرية

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثة نسبها، وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى سنة 1991، حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية.

تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الاقتصاد المصرية لسنة 2003 إلى أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل 90% من مجموع عدد المشاريع. ويغطي نسبة 66% من القوى العاملة فيها، كما تنتج 80% من القيمة الصناعية من الدخل الوطني، مع العلم أن حجم المؤسسات الصناعية الخاصة غير المسجلة قدر بـ 54% من مجموع المؤسسات الصناعية الخاصة؛ نتيجة للمعوقات والقيود المترتبة على التسجيل، وتبعاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد بلغ مجموع الإنتاج الصناعي في مصر حوالي 23734 مليون دولار بنسبة 24.8% من الناتج المحلي، وبلغت نسبة مساهمة هذه المشروعات في هذا الناتج 40%، إما فيما يتعلق بالصادرات فقد قدرت نسبة مساهمة هذه المشروعات بـ 40.6% من مجموع صادرات القطاع الصناعي، و 16% من مجموع الواردات.¹

تتعدد البرامج والمساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ومنها ما

يلي:

أولاً: المساعدات في مجال التمويل: تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من المساعدات في مجال التمويل منها:

1- الصندوق الاجتماعي للتنمية: أنشئ هذا الصندوق سنة 1991 ؛ بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية، تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والحد من مشكلة البطالة. يقدم الصندوق

¹ محمد، جزيرة، بوقوم ومعيدي. مرجع سابق. ص 13.

مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة؛ لتنفيذ دوره الدائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمها¹:

- برنامج الحاضنات الصناعية، وحاضنات الأعمال، ويعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي وتقديم الرعاية و التأهيل.
- برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها
- برنامج تنمية الصناعات الغذائية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

2- جمعية رجال الأعمال (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال): - تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخلها، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة وطويلة الأجل، ويراعى في منح القروض أن يكون حجمه متوافقاً مع نوعية العمل، وأن يتم منحه في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة وقد قدمت هذه اللجنة حتى عام 2000 خدمات لحوالي 60 ألف مشروع، وقد قدر إجمالي القروض المقدمة حوالي: 125 مليون دولار أمريكي².

ثانيا- المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة :- يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية، دوراً بارزاً في مجال التسويق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية؛ لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها، وفتح الأسواق الخارجية بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية، بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد الثانية والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير³.

¹ <http://www.aam-web.com> 22-12-2016 . الساعة الحادية عشر صباحاً.

² محمد، جزيرة، بوقوم و معيزي. مرجع سابق ص13.

³ المرجع السابق. ص13.

الفصل الخامس

أهم العوامل المؤثرة في المشروعات
الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم
"نتائج الدراسة الميدانية"

الفصل الخامس

أهم العوامل المؤثرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم "نتائج الدراسة الميدانية"

المقدمة

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي ومهم في توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل مستوى البطالة، إلى جانب مساهمتها في إجمالي الناتج الإجمالي المحلي، وقيامها بتوفير السلع والخدمات لشريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح.

أظهرت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الأعوام (1980-1991) أن المشروعات الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن 100 عامل توفر ما مجموعه 326 ألف فرصة عمل.¹ أما في الاتحاد الأوروبي وحسب بيانات عام 2005 هنالك ما بين (8-12) مليون مشروع صغير ومتوسط، وهي تمثل حوالي 99% من مجموع المشاريع، وأن نصف الوظائف الجديدة في الاتحاد قد أوجدت من قبل أقل من 5% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة، وفي مجلس التعاون الخليجي وحسب بيانات عام 2006 فإن هنالك نحو (8955) مشروعا صناعيا صغيرا ومتوسطا، وهي تساهم بتوظيف 5.1% من قوة العمل.²

وأما في العراق تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في اقتصادها إذ بلغ مجموع المشروعات الصغيرة في عام 2010 (11131) مشروعا صناعيا، حيث

1 أبو بكر، نجاه. مرجع سابق. 2002. ص3.

2 الوندادي، نشأت مجيد. مرجع سابق. 2008. ص123.

يشكل ما نسبته 95% من إجمالي المشروعات الصناعية، وتوفر هذه المشروعات (36898) وظيفة عمل¹.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية بلغ عدد المشروعات العاملة في الاقتصاد عام 2007 حوالي 141677 مشروعا، منها : 89.1% مشروعات متناهية الصغر، و 9% صغيرة، و 1.6% متوسطة، و 0.3 % كبيرة. وتوزيع العاملين حسب حجم المشروع يشير إلى أن 38% يعملون في المشروعات المتناهية الصغر، 17% في المشروعات الصغيرة، 15% في المتوسطة، أما الباقي 30% في المشروعات الكبيرة².

إن المشروعات الصغيرة جدا في عينة الدراسة في محافظة طولكرم بلغت 20.8% وكان عدد العمال فيها (1-4)، والمشروعات الصغيرة بلغت 56.2% وكان عدد العمال فيها (5-19)، بينما المشروعات المتوسطة بلغت 23.1% وكان عدد العمال فيها (20-49) كما يتضح في الجدول رقم (20).

جدول (20): عدد المشروعات في محافظة طولكرم حسب حجم العمالة.

حجم المشروع ³	فئات حجم العمالة	العدد	النسبة %
صغير جدا	4-1	27	20.8
صغير	19-5	73	56.2
متوسط	49-20	30	23.1
—	المجموع	130	100%

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

سوف نتطرق في هذا الفصل لتحليل المعلومات المتعلقة بالقائمين على المشروعات في محافظة طولكرم، والمعلومات المتعلقة بالمشروعات من ناحية الموقع الجغرافي وتاريخ إنشائه، والمعلومات المتعلقة برأس المال ومصدر التمويل، و تحليل بعض العوامل التي يكون لها أثر

1 صليبي، ياسمين. مرجع سابق.. 2013 ص3.

2 ورقة عمل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة". مرجع سابق. ص10. 19-21/10/2009.

3 الصوص، سمير زهير. مرجع سابق. 2010. ص15.

في المشروعات في المحافظة، بناء على البيانات الواردة في الاستبانة الخاصة لهذه لدراسة، وهي: متغير الجنس، ومتغير العمر للقائمين على المشروعات ومتغير المؤهل العلمي، ومتغير ملكية المشروع، ومتغير الشكل القانوني للمشروع، والتوزيع الجغرافي للمشروع.

تم اتباع أسلوب **Chi-Square Tests** في تحليل أثر بعض المتغيرات الديموغرافية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، حيث أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات ليس لها دلالة إحصائية كما يتبين ذلك في بيانات جدول رقم (21).

جدول (21): اختبار (Chi-Square Tests) لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى المعنوية
الجنس و ملكية المشروع	1.397	2	.497	0.05
عمر القائمين على المشروع ونسبة الربح	12.912	16	.679	0.05
المؤهل التعليمي و ملكية المشروع	18.722	6	.005	0.05
المؤهل التعليمي ونسبة الربح	6.726	12	.875	0.05
تاريخ إنشاء المشروع والشكل القانوني لها	31.496	28	.296	0.05
الشكل القانوني للمشروع والتوزيع الجغرافي لها	8.644	8	.373	0.05

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المسح الميداني. 2016

اولا: تحليل المعلومات المتعلقة بالقائمين على المشروعات

1- القائمون على المشروعات حسب الجنس

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس، تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور، حيث بلغت نسبة ملكية الذكور لهذه المشاريع نحو 94.6% جدول رقم (22)، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت 5.4%؛ ويعزى ذلك إلى قلة إقبال الإناث للبدء بمشاريعهن الخاصة مقارنة بالذكور؛ بسبب خوفهن من المغامرة، ومن جهة أخرى العادات والتقاليد التي يمتاز بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومحافظة طولكرم بشكل خاص. كما الكثير من الإناث تنفرغ لأعمال المنزل بعد الزواج .

جدول (22): التوزيع النسبي لملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس

الجنس	النسبة %
ذكر	94.6
أنثى	5.4
المجموع	%100

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين متغير الجنس وملكية المشروع، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول إنه لا تعود ملكية المشروع لمتغير الجنس، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونرفض الفرضية البديلة التي تقول أن ملكية المشروع تعود لمتغير الجنس.

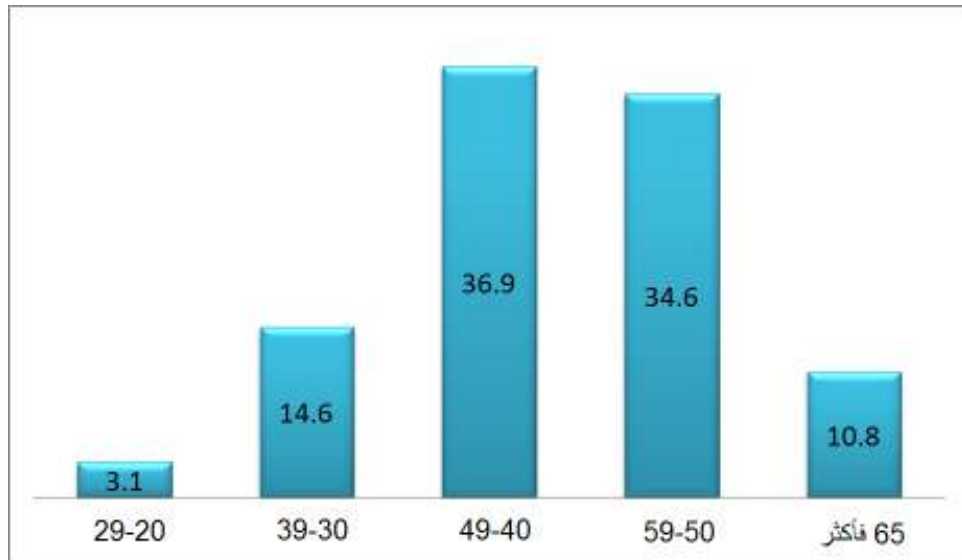
واتفقت هذه الدراسة مع دراسة عودة الفليت 2011، حيث إن ملكية المشروعات الصغيرة في قطاع غزة تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور حيث بلغت 91.3%¹، ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد التي تسود قطاع غزة فالمرأة للبيت فقط وليس للعمل.

2- القائمون على المشروعات حسب الفئة العمرية

وفيما يتعلق بتوزيع (القائمين) المالكين والعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات السن، فبيانات الشكل (2) يبين أن ما نسبته 36.9% ممن يملكون أو يديرون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم - سواء كانوا من الذكور أو الإناث- تتراوح أعمارهم ما بين (40-49) سنة، وهذه الفئة أخذت النسبة الأكبر؛ ويعزى ذلك إلى أن هذه الفئة لديها الخبرة والإلمام في إدارة المشروعات، يلي هذه الفئة أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين (50-59) سنة، وذلك بنسبة 34.6%، كما يشير الشكل أن أقل نسبة لأولئك

¹ الفليت، عودة جميل. مرجع سابق. 2011. ص1103.

الذين يملكون أو يديرون تلك المشروعات، كانت للذين تتراوح أعمارهم ما بين (20-29) سنة وذلك بنسبة 3.1%؛ وهذا يعود إلى قلة خبراتهم وإلمامهم في إدارة مثل هذه المشروعات، أو أنهم ما زالوا ملتحقين بالتعليم، بالإضافة إلى عدم توفر رأس المال لديهم.



شكل (1): التوزيع النسبي للقائمين على المشروعات حسب فئات السن.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين عمر القائمين على المشروعات ونسبة الربح التي يحققها المشروع، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول إن نسبة الربح التي يحققها المشروع لا تعود لعمر القائمين على المشروعات، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونرفض الفرضية البديلة التي تقول أن نسبة الربح التي يحققها المشروع تعود لعمر القائمين على المشروعات .

3- القائمون على المشروعات حسب المسؤولية الإدارية

وأما بالنسبة لوضع المسؤولية الإدارية عن المشروع، فقد أظهرت بيانات عينة المسح الميداني المبينة في الجدول رقم (23) أن ما نسبته 50% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم تكون المسؤولية الإدارية فيها للمدير فقط الذي يقوم بإدارة المشروع

والإشراف عليه وهو غير المالك للمشروع، وأن 48.5% من يقومون بإدارة المشروعات هم أنفسهم المالكين لتلك المشروعات أي أنه المالك والمدير في نفس الوقت، وهذا يساعد في اتخاذ القرارات بسرعة، واتخاذ الإجراءات المطلوبة.

جدول (23): المسؤولية الإدارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

النسبة %	المسؤولية الإدارية
1.5	المالك
50	المدير غير المالك
48.5	الاثنتين معا
100%	المجموع

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

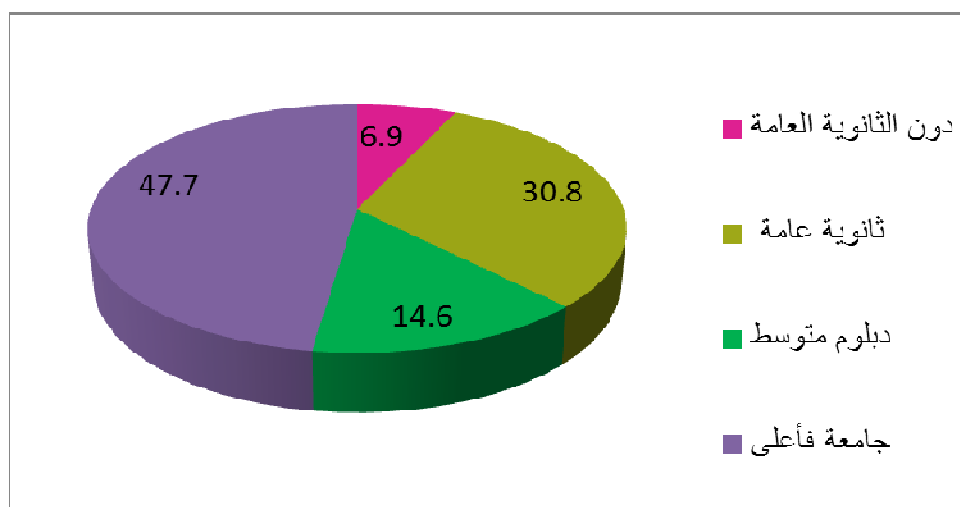
4- القائمون على المشروعات حسب المستوى التعليمي

وبحثت الدراسة في موضوع المستوى التعليمي للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن الذين مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى شغلوا أعلى نسبة مالكين لهذه المشروعات، وذلك بنسبة 47.7% من مجموع المالكي كما يبين الشكل رقم (3)؛ ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى قلة توفر الوظائف المناسبة أو قلة الرواتب التي يمكن أن يحصلوا عليها من الوظائف الأخرى؛ بسبب العدد المتزايد من خريجي الجامعات، وبالتالي يقوم هؤلاء بفتح مشاريع تناسب قدراتهم ومدخراتهم، ويلبيهم حاملي شهادة الثانوية العامة وذلك بنسبة 30.8%.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة عودة الفليت 2011، حيث إن 66.4% من أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة مؤهلهم العلمي بكالوريوس¹، واختلفت مع دراسة محمد نوفل 2006، حيث إن 42.2% من أصحاب الصناعات المعدنية في قطاع غزة مؤهلهم العلمي

¹ الفليت، عودة جميل. مرجع سابق. 2011. ص 1113.

دون ثانوية العامة¹. ويعود ذلك أن أصحاب الصناعات المعدنية في غزة كانوا لديهم الخبرة والإلمام في هذه الصناعات فكانوا يفتحون مشاريعهم الخاصة بهم.



شكل (3): القائمين على المشروعات حسب المستوى التعليمي.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين المؤهل العلمي للقائمين على المشروعات وملكية المشروع، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تقول إن ملكية المشروع لا تعود للمؤهل العلمي للقائمين على المشروعات، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول إن ملكية المشروع تعود للمؤهل العلمي للقائمين على المشروعات.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين المؤهل العلمي للقائمين على المشروعات ونسبة الربح التي يحققها المشروع، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول إن نسبة الربح التي يحققها المشروع لا تعود للمؤهل العلمي للقائمين على المشروعات، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونرفض الفرضية البديلة التي تقول إن نسبة الربح التي يحققها المشروع تعود للمؤهل العلمي للقائمين على المشروعات.

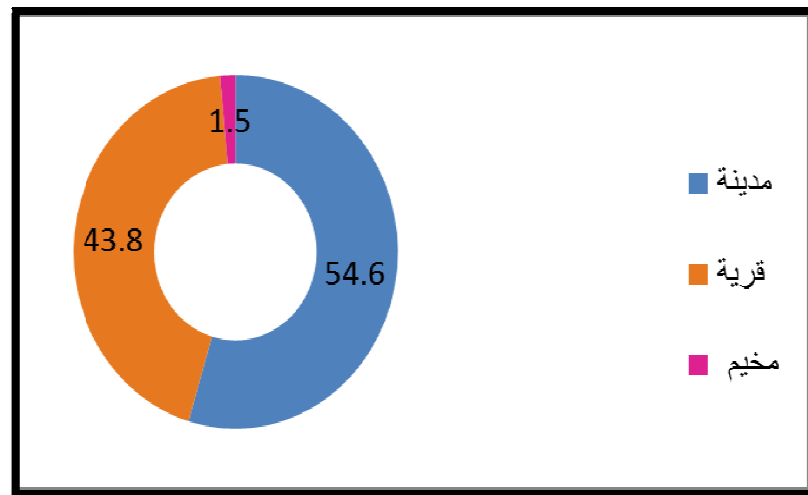
¹ نوفل، محمد. مرجع سابق. 2006. ص147.

ثانياً: تحليل المعلومات المتعلقة بالمشروعات (الموقع وتاريخ الإنشاء، الشكل القانوني، وعدد العاملين وأعمارهم)

1- التوزيع الجغرافي للمشروعات في محافظة طولكرم

بحثت الدراسة في موضوع التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن حوالي 54.6% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة تقع في مدينة طولكرم كما يبين الشكل رقم (4)؛ وذلك لتوفر البنية التحتية الجيدة لتلك المشروعات مثل: شبكة الصرف الصحي، وشبكة المياه العامة والكهرباء العامة وخاصة الصناعية، والطرق المعبدة، إضافة إلى وجود هذه المشروعات في منطقة تسويقية تعد الأكبر في المحافظة، إضافة إلى إمكانية توفر الأيدي العاملة اللازمة لهذه المشاريع.

وبالمقابل فقد كانت أقل نسبة مشاريع في مخيمي نور شمس وطولكرم، وذلك بنسبة 1.5% من مجموع هذه المشروعات؛ ويعزى ذلك إلى صغر مساحة المخيمين من جهة، وإلى عدم وجود بنية تحتية جيدة لتلك المشروعات.



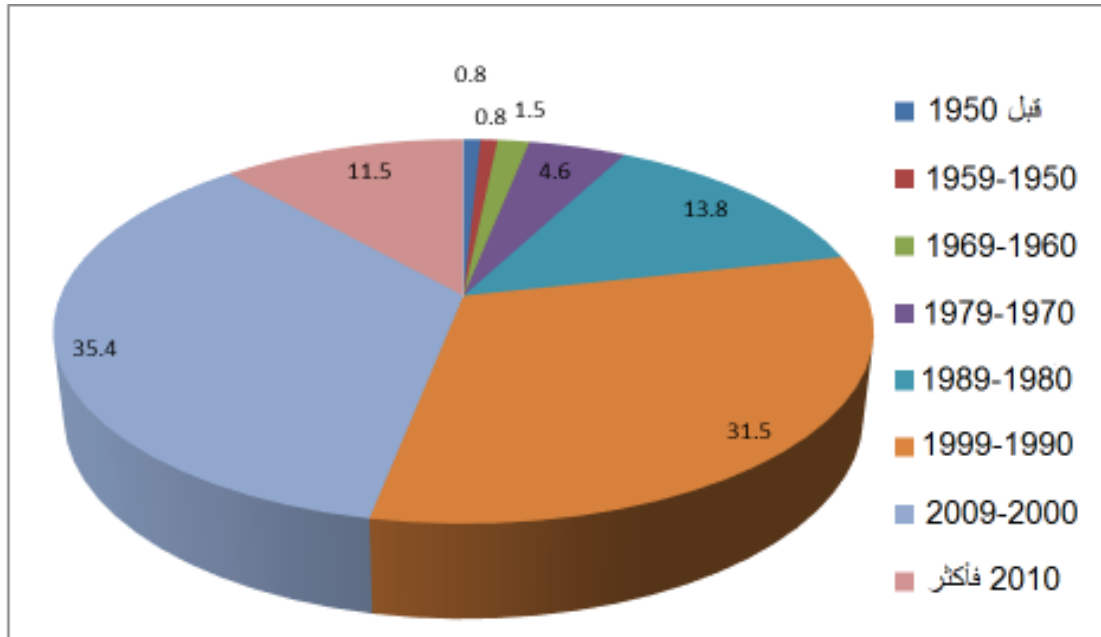
شكل (4): التوزيع الجغرافي للمشروعات في محافظة طولكرم.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

اختلفت هذه الدراسة مع نتائج دراسة مجد دعمة 2009، حيث إن 57.4% من مشاغل النسيج في محافظة طولكرم تقع في القرى، و 37.7% تقع في مدينة طولكرم¹.

2- تاريخ إنشاء المشروعات في محافظة طولكرم

وتطرقت الدراسة إلى موضوع التاريخ الذي أنشئت فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وتظهر بيانات الشكل رقم (5) أن حوالي 78.4% من نسبة المشاريع كان تاريخ إنشائها بعد قدوم السلطة الفلسطينية أي بعد سنة 1994، وهذه نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة أي قبل قدوم السلطة الفلسطينية والتي بلغت نسبتها حوالي 21.5%، ويعزى ذلك إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي نوعاً ما، ورغبة سكان محافظة طولكرم مواكبة التطور وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى دعم السلطة الفلسطينية لهذه المشروعات، كما أن الكثير التحق بالعمل في السلطة الفلسطينية، وبالتالي يستطيع الحصول على القروض من البنوك لتمويل مشاريعهم الخاصة بهم .



شكل (5): تاريخ إنشاء المشروعات في محافظة طولكرم.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

¹ دعمة، مجد. مرجع سابق. 2009. ص 51.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين تاريخ إنشاء المشروع والشكل القانوني لها، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول إن الشكل القانوني للمشروع لا يعود لتاريخ إنشاء المشروع، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونرفض الفرضية البديلة التي تقول إن الشكل القانوني للمشروع يعود لتاريخ إنشاء المشروع.

3- الشكل القانوني للمشروعات

ومن الأمور التي تناولتها الدراسة موضوع الشكل القانوني لملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وفي شأن هذا الموضوع، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته 56.9% من هذه المشروعات ذات ملكية فردية كما يبين الشكل رقم (6)، وهذا يعود إلى سهولة تكوينها وتأسيسها، وأن ما نسبته 22.3% منها عبارة عن شركات مساهمة خاصة، وأن ما نسبته 17.7% منها تعود لملكيات بطرق أخرى غير المبينة في الجدول، وهي تشمل شركة واقع (محاصة) وهي عادة ما تكون بين اثنين أو ثلاثة أو ورثة صاحب محل، لا توجد بينهم عقود سوى العرف والتقاليد ولا تتمتع بأي شخصية قانونية.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة كنجو كنجو 2007، أن 72% من المشروعات الصغيرة في حلب هي مشروعات فردية¹، وأيضا مع دراسة عودة الفليت 2011، أن 53% من نسبة ملكية المشروعات الصغيرة في قطاع غزة تعود إلى ملكية فردية وهي النسبة الأكبر².

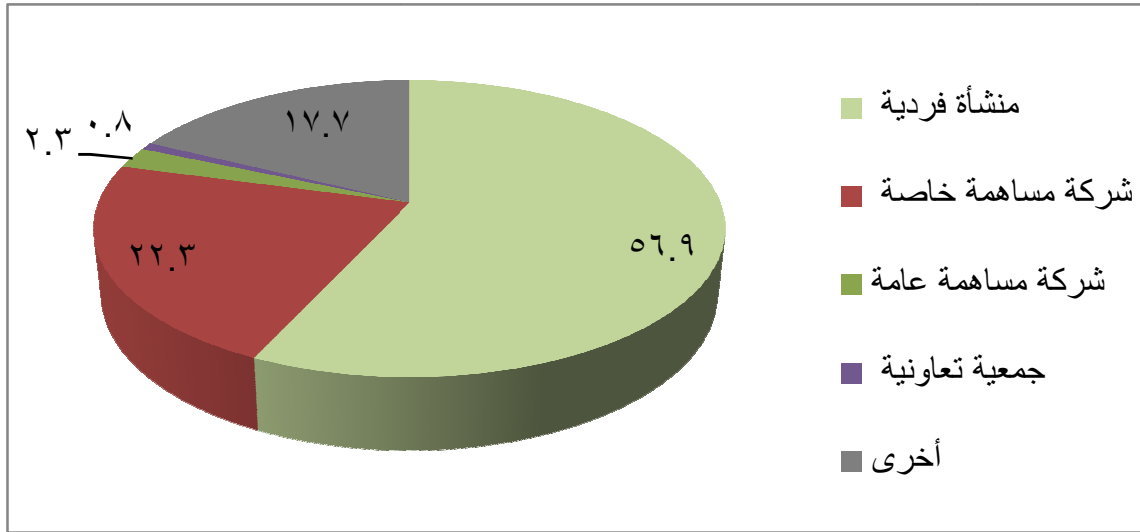
واتفقت أيضا مع نتائج دراسة مجد دعمة 2009، حيث إن 88.5% من مشاغل النسيج في محافظة طولكرم هي مشروعات فردية (شخصية)³، وكذلك اتفقت مع دراسة نجاة أبو

¹ كنجو، كنجو. مرجع سابق. 2007. ص14.

² الفليت، عودة جميل. مرجع سابق. 2011. ص1105.

³ دعمة، مجد. مرجع سابق. 2009. ص52.

بكر 2002، حيث إن 76.7% من المشروعات الصغيرة في محافظة نابلس هي مشروعات فردية¹.



شكل (6): الشكل القانوني للمشروعات في محافظة طولكرم.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

يتبين لنا من الجدول رقم (21) من خلال استخدام اختبار **Chi-Square Tests**، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية (0.05) ما بين الشكل القانوني للمشروع والتوزيع الجغرافي لها، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تقول إن التوزيع الجغرافي للمشروع لا يعود لشكل القانوني للمشروع، وأن المتغيرين مستقلين عن بعضهما، ونرفض الفرضية البديلة التي تقول إن التوزيع الجغرافي للمشروع يعود لشكل القانوني للمشروع.

4- عدد العاملين في المشروع وتوزيعهم حسب الجنس والفئة العمرية

تم في هذه الدراسة البحث في جنس العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، وهذا الأمر مهم في مثل هذه الدراسات، لأنه يضعنا في حقيقة مدى مساهمة الإناث في العمل، وهو مؤشر اقتصادي ذو معنى اجتماعي إضافة إلى معناه الاقتصادي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما يقرب من ثلثي العاملين في هذه المشروعات هم من الذكور (65%)، وهذه النسبة تختلف إلى حد ما عن مثيلتها في الضفة الغربية لعام 2012، والتي بلغت

¹ أبو بكر، نجاه. مرجع سابق. 2002. ص 47.

نسبة الذكور نحو 79.7% وبلغت نسبة الإناث 20.3%¹، ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (24) أن المشروعات في محافظة طولكرم في عينة الدراسة التي بلغت 189 مشروعا، عملت على تشغيل 3294 عاملا، على أساس أن عينة الدراسة هي 130 مشروعا (صغير ومتوسط)، عملت على تشغيل نحو 2266 عاملا، ويشكل العاملون في هذه المشروعات في المحافظة (3294) نحو 21% من مجموع العاملين في مختلف المشروعات في المحافظة، حيث إن مجموع العاملين في المحافظة يساوي 15660 عاملا لعام 2012².

ولو افترضنا أن هذه المشروعات الـ 189 غير موجودة / لأضيف العاملين فيها وعددهم 3294 عاملا إلى مجموع العاطلين عن العمل في المحافظة وعددهم 10575 عاطلا³، ولأصبح عدد العاطلين عن العمل 13869 عاطلا، أي أن هذه المشروعات عملت على تقليل نسبة البطالة بنسبة 23.8%. وبالتالي كلما زادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات، وهذا يعمل على التقليل من مستوى البطالة وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل.

جدول (24): توزيع العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس

النسبة %	الجنس
65	ذكور
35	إناث
100%	المجموع

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة مشاركة الإناث حسب ما بينته عينة المسح الميداني وهي 35% من مجموع العاملين في هذه المشروعات، تزيد عن النسبة المماثلة لها في الضفة والتي بلغت حسب بيانات 2012 نحو 26%، وربما يعود السبب في ارتفاع النسبة في المحافظة إلى

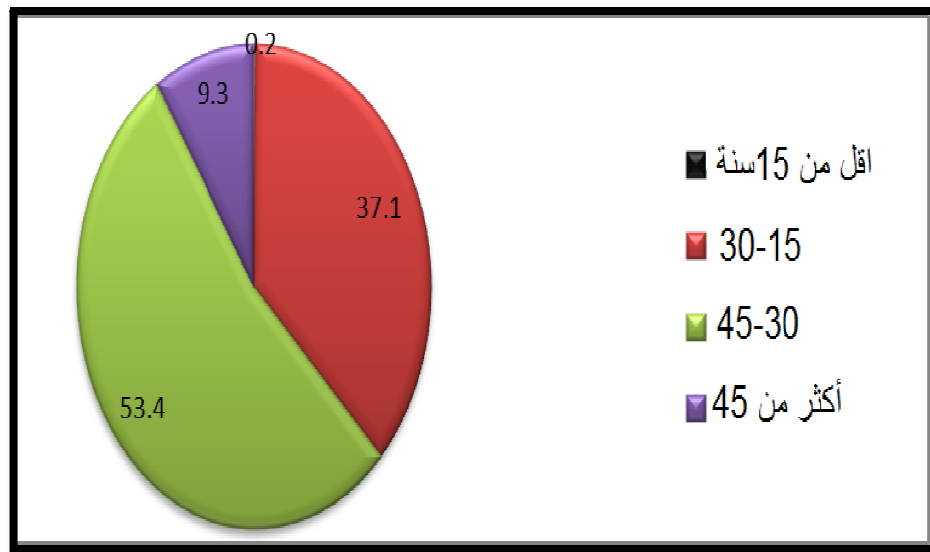
¹ تعداد المنشآت 2012. مرجع سابق. 2013. ص 55.

² المرجع السابق. ص 55.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2013". رام الله - فلسطين. نيسان/أبريل 2014.

أن ما نسبته 63% من المشروعات في المحافظة المدير فيها هو المالك نفسه، وبالتالي يقوم بتشغيل زوجته أو ابنته أو أخته على سبيل المثال في هذه المشروعات.

وأما بالنسبة لأعمار العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، فيتضح من بيانات الشكل رقم (7)، أن ما نسبته 53.4% من هؤلاء العاملين لكلا الجنسين كانت أعمارهم تتراوح ما بين (30-45) سنة، وقد تبين لنا أثناء دراسة الخصائص الديموغرافية لسكان المحافظة في الفصل الثاني من الدراسة، أن سكان هذه الفئة يشكلون نحو 45.3% من مجموع سكان المحافظة، بمعنى أن ارتفاع نسبة العاملين في هذه الفئة يعود إلى ارتفاع نسبة السكان أصلاً فيها، كما أن العاملين من أبناء هذه الفئة لديهم الخبرة التي يطلبها صاحب المشروع، كما أنهم يقعون في منتصف فئات السن الشبابية، بمعنى أن أمامهم سنوات عديدة للعمل والعطاء، كما أن هذه الفئة في الأغلب تكون مسؤولة عن أسرة وبالتالي عليهم تلبية احتياجاتهم.



شكل (7): توزيع العاملين لكلا الجنسين في المشروعات حسب الفئة العمرية.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

ويأتي في الترتيب الثاني أولئك العاملين الذين تتراوح أعمارهم من (15-30) سنة، وذلك بنسبة 37.1% من مجموع العاملين في هذه المشروعات، وبعبارة أخرى فإن 90% من العاملين في هذه المشروعات تتراوح أعمارهم ما بين 15-45 سنة وهذه فئة السكان في سن العمل.

كما تظهر بيانات الشكل (6)، أن الذين يعملون في هذه المشروعات وعمرهم أقل من 15 سنة، لم يشكلوا سوى نسبة ضئيلة من مجموع العاملين (0.2%); ويعود ذلك أن هؤلاء ما زالوا على مقاعد الدراسة.

كما تظهر بيانات الجدول رقم (25) أن الفئة العمرية التي أخذت النسبة الأعلى من العاملين الذكور في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم هي الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-45) سنة وشكلت ما نسبته 46.5% من عينة الدراسة، و 40.3% للفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم من (15-30) سنة، و 12.9% للفئة العمرية التي تتراوح من (65 سنة فأكثر)، وفقط 0.3% من العاملين الذكور تتراوح أعمارهم أقل من 15 سنة فأكثر وهؤلاء كما ذكرنا سابقا من أبناء أصحاب المشروعات.

جدول (25): توزيع العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الفئة العمرية والجنس

الفئة العمرية	كلا الجنسين	ذكور	إناث
	النسبة %	النسبة %	النسبة %
أقل من 15 سنة	0.2	0.3	0
30-15	37.1	40.3	31.2
45-30	53.4	46.5	66.2
45 فأكثر	9.3	12.9	2.6
المجموع	100%	100%	100%

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وأما بالنسبة لأعمار الإناث اللواتي يعملن في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، فيلاحظ من بيانات الجدول رقم (25) أن اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (30-45) سنة شغلن أعلى نسبة من مجموع العاملات في هذه المشروعات، وذلك بنسبة 66.2%، والإناث بهذه النسبة يشبهن الذكور من حيث ارتفاع النسبة عند فئة العمر هذه. وجاءت الفئة العمرية 30-15 سنة بالترتيب الثاني بنسبة 31.2% من مجموع الإناث، وهي في هذا أيضا تشبه الذكور من

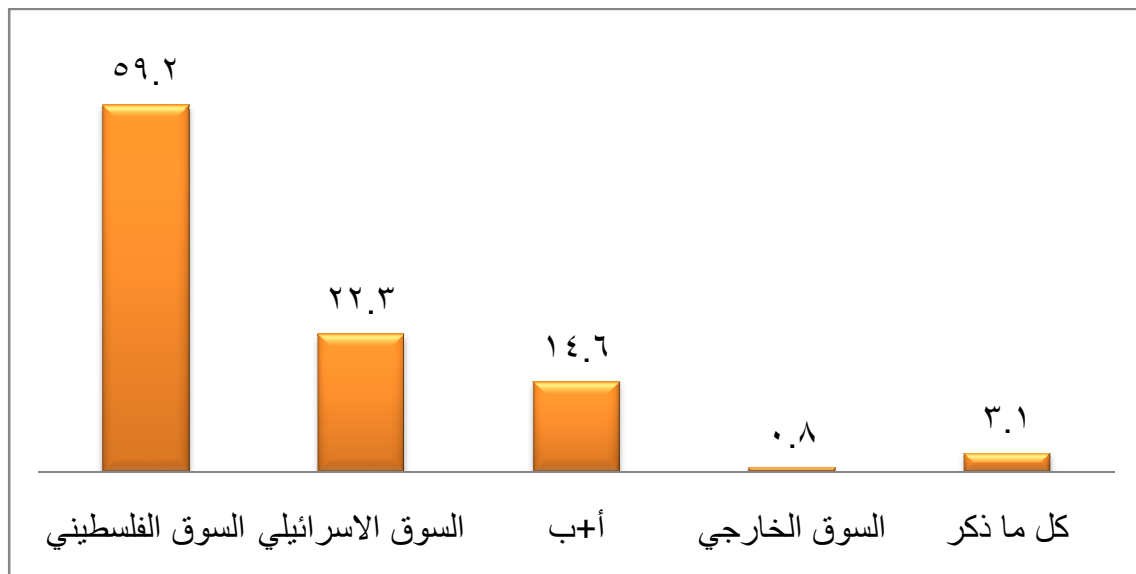
حيث ارتفاع النسبة، وهذا يؤكد أن فئة الشباب من الذكور والإناث تلعب دورا واضحا في ارتفاع عدد العاملين في المشروعات للأسباب التي أوضحناها عند الشرح عن الذكور.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد أي نسبة من الإناث العاملات في هذه المشروعات من فئة العمر أقل من 15 سنة، وهذا مؤشر بالاتجاه السليم، كون من هم دون سن 15 سنة يعتبروا - سواء كانوا ذكورا أم إناثا- صغار سن، وأن مسألة دخولهم سوق العمل تعتبر تجاوزا اجتماعيا واقتصاديا.

ثالثا: تسويق منتجات المشروعات والإجراءات المتعلقة بها

1- الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات

من الموضوعات التي تطرقت إليها هذه الدراسة، موضوع الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، ففي هذا الموضوع توضح لنا بيانات الشكل رقم (8)، أن النسبة الكبيرة من منتجات هذه المشروعات توجه إلى السوق الفلسطيني سواء في محافظة طولكرم أو في بقية المحافظات الفلسطينية، وقد كان ذلك بنسبة 59.2% من مجموع الكميات المنتجة.



شكل (8): الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروعات في محافظة طولكرم.

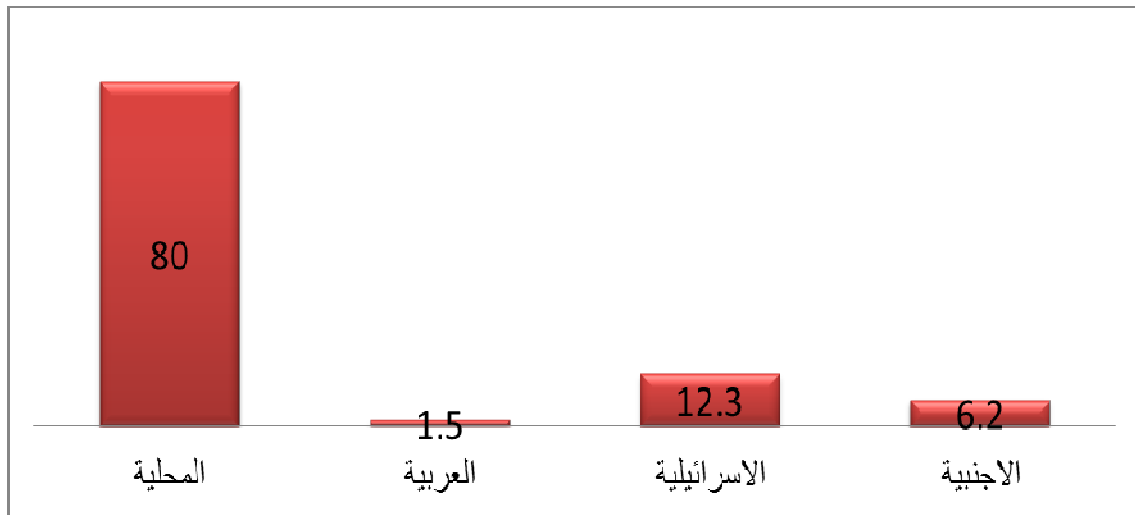
المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وبالمقابل كانت أقل نسبة من المنتجات توجه إلى السوق الخارجي، وذلك بنسبة 0.8% من مجموع منتجات هذه المشروعات، وتعد هذه النسبة قليلة جداً؛ بسبب سياسية الاحتلال من الإغلاقات والإجراءات المعقدة على المعابر، مما أدى إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الفلسطينية بسبب عدم المحافظة على مواعيد التسليم، وإرتفاع نسبة التلف من البضائع المصدرة، بالإضافة إلى حجز البضائع والمواد الخام المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكلما كان المشروع أصغر كانت الكميات المنتجة أقل، ويصعب تسويقها خارجياً لما يتطلبه التسويق الخارجي من إجراءات وتوفير شروط ومعايير لا تتوفر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأمام هذا الواقع يتجه التسويق لأن يكون محلياً (أي إلى السوق الفلسطيني).

2- مصادر المنافسة التي تتعرض لها منتجات المشروعات

وتطرقت الدراسة إلى موضوع منافسة المنتجات المشابهة لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، وقد اتضح من بيانات الشكل رقم (9) أن ما نسبته 80% من أفراد العينة، يواجهون منافسة محلية لمنتجاتهم من نفس الصنف، وقد يستدل من ارتفاع هذه النسبة غياب التخطيط عند إقامة المشروعات، لذلك يجب التدقيق في عدد المشروعات لكل منتج، وحجم المنتجات، بحيث تناسب الطاقة الاستيعابية للسوق، وخاصة السوق الفلسطيني الذي يوجه لديه نحو 59.2% من منتجات هذه المشروعات.

وجاءت المنافسة الإسرائيلية بالمرتبة الثانية، وذلك بنسبة 12.3%، وهذه النسبة ربما تكون متوقعة، فقرب المنتجات الإسرائيلية من أسواق المحافظة، وإمكانية دخولها للسوق الفلسطيني في ظل التسهيلات الإسرائيلية في دخول المنتجات الإسرائيلية بهدف خلق الأزمات الاقتصادية للمشروعات الفلسطينية.

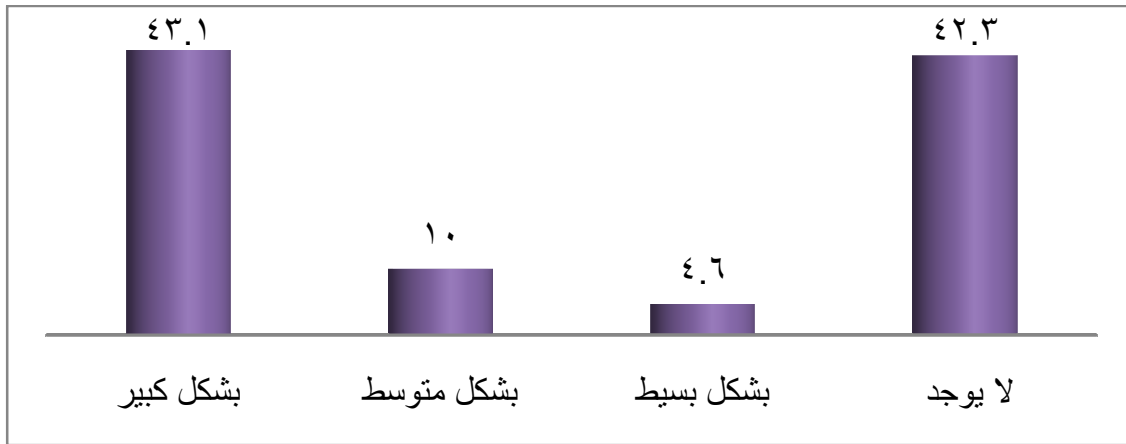


شكل (9): التوزيع النسبي لمنافسة منتجات المشروع من المنتجات الأخرى من نفس الصنف.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

3- الإغلاقات المتكررة على المعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي:

وبحثت الدراسة في موضوع مدى تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة بالإغلاقات المتكررة للمعابر من قبل سلطات الاحتلال، وفي هذا الأمر توضح بيانات الشكل رقم (10) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، تتأثر بشكل كبير بالإغلاقات المتكررة للمعابر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقد تجسد هذا التأثير بإعاقة تسويق المنتج إلى خارج الضفة الغربية، وحسب الدراسة الميدانية فإن 43.1% من أفراد العينة يقولون إن لها تأثيراً كبيراً، و10% تأثير متوسط، و42.3% من أفراد العينة يقولون لا يوجد أي تأثير، وهذا يعني أن هذه النسبة من المشاريع ربما لا تحتاج في مدخلاتها ومخرجاتها للمرور عبر المعبر.



شكل (10): تأثير المشروع بالإغلاقات المتكررة للمعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

ومن الإجراءات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي استخدام آلات حادة في الفحص مما يؤدي إلى إتلاف البضائع، وخاصة الزراعية منها، وعدم وجود بنية تحتية للمنتجات الحساسة، والافتقار إلى مرافق التبريد، بحيث يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة التكلفة والانتظار لوقت طويل على المعابر. بالإضافة إلى احتجاج الاحتلال الإسرائيلي للشاحنات الفلسطينية لعدة ساعات على المعبر، تحت الشمس مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية، وتكبد التاجر الفلسطيني مبالغ باهظة. وتعتمد "إسرائيل" زيادة وتعقيد الإجراءات على الصادرات والواردات، لدفع الطرف الفلسطيني إلى الاستيراد من "إسرائيل"، واستمرار هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني. وبطبيعة الحال فإن اختلاف هذه النسب يتأثر بشكل كبير بمدى اعتماد المشروع على مصادر المواد الخام التي تدخل في إنتاج السلع، وعلى وجهة التصدير.

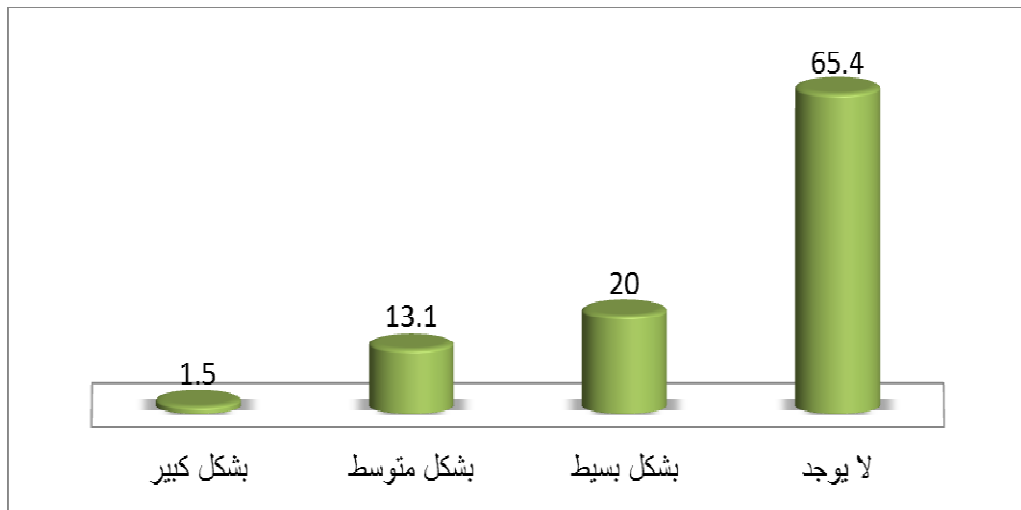
اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة محمد نوفل 2006، حيث إن 61.3% من أصحاب الصناعات المعدنية في قطاع غزة يقولون إنه يوجد تأثير كبير جداً لسياسة الإغلاقات المتكررة على المعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، و 34.1% يقولون إن لها تأثيراً كبيراً، وهذا يؤثر على الصناعات المعدنية¹. كذلك اتفقت مع دراسة نجاه أبو بكر 2002، حيث إن لسياسة

¹ نوفل، محمد. مرجع سابق 2006. ص 150.

الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق متكررة على الطرق والمعابر لها تأثير كبير جدا على المشروعات الصغيرة في محافظة نابلس¹.

4- الإملاءات الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية على المعابر

بحثت الدراسة في موضوع مدى تأثير الإملاءات الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية على المعابر، وفي هذا الخصوص توضح بيانات الشكل (11)، أن ما يقرب من ثلثي المشاريع (65.4%) لا تواجه صعوبة في إجراءات الصادرات الفلسطينية التي يملئها الجانب الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني في المعابر، والاعتقاد هو محاولة الجانب الفلسطيني التحرر من هذه الإملاءات عمليا قدر المستطاع، وإن كان من الصعب التحرر منها قانونيا. وإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة نسبة 20% خاصة بهؤلاء الذين يتأثرون بشكل بسيط، فهذا يعني أن 85.4% من المشروعات إما أنها لا تتأثر أو أن تأثيرها بسيط.



شكل (11): مدى صعوبة إجراءات الصادرات الفلسطينية التي يملئها الجانب الإسرائيلي على المعابر.

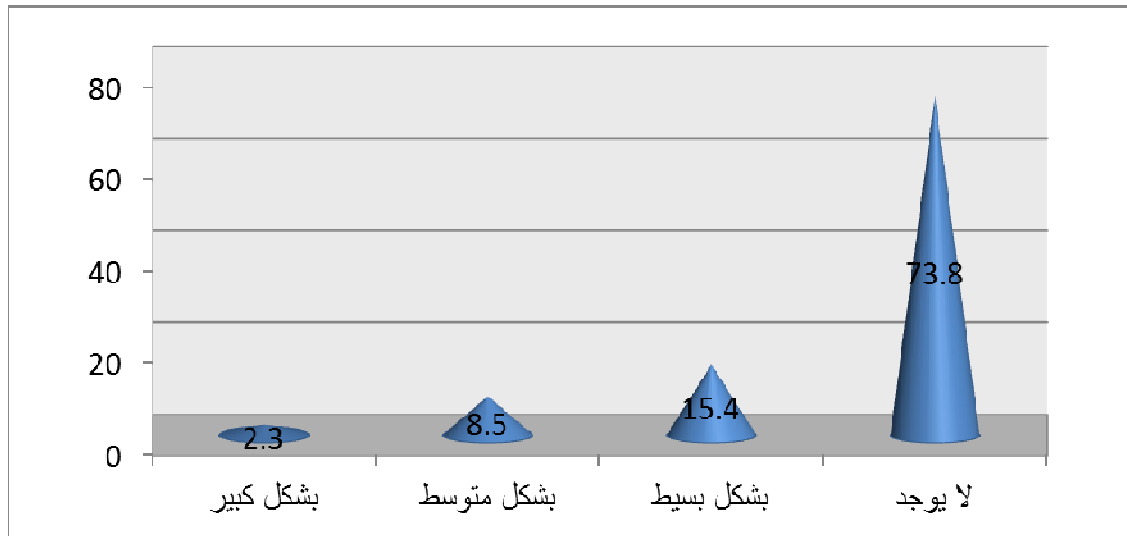
المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وأوضحت عينة المسح الميداني في الشكل رقم (10)، أن نسبة قليلة جدا (1.5%) من المشاريع تتأثر تأثرا كبيرا بإجراءات الصادرات الفلسطينية نتيجة الإملاءات الإسرائيلية .

¹ أبو بكر، نجاه. مرجع سابق. 2002. ص7.

5- الإجراءات التي تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير

بالنسبة لمدى تأثير المشروعات بالإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية، فنتائجها مرضية بشكل كبير جداً، حيث توضح بيانات الشكل رقم (12)، أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المشروعات (73.8%) لا تشكل الإجراءات الفلسطينية عائقاً أمام حركة الاستيراد والتصدير لهذه المشروعات.



شكل (12): مدى تأثير المشروعات بالإجراءات الفلسطينية للاستيراد والتصدير.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وبالمقابل، فإن نسبة قليلة جداً من المشروعات (2.3%) هي التي تشكو من الإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير.

6- ترخيص المشروعات ومدى الدعم المقدم لها

بحثت الدراسة في موضوع الحصول على الترخيص اللازم للمشروع، وفي هذا بينت نتائج الدراسة الميدانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، والواردة في الجدول رقم (26)، أن نسبة المشروعات التي لم تواجه صعوبات عند الحصول على ترخيص في المحافظة بلغت نحو 86.2% من أفراد العينة، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً إيجابياً بالنسبة لهذا الموضوع، وهي نسبة مطمئنة لمن يفكر بإقامة مشروع في المحافظة، على الأقل في هذا

الجانب. وأما بقية النسبة وهي 13.8% فقد واجهوا بعض الصعوبات عند الحصول على ترخيص لمشروعاتهم.

جدول (26): المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم ومسألة الحصول على ترخيص

صعوبات الحصول على ترخيص	النسبة %
نعم	13.8
لا	86.2
المجموع	100%

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وأوضحت الدراسة الميدانية أنه في حالة حدوث خسائر أو فشل أو وجود أزمات لتلك المشروعات، لا يكون هناك أي دعم - من قبل الحكومة أو الجهات المختصة لتلك المشروعات - وكانت النسبة 100%.

رابعاً: رأس المال للمشروعات والصعوبات التي واجهتها منذ بدء التنفيذ

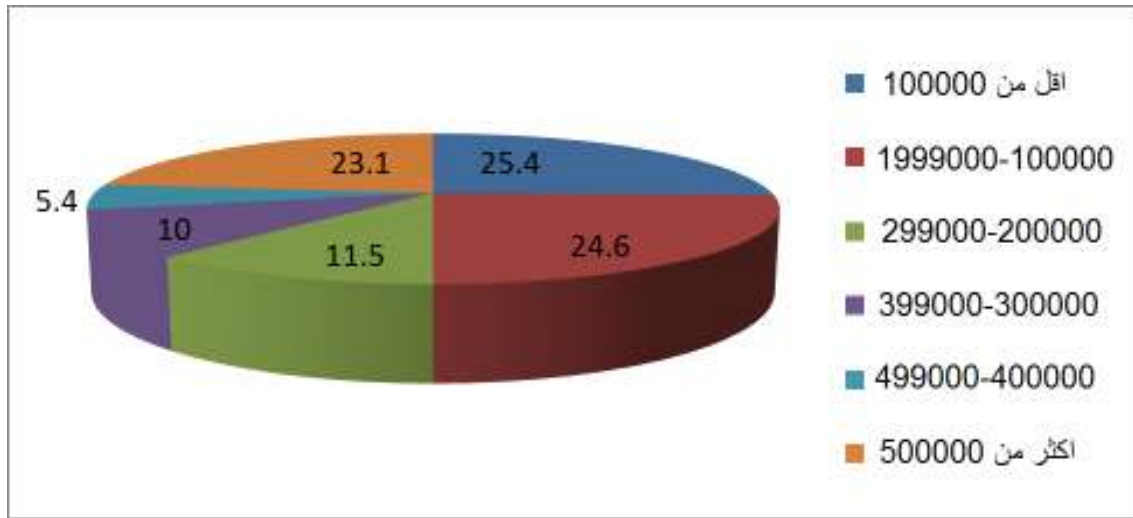
1- حجم رأس المال المستخدم في المشروعات

يعد رأس المال المحرك الأساسي لأي مشروع، لاستمراريته في العمل ولزيادة طاقته الإنتاجية، سواء كان هذا المشروع كبير الحجم أو متوسطاً أو صغيراً.

تراوحت رؤوس الأموال المستخدمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم ما بين أقل من 100000 دينار و أكثر من 500000 دينار، والشكل رقم (13) يوضح توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة حسب فئات حجم رأس المال، ويظهر الشكل أن 25.4% من نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ حجم رأس المال للمشروع الواحد منها أقل من 100000 دينار، في حين استحوذ رأس المال للمشروعات من -199000

(100000) دينار على نسبة 24.6% من هذه المشروعات، كما أن 11.5% من نسبة المشروعات كان حجم رأس المال الواحد منها يقع في فئة (200000-299000) دينار.

أما المشروعات العاملة برأس مال من (300000-399000) دينار، فقد شكلت 10% من نسبة المشروعات، بينما المشروعات التي بلغ حجم رأس المال ما بين (400000-499000) دينار، شكلت 5.4% من نسبة المشروعات.



شكل (13): التوزيع النسبي للمشاريع حسب حجم رأس المال (دينار).

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

أما المشروعات التي يزيد رأس مال الواحد منها عن 500000 دينار، فقد شكلت 23.1% من مجموع المشروعات.

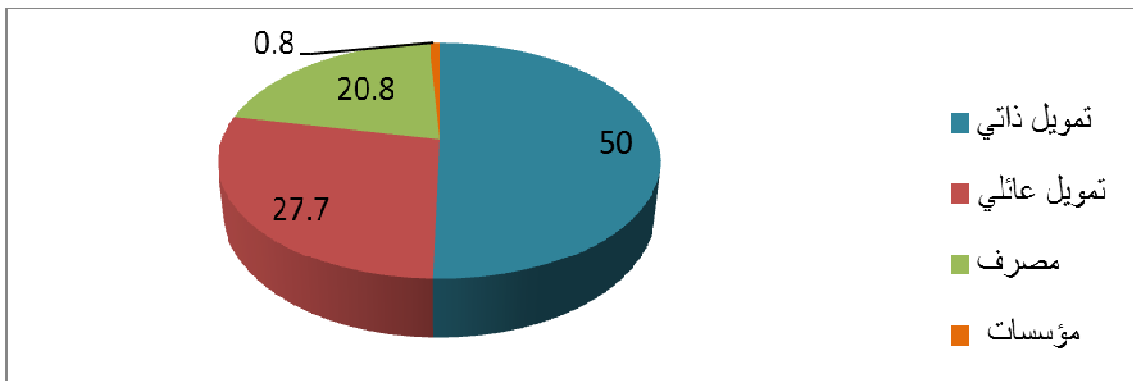
وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكبر رأس مال استخدم في كل هذه المشاريع كان لمشروع واحد فقط، وهو عبارة عن شركة مساهمة عامة، وقد بلغ رأس مال مشروعها 35000000 دينار. والمشروع الذي يقل عنه برأس المال مباشرة كان برأس مال 10000000 دينار، وقد تكرر رأس المال هذا لمشروعين، أحدهما شركة مساهمة عامة، والآخر شركة خاصة.

وأما أصغر رأس مال مستخدم فكان لمشروع واحد وهو 10000 دينار. وهذا المشروع تابع لجمعية تعاونية.

2- مصادر التمويل للمشروعات

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل المشروع، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل. وعادة ما تتمثل مصادر هذه الأموال في المدخرات الشخصية أو الميراث أو حصيلة بيع أصول مملوكة كأراض أو عقارات.

يتبين من خلال بيانات الشكل رقم (14)، أن ما يزيد قليلا عن نصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة (50.8%) كان رأس مالها بتمويل ذاتي، وهي تعتبر النسبة الأكبر التي ساهمت في تمويل هذه المشروعات، وهذه النسبة تؤكد على الميل الفطري للإنسان في توجهه نحو الاستقلال في العمل، فامتلاك رأس المال غالبا ما يعني الاستقلال في القرار، أما المشروعات التي تمويلها برأس مال عائلي، فقد شكلت نحو 27.7%، أما المشروعات التي تمويلها كان من المؤسسات فقد كانت نسبتها قليلة جدا، حيث شكلت نحو (0.8%) من نسبة المشروعات في المحافظة؛ ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى قلة اهتمام المؤسسات الحكومية في تمويل المشروعات، ربما بسبب خشية هذه المؤسسات من فشل المشاريع، أو عدم التزام أصحاب المشاريع بسداد المبالغ التي قدمتها لها المؤسسات الحكومية على شكل قروض في أغلب الحالات.



شكل (14): مصادر التمويل للمشروعات في محافظة طولكرم.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

أما المشروعات التي تمويلها من خلال المصارف والبنوك فقد شكلت نسبة 20.8% من إجمالي نسبة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة؛ ويعود انخفاض هذه النسبة من مساهمة المصارف إلى سببين: الأول منهما ويتمثل في الوازع الديني وهو الخشية من أن تكون الفائدة شكلاً من الربا، والثاني هو ارتفاع نسبة الفائدة التي تفرضها هذه المصارف على المقترضين، بالإضافة إلى حاجة المصارف إلى ضمانات تفتقر لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة كنجو كنجو 2007، حيث إن أفضل مصدر لتمويل المشروعات هي مصادر تمويل ذاتي وبلغت نسبتها 92%¹، واتفقت أيضاً مع دراسة محمد نوفل 2006، حيث كانت نسبة التمويل الذاتي نسبة 43.9%²، وكذلك اتفقت مع دراسة نجاة أبو بكر 2002، حيث إن 76.3% للمشروعات الصغيرة في محافظة نابلس هي من مصادر تمويل ذاتي³.

اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عودة الفليت 2011، حيث بلغت أكبر نسبة تمويل للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة هي تمويل مؤسسات بنسبة 31.3%⁴؛ ويعزى ذلك إلى الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي، فتلعب المؤسسات المدنية تقديم مساعدات مادية لتشجيع المشاريع الصغيرة.

3- الصعوبات التي واجهت المشروع عند البدء بالتنفيذ

كان من المفيد في هذه الدراسة معرفة ما إذا تعرضت المشروعات إلى صعوبات عند البدء بالتنفيذ، حتى يكون على علم بها كل من يفكر بإنشاء مثل هذه المشاريع، والاستفادة من تجربة المشاريع السابقة بناء على هذا العلم.

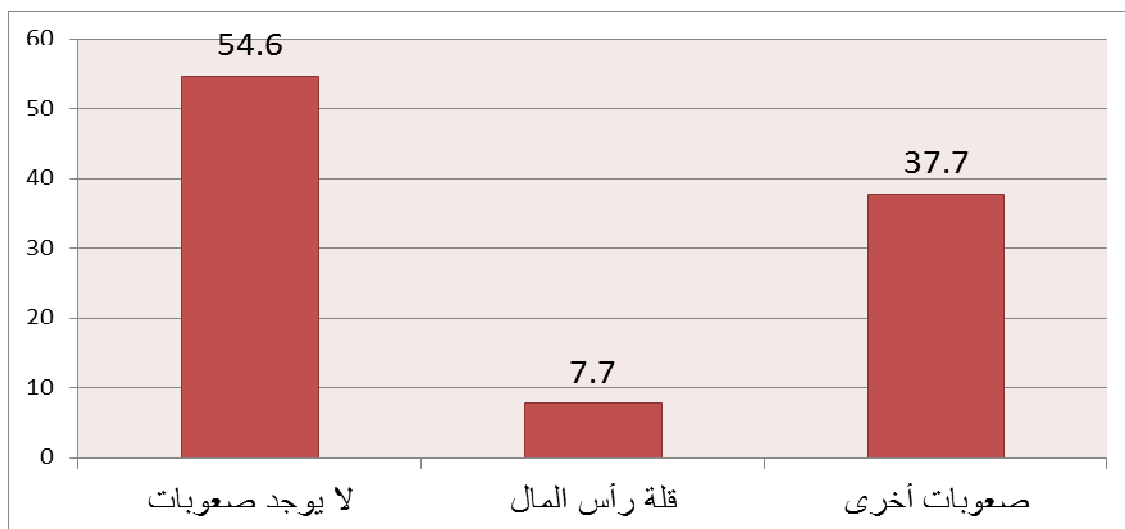
¹ كنجو، كنجو. مرجع سابق. 2007. ص 19.

² نوفل، محمد. مرجع سابق. 2006. ص 151.

³ أبو بكر، نجاة. مرجع سابق. 2002. ص 49.

⁴ الفليت، عودة جميل. مرجع سابق. 2011. ص 1109.

توضح بيانات الشكل رقم (15)، أن ما نسبته 54.6% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم لم تواجه أية صعوبات عند بدءها بتنفيذ الأعمال، وهذه النسبة تشكل مؤشرا إيجابيا باتجاه إنشاء المشاريع.



شكل (15): الصعوبات التي واجهت المشروع عند البدء بالتنفيذ.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

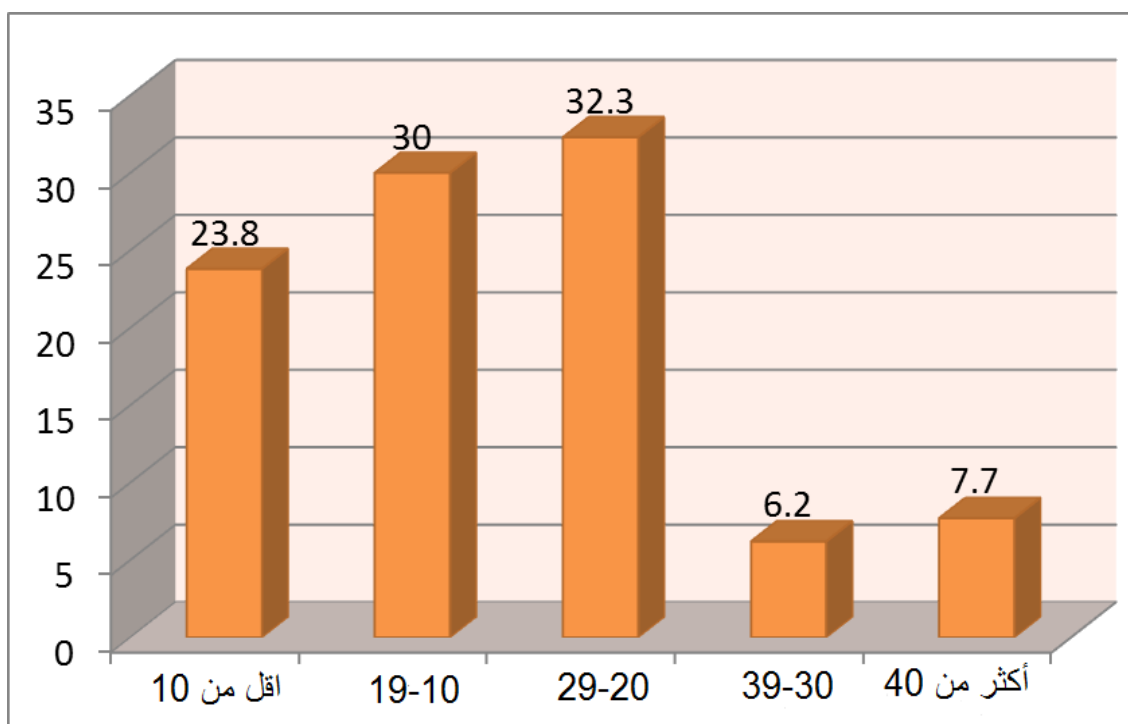
ولم تشكل مسألة توفير رأس المال للمشروع صعوبة في إنشاء المشاريع إلا نسبة قليلة منها (7.7%)، ويعود انخفاض هذه النسبة إلى أن نصف المشروعات ذات تمويل ذاتي، بمعنى أن أصحاب هذه المشروعات يكونون قد استعدوا ماليا لإنشاء مشروعاتهم، وقد بينت الدراسة أن هناك صعوبات أخرى غير صعوبة رأس المال قد واجهت المشروعات عند البدء بالتنفيذ، مثل صعوبة توفير الأرض المناسبة في الموقع المناسب لإنشاء المشروع، وصعوبة توفير الأيدي العاملة الماهرة، حيث وجدت هذه الصعوبة لدى نحو 57.7%¹ من المشروعات.

4- عائدات المشروعات ونسبة الأرباح من رأس المال

ومن زاوية أحد مؤشرات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، فقد تم سؤال القائمين على المشروعات فيما كانت عائدات المشروع تكفي لتغطية الرواتب ومصاروفاته لعام 2015، وقد كانت إجابة 94.6% منهم بأنها تكفي.

¹ عينة المسح الميداني 2016.

والوقوف أكثر على قيمة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، فقد تطرقت الدراسة إلى معرفة نسبة الأرباح بالنسبة لرأس المال المستخدم لعام 2015، وتوصلت الدراسة حسب ما هو مبين في الشكل (16)، أن 23.8% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد حققت أرباحاً أقل من 10% من حجم رأس المال المستخدم، وما نسبته 30.0% من هذه المشروعات حققت أرباحاً تتراوح ما بين 10-19%، كما يوجد ما نسبته 32.3% من هذه المشروعات حققت أرباحاً تتراوح ما بين 20-29% من قيمة رأس المال، وما نسبته 13.9% حققت أرباحاً تزيد عن 30%.



شكل (16): التوزيع النسبي للأرباح من رأس المال المستخدم في المشروع.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

إن المشروعات التي حققت أرباحاً بنسبة 40% ستسد رأس مالها، خلال سنتين ونصف مع فرض أن نسبة الربح ذاتها في كل سنة، ومن الناحية المبدئية، يمكن القول إن نسب الأرباح هذه مقبولة، بمعنى آخر أن لهذه المشروعات جدوى اقتصادية يصعب على الجغرافي تقدير قيمتها بدقة، ويبقى الأمر للمتخصصين في علم الاقتصاد تقدير قيمة هذه الجدوى بطريقة اقتصادية متخصصة.

خامسا: الإجراءات المالية والإدارية للمشروعات

وتطرقنا الدراسة في بحثها إلى مدى قيام المشروعات ببعض الإجراءات المالية والإدارية التي تعكس المستوى المالي والإداري والتموي لهذه المشروعات، وقد أوضحت بيانات الجدول رقم (27) أن ما نسبته 86.9% من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم يقومون بتدقيق حسابات مشروعاتهم بشكل دوري، وهذه النسبة عالية، وهذا يزيد من نجاح تلك المشروعات، وأما باقي النسبة وهي 13.1% من أصحاب المشروعات فلا يقومون بتدقيق حسابات مشروعاتهم بشكل دوري؛ وربما يعود ذلك لقلة خبرتهم في الحسابات أو لعدم وجود وقت كاف لإجراء الحسابات بشكل دوري، بل بشكل فترات متباعدة وهذا يمكن أن يؤثر على نجاح المشروع.

جدول (27): بعض الإجراءات المالية والإدارية في المشروعات

الإجراءات	نعم	لا	المجموع
	النسبة %	النسبة %	%
تدقيق الحسابات بشكل دوري	86.9	13.1	100
يعمل المشروع وفق خطة إدارية	80	20	100
يوجد خطة مدروسة لتطوير الناتج	66.2	33.8	100
لدى العاملين الخبرة والإلمام في إدارة المشروع	96.9	3.1	100
عقد دورات تدريبية للعاملين في المشروع	36.2	63.8	100

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

كما يلاحظ من بيانات الجدول رقم (27) أن ما نسبته 80% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، يعملون وفق خطة إدارية، وتعد هذه النسبة عالية، وهي مؤشر إيجابي على التخطيط الإداري للمشروعات التي تعمل بدورها على زيادة إنتاجية المشروع واستمراريته، وأن 20% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم لا يعملون وفق خطة إدارية، بل يعتمدون على الخبرات، وهذا راجع لعدم معرفتهم في كيفية وضع خطة إدارية متناسقة للمشروع.

وتظهر بيانات الجدول رقم (27) أن ما نسبته 66.2% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة لديهم خطة مدروسة، ويعملون بها لتطوير ناتج المشروع، من حيث التسويق والجودة والمنافسة وطريقة الإنتاج، و33.8% من أصحاب المشروعات ليس لديهم خطة مدروسة لتطوير منتجهم، وهذا ناجم عن قلة معرفتهم في كيفية تسويق منتجهم بطريقة متطورة تزيد من إقبال سكان محافظة طولكرم على المنتج، بل يعتمدون على الطريقة التقليدية.

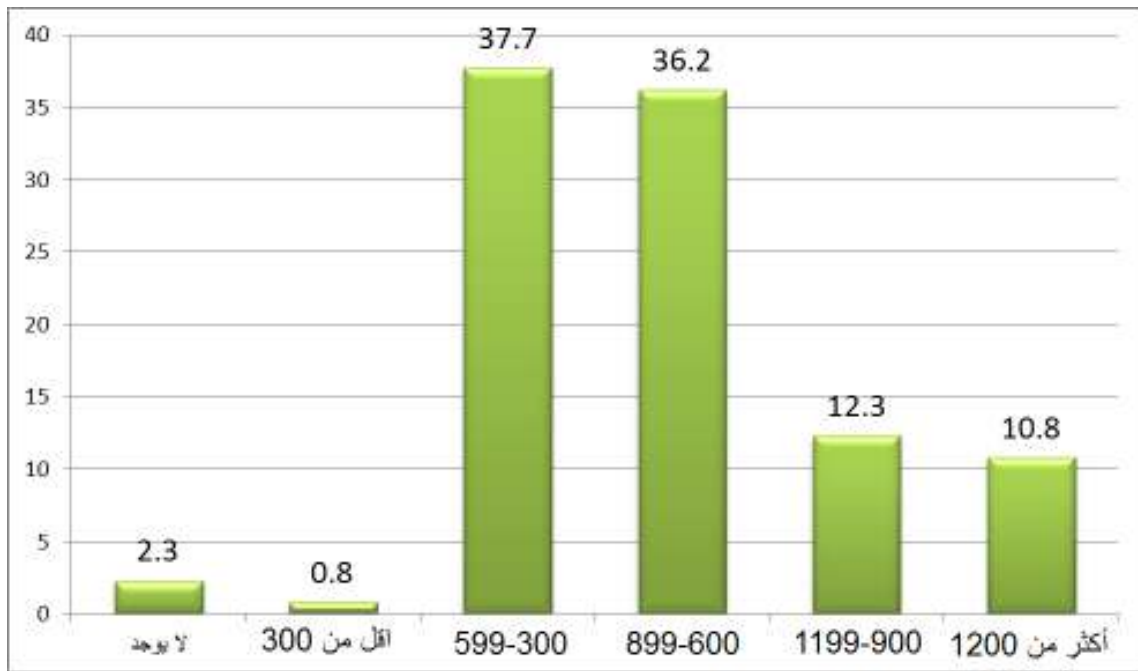
وأما بالنسبة لمدى توفر الخبرة والإلمام في إدارة المشاريع، فقد بينت الدراسة أن ما نسبته 96.9% من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة لديهم الخبرة والإلمام في إدارة المشروعات، وهذا يعمل على نجاح المشروع واستمراريته في العمل.

وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته 63.8% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة لا تقوم بعقد دورات تدريبية لتطوير أداء العاملين فيها، وربما يعزى ذلك إلى عدم وجود وقت كاف لتلك الدورات، أو بسبب عدم وجود التمويل اللازم لهذه الدورات، وأما باقي نسبة المشروعات وهي 36.2% فهي تقوم بعقد دورات تدريبية لتطوير أداء العاملين وتحسين إنتاجيتهم في المشروع. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة محمد نوفل 2006، أن 67.4% من أصحاب المشاريع لا تقوم بعقد دورات تدريبية للعاملين.

سادسا: الأيدي العاملة في المشروعات

1- رواتب العاملين في المشروعات

يبين الشكل رقم (17) فئات الرواتب للعاملين في المشروعات، وقد تم تقسيم رواتب العاملين في المشروعات إلى قسمين، القسم الأول ويضم مجموع الذين يتقاضون أعلى رواتب في المشروعات، وقد بلغ الوسط الحسابي لأعلى الرواتب 762.2 ديناراً، والقسم الثاني ويضم أجور الذين يتقاضون أدنى رواتب في المشروعات. وبلغ الوسط الحسابي لأدنى الرواتب 335 ديناراً، مع العلم أنه وجد راتب لحالة واحدة بلغ 35 ديناراً. ونلاحظ أن هذه البيانات كانت وفقاً لإجابات القائمين على المشروعات في المحافظة فيمكن أن تكون غير دقيقة 100%.



شكل (17): توزيع المشروعات حسب اعلى راتب يدفعه للعاملين.

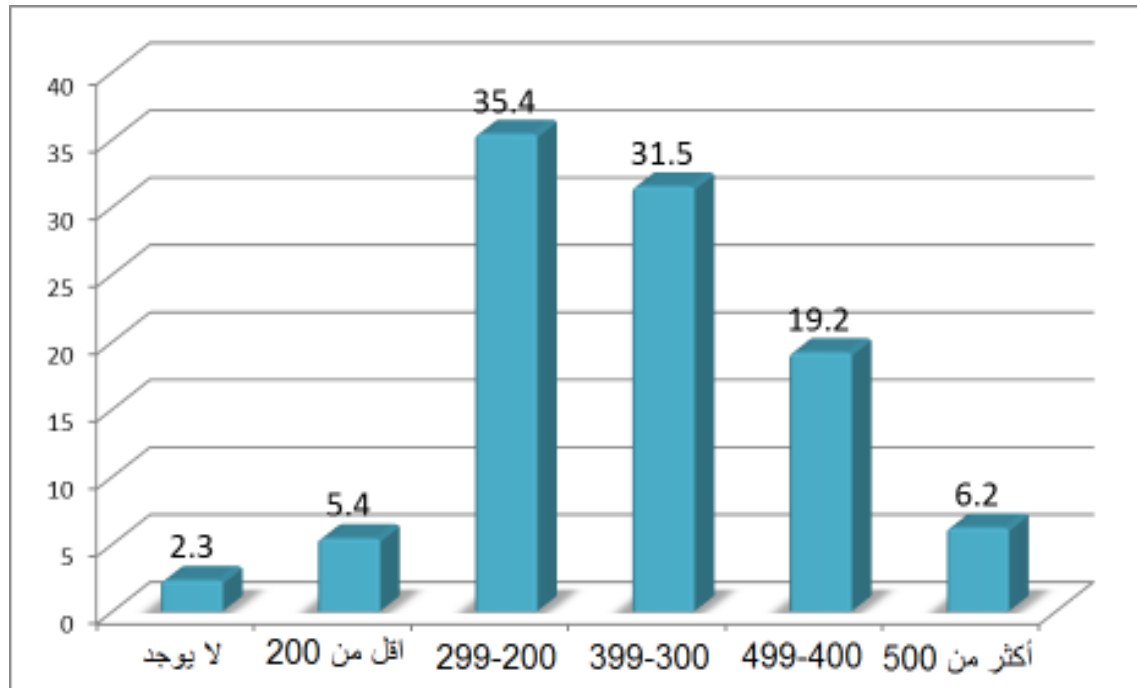
المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

فبالنسبة لأعلى راتب يدفعه المشروع، فقد شغل من يتقاضون 1200 دينار فأكثر شهرياً، ما نسبته 10.8%، وقد وجد من بين هؤلاء حالتين تتقاضى كل واحدة منهما 3000 دينار، وهاتين الحالتين لم تشكلا سوى 1.6% من مجموع من يتقاضون أعلى الرواتب في المشروعات، وبالمقابل وجد في بعض المشروعات أن أعلى راتب يدفعه المشروع هو 350 ديناراً، ولكن أبرز ما يظهره الشكل رقم (43)، أن ما نسبته 97% ممن يتقاضون أعلى الرواتب كانت للذين تتراوح رواتبهم ما بين 300 و 900 ديناراً.

وتجدر الإشارة إلى وجود ثلاث حالات ليس لها رواتب، وأصحاب هذه الحالات، إما أنهم أصحاب المشاريع أنفسهم، أو أن المشروع لذويهم ولا يتقاضون على عملهم أجراً.

وأما بالنسبة لأدنى الرواتب في المشروعات، فقد بلغ الوسط الحسابي لأدنى الرواتب نحو 326.8 ديناراً، ويلاحظ من بيانات الشكل رقم (16) أن أدنى راتب يتقاضاه العاملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، كان لفئة أقل من 200 ديناراً، وهي تعادل نحو 5.4%، من مجموع من يتقاضون أدنى الرواتب.

وتظهر بيانات الشكل رقم (18)، أن ما نسبته 35.4% من العاملين حسب أدنى الرواتب هم لفئة الرواتب 200-299 ديناراً، يليها فئة الرواتب (300-399) ديناراً، بنسبة 31.5%.



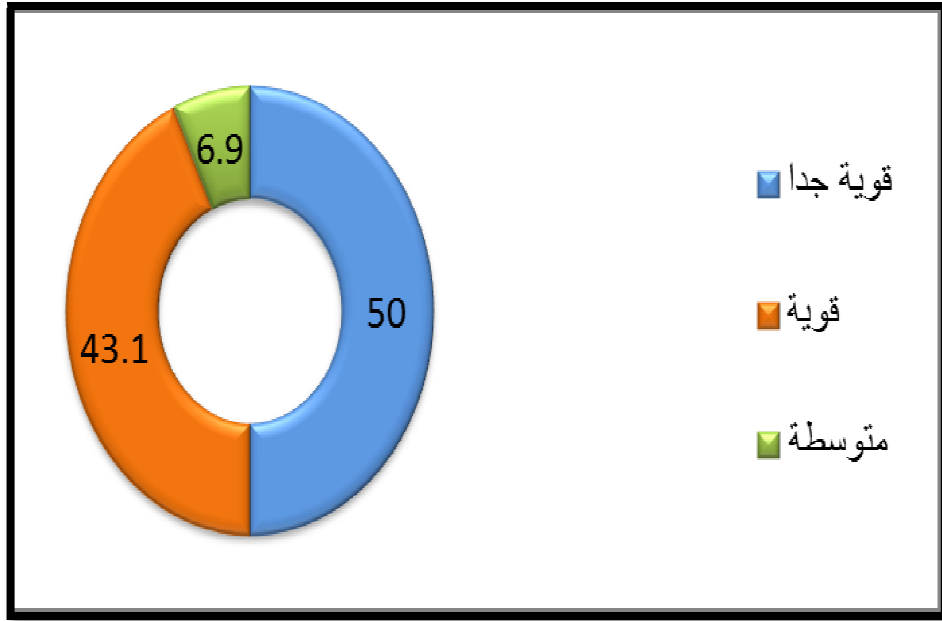
شكل (18): توزيع المشروعات حسب أدنى راتب يدفعه للعاملين.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

وأما المشروعات التي لا يقل أدنى راتب فيها عن 500 ديناراً، فكانت نسبتها قليلة نوعاً ما (6.2%).

2- العلاقات القائمة بين العاملين والقائمين على المشروعات

تشير بيانات الشكل رقم (19) أن نحو نصف العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة تسود بينهم وبين القائمين على المشروعات علاقة قوية جداً، وإذا ما أضفنا لهم من تسود بينهم علاقات قوية، لأصبحت من تسود بينهم علاقات قوية وقوية جداً نحو 93.1% من مجموع العاملين المشروعات. وهذه نسبة ممتازة ومطمئنة، لأن العلاقات الممتازة بين العاملين والمسؤولين تنعكس على العديد من الأعمال المتعلقة بالمشروعات، مثل زيادة الإنتاج وجودته، وسرعة التسويق، والعلاقة الجيدة لأن هناك قرابة أو معرفة بين العاملين.



شكل (19): طبيعة العلاقات القائمة بين العاملين والقائمين على المشروعات.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

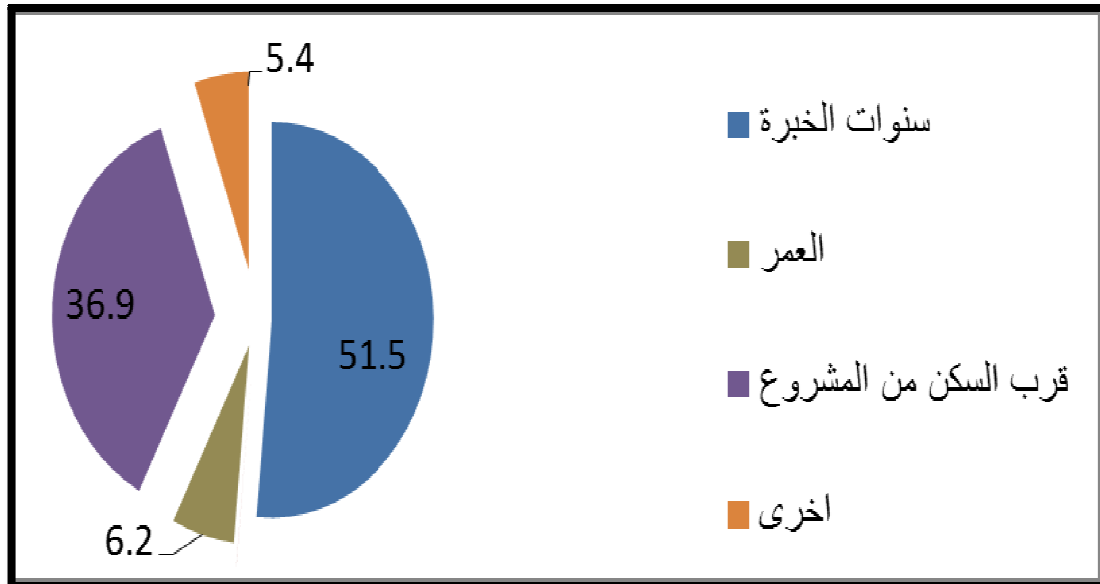
وما يبعث على الاطمئنان في هذا الجانب، أن الدراسة لم تظهر أي نسبة لعلاقات ضعيفة جدا أو حتى ضعيفة، فليس من المعقول أو المقبول أن يعمل الإنسان عند صاحب عمل وبينهما خلاف أو سوء فهم، وفي ظل ظروف عمل يشوبها التوتر في العلاقات. وبالإمكان أن نلحق بهذه العلاقة، أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت أن نسبة العاملين في المشروعات والذين يحصلون على حقوقهم المنصوص عليها في القانون الفلسطيني كانت 100% حسب إجابات مالكي هذه المشروعات.

كما أوضحت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم (97.7%) يرون أن أجور العاملين في مشروعاتهم تتلاءم مع الجهد الذي يقدمونه، وأفاد نسبة كبيرة من القائمين على هذه المشروعات (57.7%)، أن مسألة توفير عاملين مؤهلين وذوي خبرة في العمل شكلت صعوبة يواجهونها في مشروعاتهم؛ ويعزى ذلك إلى أن العاملين ذوي الخبرة يذهبون إلى الخارج للعمل، أو العمل في أراضي عام 1948 بسبب ارتفاع الأجور هناك، وأما باقي النسبة وهي 42.3% فأفادوا بأنهم لا يواجهون صعوبة في توفير عاملين مؤهلين وذوي خبرة في العمل.

3- المعايير المستخدمة في توظيف العاملين

بحثت الدراسة في موضوع المعايير المستخدمة في توظيف العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، نظرا لأهمية هذا الموضوع وانعكاساته على منتجات المشروعات كما ونوعا.

فمن بين هذه المعايير، معيار سنوات الخبرة، ولا شك في عظم أهمية هذا المعيار، فكثرة سنوات الخبرة في أي حقل من حقول العمل، كفيل بأن يتخلص من العديد من الأخطاء والإخفاقات واستبدالها بالأداء الحسن، وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية المبينة في الشكل رقم (20)، أن (51.5%) من أصحاب ومدراء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة يعتمدون على سنوات الخبرة في توظيف العاملين في مشروعاتهم، والمعيار الذي احتل ثاني أعلى نسبة في الاهتمام هو معيار قرب السكن من المشروع، وذلك بنسبة 36.9% من مجموع أصحاب ومدراء المشروعات. ولا شك أن قرب السكن مهم لجودة أداء العمل في المشروع، فقلة تكاليف التنقل، وقلة الجهد المبذول في التنقل لها انعكاسات نفسية واقتصادية على العاملين وعلى أصحاب المشروعات.



شكل (20): المعايير المستخدمة في توظيف العاملين في المشروع.

المصدر: عينة المسح الميداني 2016.

ومن النتائج البارزة للدراسة الميدانية في موضوع المعايير المستخدمة في التوظيف، أنه لا يوجد مراعاة لمعياري المؤهل العلمي وصلة القرابة، فقد رأينا أن أصحاب المشروعات يولون اهتمامات أكبر لمعايير أخرى بينها سابقا، ومن وجهة نظرهم المهم الخبرة وقرب السكن من المشروع، كما لم يحظ العمر بأهمية كبيرة في توظيف العاملين في المشروعات إلا بنسبة قليلة بلغت 6.2%.

كانت نتائج هذه الدراسة قريبة من نتائج دراسة محمد نوفل 2006، حيث إن 55.6% من أصحاب ومدراء المشروعات يعتمدون على الخبرة في توظيف العاملين في المشروع¹.

مشكلات المشروعات من جهة نظر القائمين على المشروعات في محافظة طولكرم

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات ومعيقات متعددة في محافظة طولكرم، ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر فيها ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية التي يمر بها المجتمع؛ ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية. أما الثانية فهي مشكلات داخلية التي تكون داخل المشروع، وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات، التي تحدث عنها القائمين على المشروعات في محافظة طولكرم عند تعبئة الاستبانات:

1- الإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى عرقلة تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة في الإغلاقات المستمرة والحوجز الطيارة على مختلف المناطق الفلسطينية، التي تحد من حرية الحركة والتنقل، وتخفف من التبادل التجاري بين مختلف المناطق، وهذا يؤثر في منتجات المشروعات ويؤدي إلى فساد بعض المنتجات وعدم وصول المنتجات في الوقت المناسب، وبالتالي تؤدي هذه السياسة إلى تدني إنتاجية

¹ نوفل، محمد. مرجع سابق. 2006. ص 169.

المشروعات، وخسائر فادحة لصاحب المشروع وبالتالي تعمل على إغلاق بعض المشروعات.

2- تعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي توجهها بعض المشروعات، في حال حدوث أزمات مفاجئة أو خسائر، إذ إن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض من البنوك التجارية؛ لأسباب عديدة منها عدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، وارتفاع درجة المخاطرة.

3- تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة التسويق لمنتجاتها؛ وهذا يعود لعدم معرفة أصحاب تلك المشروعات بكيفية تسويق منتجاتها وترويجها، وعدم معرفتهم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة في الدعاية والإعلان؛ وهذا يؤدي إلى حدوث خسائر في المشروع نتيجة لقلّة بيع منتجاته، مما يضر صاحب المشروع إلى إغلاق مشروعه.

4- ندرة وجود مؤسسات تقدم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع، فضلا عن عدم تأهيل تلك المشروعات لإنتاج منتجات مطابقة للمواصفات العامة، فبعض المشروعات تعاني من ضعف في إنتاج منتجات ذات مواصفات جيدة حسب مواصفات الجودة والمقاييس، وهذا يؤدي إلى عدم إقبال السوق على تلك المنتجات؛ بسبب تدني نوعية المنتجات.

5- نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى بعض القائمين علي الإدارة في المشروع؛ وهذا يؤدي إلى ضعف الثقة بين المدير والعاملين، وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المشروع.

6- ضعف استخدام التكنولوجيا والأدوات الحديثة من بين الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ويرجع ذلك إلى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى؛ وهذا يؤدي إلى تدني نوعية المنتجات في بعض الأحيان، ويحتاج إلى وقت أكبر، لكن في حالة استخدام أدوات حديثة يوفر الوقت والجهد في الإنتاج.

7- تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدرّبة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدرّبة يعزى إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية ؛ لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي وغيرها.

8- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكّمها الكامل في عملية تدفق السلع من وإلى فلسطين، و الحرية المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي والخارجي، وأحيانا بالأساليب غير المشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا يؤدي إلى عدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية، مما يشكل عقبة أمام تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

9- تهاون القضاء في حماية حقوق أصحاب العمل، وملاحقة المدينين والمحتالين أو الاكتفاء بعقوبات مخففة وغير رادعة، وهذا أسفر عن تنامي النزاعات الشخصية وانعدام الثقة وتراجع الحماس بالاستمرارية، وبالإضافة إلى تقليل الكميات الإنتاجية.

10- تسرب الأيدي العاملة للعمل في أراضي (1948) أو العمل في الخارج، وعدم مقدرة القطاع الصناعي المحلي أن يضاهي الأجور التي يمنحها القطاع الصناعي الإسرائيلي لهم.

11- عزوف الشركات الأجنبية التي تتبع الآلات والمعدات من إرسال خبراء التدريب والتركيب إلى فلسطين؛ بذريعة الأحوال الأمنية حسب الدعاية الإسرائيلية.

12- مشكلة البنية التحتية والإبطاء في تنفيذ مشاريع البنية التحتية أسفر عن تعليق بعض المهام والخطط الخاصة بالمشروع.

13- القصور الواضح من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمنتج من حيث المتابعة والتنسيق، وعقد اللقاءات الدورية ومكافحة المنتجات التي لا تراعي معايير السلامة وصلاحياتها للاستخدام.

14- الانقطاع المتكرر للكهرباء على مدار سنوات الحق خسائر بالمشروع تتمثل بتعطيل الآلات وانخفاض أيام العمل، والإضرار بالتزامات تسليم المنتجات، بالإضافة إلى تقليل الطاقة الإنتاجية للمشروع.

15- صعوبة الحصول على المواد الأولية؛ بسبب احتكار الوكيل الإسرائيلي عليها وهذا أدى إلى الحصول عليها بأسعار مرتفعة.

16- عدم تساهل الجهات الحكومية في تحصيل الضرائب والرسوم والمستحقات، وفي المقابل لا تقدم أي دعم أو مساعدة أو إعفاء في حال تراجع الوضع المالي للمشروع.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1- وجود تفاوت في نسب العاملين في قطاعات الأنشطة الاقتصادية في محافظة طولكرم لعام 2015. فكانت مهنة الخدمات هي المهنة الرئيسية التي يعمل فيها سكان المحافظة التي بلغت نسبة العاملين فيها 32.3%، وكانت مشاركة الإناث في هذه المهنة مرتفعة مقارنة مع الذكور، حيث بلغت للإناث 52.4% وللذكور 27.5% ويعود ذلك إلى أن مهنة الخدمات تشمل خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها سكان المحافظة، وتكون مشاركة الإناث في هذه المهن مرتفعة؛ ويعزى ذلك كون هذه المهن مقبولة اجتماعياً لدى السكان ولا تحتاج إلى الاختلاط مع الذكور، بالإضافة إلى أن هذه المهن تكفل لهن إجازات سنوية، وإجازات أمومة، وأيضاً أن ساعات العمل في هذه المهن محددة، بحيث لا تتعرض الأنثى إلى أي مجهود عضلي أو جسدي.

2- إن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال الفترة (2007-2015) بنسبة 4.2% وهذا بسبب سياسة الاحتلال في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وفي محافظة طولكرم بلغ معدل البطالة 17.8% (للإناث 32% والذكور 13.4%).

3- هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي والمستوى الفلسطيني بشكل خاص، نتيجة لاختلاف طبيعة تلك المشروعات، وبالتالي لجأت كل جهة وبحسب خصائصها وطبيعتها اقتصادها إلى تحديد مفهوم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعتمد المفهوم على معايير كمية ونوعية مختلفة.

4- تبين أن عدد المشروعات العاملة في (القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية) في محافظة طولكرم لعام 2007 بلغت 6150 مشروعا، وفي عام 2012 ارتفع عدد المشروعات في المحافظة الى 6633 مشروعا، أي ما نسبته 7.3% من مشروعات الضفة الغربية ونلاحظ هنا أن عدد المشروعات ارتفع خلال الفترة (2007-2012) بنسبة 7.9%.

5- تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة وفعالة لتخفيف ظاهرة البطالة في محافظة طولكرم من خلال قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، حيث إن عدد العاملين في محافظة طولكرم 15,660 عامل (12,232 ذكر و 3,428 أنثى) لعام 2012، وفي عام 2007 بلغ عدد العاملين 14,462 عامل (11,188 ذكر و 3,274 أنثى)، ونلاحظ ارتفاع عدد العاملين خلال الفترة (2007-2012) بنسبة 8.3%¹.

6- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم حسب الجنس، تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور بنسبة 94.6%، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت 5.4%، ويعود ذلك إلى قلة إقبال الإناث للبدء بمشاريعهن الخاصة مقارنة بالذكور، بسبب خوفهن من المغامرة والفشل، والعادات والتقاليد التي تقيد المرأة في العمل ولا تسمح لها بحرية العمل.

7- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للمعلومات المتعلقة بالقائمين على المشروعات في محافظة طولكرم، أن عمر القائمين على المشروعات لكلا الجنسين الذي تتراوح أعمارهم (40-49) سنة بنسبة 36.9% وهذه الفئة استحوذت على النسبة الأكبر، ويعزى ذلك إلى أن هذه الفئة لديها الخبرة والإلمام في إدارة المشروعات، وأن ملكية المشروعات حسب الجنس، تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور بنسبة 94.6%، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث التي بلغت نسبتهن 5.4%؛ ويعزى ذلك إلى قلة إقبال الإناث للبدء بمشاريعهن الخاصة مقارنة بالذكور؛ بسبب خوفهن من المغامرة والفشل، ومن جهة أخرى العادات والتقاليد التي تسود بين سكان محافظة طولكرم حيث إنه ينظر للمرأة أنها للبيت وتربية الأطفال فقط.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج النهائية للتعداد -ملخص(السكان، المباني، المساكن، المنشآت) محافظة طولكرم. رام الله - فلسطين 2008. ص34.

8- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن 54.6% من نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم تقع في مدينة طولكرم؛ وذلك لتوفر البنية التحتية الجيدة لتلك المشروعات، وقربها من سوق العمل، وبلغت نسبة مخيمي نور شمس وطولكرم من المشروعات النسبة الأقل حسب نتائج الدراسة 1.5%؛ وعزى ذلك إلى صغر مساحة المخيمات وعدم وجود بنية تحتية جيدة لتلك المشروعات.

9- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن حوالي 78.4% من نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم كان تاريخ إنشائها بعد قدوم السلطة الفلسطينية أي بعد سنة 1994، وهذه نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة أي قبل قدوم السلطة الفلسطينية التي بلغت نسبتها حوالي 21.5%؛ ويعزى ذلك إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي نوعاً ما، ورغبة سكان محافظة طولكرم مواكبة التطور وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

10- إن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم في عينة الدراسة 130 مشروعاً، وقامت بتشغيل حوالي 2266 عاملاً، وهذا يقلل من مستوى البطالة، وكلما زادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات وتقلل من مستوى البطالة وتزيد من مشاركة الإناث في سوق العمل، كانت نسبة مشاركة الإناث (35%) وهذه نسبة جيدة نوعاً ما، وكانت نسبة الذكور (65%).

11- إن مشكلة الإغلاقات المتكررة للمعابر والطرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومشكلة تسويق منتجات المشروعات من أهم المشكلات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم.

12- بينت الدراسة الميدانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم أنه في حالة حدوث خسائر أو فشل أو وجود أزمات لتلك المشروعات، لا يكون هناك أي دعم من قبل الحكومة أو الجهات المختصة لتلك المشروعات وكانت النسبة 100%.

13- إن نسبة المشروعات التي تم تمويلها برأس مال ذاتي قد شكلت نسبة 50.8% من إجمالي نسبة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم وهي تعتبر النسبة الأكبر التي ساهمت في تمويل هذه المشروعات، أما المشروعات التي تمويلها كان من المؤسسات فقد شكلت 0.8%؛ وهذا يعني قلة اهتمام المؤسسات الحكومية في تمويل المشروعات.

14- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هنالك 80% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، تعمل وفق خطة إدارية، وأن 66.2% من المشروعات لديهم خطة مدروسة ويعملون بها لتطوير ناتج المشروع، وأن 86.9% من أصحاب المشروعات يقومون بتدقيق حسابات المشروع بشكل دوري، وهذا مؤشر إيجابي على نجاح واستمرارية تلك المشروعات.

15- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن 63.2% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم لا تقوم بعقد دورات تدريبية لتطوير أداء العاملين في المشروع؛ ويعزى ذلك إلى عدم وجود وقت كاف لتلك الدورات، أو بسبب عدم وجود دعم مالي كاف لعقد مثل تلك الدورات.

16- إن (51.5%) من القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم يعتمدون على الخبرة في توظيف العاملين في المشروع، أي شهادة الخبرة والممارسة العملية للمهنة المتقدم لها، وأن معيار المؤهل العلمي وصلة القرابة لم تأخذ أي نسبة في توظيف العاملين في المشروعات.

التوصيات

على ضوء النتائج السابقة لا بد من الإشارة إلى بعض التوصيات التي قد تساهم في معالجة بعض السلبات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- 1- وضع مفهوم محدد وموحد للمشروعات الصغيرة تميزها عن المشروعات الكبيرة، ويكون أساساً تتبناه جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- 2- زيادة الدعم الحكومي والجهات الممولة للمشروعات، من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات والاستشارات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم عند حدوث خسائر أو أزمات مالية، لضمان استمرارية تلك المشروعات.
- 3- استحداث جهة مختصة لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكون الممثلة الرسمية أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية لتلك المشروعات والدفاع عنها، ودراسة المشكلات التي تعيق تطورها والعمل على حلها.
- 4- العمل على توفير بنية تحتية بجميع جوانبها من شبكات كهرباء جيدة وطرق وكل ما يلزم لتسهيل عمل المشروعات وتطورها.
- 5- مواكبة التوجهات الجديدة في مواجهة البطالة من خلال تحسين التعليم في الجامعات من خلال دمجها بالتعليم المهني، بحيث يتم تزويد الطلاب بالمبادئ النظرية والمهارات العلمية التي تكسبهم الخبرة نوعاً ما، وهذا يزيد من احتماليات توظيفهم بالإضافة إلى أن هذا يقلل من مستوى البطالة، وخاصة في الفئة العمرية (15-24) سنة.
- 6- وضع برامج تدريبية للقائمين والعاملين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويق، بحيث تكون هذه البرامج قائمة على أساس احتياجات المشروعات.
- 7- تشجيع البنوك بتقديم تسهيلات مالية وإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقليل سعر الفائدة، وإعطائهم محفزات تشجعهم على الاستثمار.
- 8- إنشاء مراكز خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على تحفيز الشباب على إقامة مشاريعهم الخاصة ودعم أفكارهم.

9- نشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، ودورها الفعال في تقليل مستوى البطالة وزيادة الدخل، ومحاولة تغيير النظرة التقليدية أن المرأة للبيت فقط.

10- العمل على إقامة معارض تسويق خاصة لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الوطن وخارجه، لتزويد إنتاجيتها وتطويرها، وعمل كتيبات حول منتجاتها للمساعدة في تسويقها، وخاصة أن نسبة التسويق للخارج متدنية جدا 0.08 %.

11- محاولة الاستفادة من تجارب الدول وخبرات، التي تعتبر تجاربها ناجحة ورائدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة الآليات المستخدمة في تجاربهم، ومدى إمكانية تطبيق تلك الآليات في فلسطين.

12- ضرورة تفعيل دور الإعلام والصحافة حول أهمية المشروعات الصغيرة في تقليل مستوى البطالة، وتشجيع المنتج المحلي ومقاطعة المنتج الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (3) ". رام الله، فلسطين، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج النهائية. للتعداد، ملخص (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) محافظة طولكرم. رام الله - فلسطين، 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: " دليل التجمعات السكانية الفلسطينية". رام الله - فلسطين، 2017.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: " كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي". رام الله - فلسطين. 2014 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "كتاب محافظة طولكرم الإحصائي السنوي (2)". رام الله. فلسطين، 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2015". رام الله - فلسطين، 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح تحديث سجل المنشآت 1999: النتائج الدرسية". رام الله. نابلس. 2000.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)". رام الله - فلسطين. 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، محافظة طولكرم". (الجزء الأول)، سلسلة التقارير الإحصائية. رام الله - فلسطين. 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان - محافظة طولكرم 2007". رام الله - فلسطين. 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "تعداد المنشآت 2012، النتائج النهائية". رام الله - فلسطين، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "أداء الاقتصاد الفلسطيني". رام الله - فلسطين، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2013". رام الله - فلسطين. 2014.

الغرفة التجارية: "تصنيف المشاريع الاقتصادية". محافظة طولكرم. 2016.

مركز الدراسات والأبحاث (مارس)، تقرير: بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، 2014.

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني: "المشاريع الاقتصادية في محافظة طولكرم". قسم الصناعة. محافظة طولكرم. 2016.

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني: "تصنيف المشاريع الاقتصادية". قسم الصناعة. رام الله. فلسطين. 2016.

ثانياً: المراجع العربية

ابن منظور: "لسان العرب". مادة ب. بيروت. لبنان. دار لسان العرب. ج. 1.

أبو بكر، نجاه: "المشاريع الصغيرة في فلسطين - الصعوبات وأنماط التخطيط فيها (حالة دراسية على محافظة نابلس)". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2002.

أبو صاع، إسراء: "التغيرات في الغطاءات الأرضية / استعمالات الأراضي في محافظة طولكرم بين عامي (2005-2011)، باستخدام GIS". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2014.

أبو صالح، ماهر فؤاد مطيع: "محافظة طولكرم - دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراة. عين شمس. القاهرة.. 2003.

أبو عيانة، فتحي محمد: "جغرافية السكان". دار الجامعات المصرية. بيروت. 1997.

أبو عيانة، فتحي محمد "جغرافية السكان وأسسها الديموغرافية العامة". دار الجامعات المصرية . كلية الآداب. جامعة الاسكندرية. 1977.

الأسرج، حسين: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ". وزارة التجارة والصناعة المصرية. مجلة الباحث. 2010.

الأسرج، حسين: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي". بحوث اقتصادية عربية. العدد(69). 2015 .

الأسطل، محمد مازن: "العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)". رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية. كلية التجارة. غزة. 2014.

بن عمر، باللموشي، الأخضر، علي: الملتقى الوطني: "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها". جامعة الوادي. يومي (5-6) / مايو / 2013.

حامد، أبو هنطش وآخرون " تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية

(ماس)..2009

حرب، بيان: "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التجربة السورية ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد.(22) العدد (2). 2006.

حسن، سناء كامل: البطالة في مصر " أزمة وطن ". التنمية الإدارية. مصر. عدد(138). 2013.

حيدر، فاروق عباس: "تخطيط المدن والقرى". الإسكندرية. ط(1). منشأة المعارف. 1944.

الخضر، حسن: " تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، الواقع والتطلعات". المعهد العالي لإعداد المدربين. بنغازي.

الخطيب، حامد موسى: " واقع البطالة في المدينة المنورة". رسائل جامعية. الكويت. 2013.

درويش، سالم: " مشكلة البطالة في فلسطين (1994-2012)". مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. فلسطين. 2013.

دعما، مجد: " واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها دراسة حالة: مشاغل النسيج". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2009.

ذبيح، محمد دمان: "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ". رسالة ماجستير منشورة. جامعة العقيد الحاج خضر - باتنة. الجزائر. 2008.

السرياني، محمد محمود: "البطالة في الأردن". مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية. السعودية. مجلد (1). العدد (1). 2009.

السعدي، عباس فاضل: "دراسات في جغرافية السكان". كلية الآداب. جامعة بغداد. منشأة المعارف. الإسكندرية . 1980.

صبيح، ماجد حسني: "قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات و مداخل التنمية)". مركز الدراسات العمالية. رام الله. ط1. 1992.

صليبي، ياسمين: "المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق". مديرية الإحصاء الصناعي. العراق. 2012.

الصوص، سمير زهير: "بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين". وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. السياسات والتحليل والإحصاء. مكتب محافظة قلقيلية. 2010.

عادل أحمد، عبد: "البطالة و الجريمة". مجلة الأمن و الحياة، العدد 278، سبتمبر 2005.

عبد الحق، خالد: "دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس - فلسطين. 2005.

عبد الحليم، أنوار حافظ: "مشاكل البطالة والإدمان". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. 2008.

عبد الرحمن، عادل: "الأساليب غير التقليدية في معالجة مشكلة البطالة". المجلة العلمية. كلية التجارة. جامعة أسيوط. مصر. مجلد (19). العدد (32). 2002..

عبد القادر، يحيى: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارات". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران. الجزائر. 2011.

عبد الكريم، نصر: "قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من واقع مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني". شؤون فلسطينية. العدد (255). 2014.

غانية، بطاش: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية". جامعة قاصدي
مرباح بورقلة. الجزائر. 2014/2013.

فرع، عمر خلف: "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطن والتمويل". مجلة كلية بغداد
للعلوم الاقتصادية. بغداد. العراق. 2013.

الفليت، خلود عطية: "تحديات البطالة في المجتمع وآلية علاجها من منظور إسلامي". أعمال
المؤتمر الإسلامي والتحديات المعاصرة. كلية الأصول الدين. الجامعة الإسلامية. غزة.
فلسطين. 2007.

الفليت، عودة جميل: "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية". مجلة
الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). المجلد (19)، العدد (2). 2011.

قنيدرة، سميرة: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة
ميدانية بولاية قسنطينة -". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة منتوري. قسنطينة.
الجزائر. 2009.

كنجو، كنجو: "إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات (دراسة ميدانية للمشروعات
الصغيرة في مدينة حلب)". المؤتمر العلمي الخامس. كلية العلوم الإدارية والمالية. جامعة
فيلا دلفيا. 2007.

الكيخيا، منصور محمد: "جغرافية السكان"، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية. 2003. ط1.

محمد، جزيرة، بوقموم، معيزي: "إضاءات على بعض التجارب العالمية فتطوير وترقية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة قالمة.

منظمة العمل العربية، ورقة عمل بعنوان: "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة
البطالة". المنتدى العربي للتشغيل. بيروت. 2009/10/21-19.

الموسوعة الفلسطينية. القسم العام. المجلد (3).

نجا، علي عبد الوهاب: "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية- تطبيقية". الدار الجامعية. 2005.

نصر، ميساء: "الخصوبة في محافظة طولكرم (مستوياتها واتجاهاتها في ظل السلطة الفلسطينية)". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2010.

النمروطي، صيدم، خليل، أحمد: "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها". مقدم لمؤتمر الشباب و التنمية في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. 2012.

نوفل، محمد: "العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين - دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة. غزة. فلسطين. 2006.

هرمز، نور الدين وآخرون: "البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد(30). العدد (5). 2008.

الوندأوي، نشأت مجيد: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق". المعهد التقني الدور. مجلة جامعة كربلاء العلمية. المجلد (6). العدد (3). 2008.

ثالثا: المقابلات الشخصية

خالد خريشي: مقابلة شخصية. مدير عام. المركز العربي لتطوير الزراعي " اكاد". طولكرم. 8-2016.

ريم اعمر: مقابلة شخصية. مساعدة إدارية. أصالة لتنمية والإقراض. طولكرم. 21-11-2016.

فادي داود: مقابلة شخصية. مسؤول ميداني. دائرة التمويل الصغير (الأونروا). 21-11-2016.

منال فرحان: مقابلة شخصية. مديرة عام الصناعة والمصادر الطبيعية - وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني - رام الله. 1-11-2016.

رابعاً: المراجع الإلكترونية

الإسقاطات السكانية، تاريخ الزيارة 22-10-2016، <http://www.pcbs.gov.ps>

تاريخ الزيارة 17-1-2017، <http://www.shatharat.net>

تاريخ الزيارة 22-12-2016، <http://www.aam-web.com>

تاريخ الزيارة 4-11-2016، <http://faten.org>

الجريمة، تاريخ الزيارة 8-11-2016، <http://www.pcbs.gov.ps>

عمالة الأطفال، تاريخ الزيارة 7-11-2016، <http://www.pcbs.gov.ps>

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

استبيان

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل ظاهرة البطالة في محافظة طولكرم

صمم هذا الاستبيان من اجل التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليل نسبة البطالة في محافظة طولكرم، والاستبيان موجه لمالك المشروع أو مديره، والرجاء تعبئة هذا الاستبيان بصدق وموضوعية، مع العلم أن البيانات الواردة فيه ستستخدم بسرية تامة، ولأغراض البحث العلمي فقط، ولن يتم نشرها أو الإعلان عنها أو استخدامها إلا لهذا الغرض.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وجعله الله في ميزان حسناتكم

الباحثة

خلود زنديق

أسئلة خاصة عن القائمين على المشروع

1. العمر:

() سنة

2. الجنس: (ضع إشارة ✓)

() أ- ذكر () ب- أنثى

3. ملكية المشروع: هل أنت؟

() أ- المالك () ب- المدير () ج- المالك والمدير

4. المستوى التعليمي:

() أ- دون الثانوية العامة () ب- ثانوية عامة

() ج- دبلوم متوسط () د- جامعة فأعلى

أسئلة خاصة ببعض البيانات والمعلومات عن المشروع

1. عنوان المشروع:

() أ- مدينة () ب- قرية () ج- مخيم

2. تاريخ إنشاء المشروع: _____

3. الشكل القانوني للمشروع هو:

() أ- منشأة فردية () ب- شركة مساهمة خاصة

() ج- شركة مساهمة عامة () د- جمعية تعاونية () هـ- أخرى

4. عدد العاملين بالمشروع:

() أ- ذكور _____ () ب- إناث _____

5. أعمار العاملين بالمشروع:

() أ- أقل من 15 سنة: العدد: () ذكور () إناث

() ب- 15-30 سنة: العدد: () ذكور () إناث

() ج- 30-45 سنة: العدد: () ذكور () إناث

() د- 45 سنة فأكثر: العدد: () ذكور () إناث

6. ما هي الأسواق التي توجه إليها منتجات المشروع؟:

() أ- السوق الفلسطيني () ب- السوق الإسرائيلي

() ج- أ+ب () د- السوق الخارجي () هـ- كل ما ذكر

أسئلة خاصة بالعراقيل التي تواجه المشروع

1. هل يتأثر المشروع بالإغلاقات المتكررة للمعابر من قبل سلطات الاحتلال؟

() أ- بشكل كبير () ب- بشكل متوسط

() ج- بشكل بسيط () د- لا يوجد

2. هل يوجد صعوبة وتعقيد من إجراءات الصادرات الفلسطينية التي يملئها الجانب الإسرائيلي

على المعابر؟

() أ- بشكل كبير () ب- بشكل متوسط

() ج- بشكل بسيط () د- لا يوجد

3. الإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير هي:

() أ- بشكل كبير () ب- بشكل متوسط

() ج- بشكل بسيط () د- لا يوجد

4. هل واجه أو يواجه المشروع صعوبات فيما يتعلق بالحصول على ترخيص؟

() أ- نعم () ب- لا

5. هل يوجد دعم من قبل الحكومة والجهات المختصة في حال حدوث خسائر؟

() أ- نعم () ب- لا

6. هل يوجد منافسة لمنتجات المشروع من المنتجات الأخرى من نفس الصنف؟

() أ- نعم () ب- لا

7. ما هي المنتجات التي تشكل منافسة لمنتجات المشروع؟

() أ- المحلية () ب- العربية

() ج- الإسرائيلية () د- الأجنبية

المعلومات الخاصة برأس مال المشروع

1. يبلغ حجم رأس مال المشروع (بالدينار) _____

2. مصادر تمويل المشروع هي:

() أ- تمويل ذاتي () ب- تمويل عائلي

() ج- مصرف () د- مؤسسات () هـ- غير ذلك

3. هل يعاني المشروع من ضعف التسهيلات المالية والائتمانية من قبل البنوك؟

() أ- نعم () ب- لا

4. هل يتم تدقيق حسابات المشروع بشكل دوري؟

() أ- نعم () ب- لا

5. هل عائدات المشروع تقوم بتغطية الرواتب ومصروفاته؟

() أ- نعم () ب- لا

6. كم تبلغ النسبة المئوية للأرباح من رأس المال؟

الأسئلة والمعلومات الخاصة بإدارة المشروع

1. هل يعمل المشروع وفق خطة إدارية موضوعة؟

() أ- نعم () ب- لا

2. هل يوجد لديكم خطة مدروسة لتطوير الناتج وزيادته في المشروع؟

() أ- نعم () ب- لا

3. هل لدى العاملين في المشروع الخبرة والإلمام في إدارة أعمال المشروع؟

() أ- نعم () ب- لا

4. هل يقوم المشروع بعقد الدورات التدريبية لتطوير أداء العاملين فيه؟

() أ- نعم () ب- لا

الأسئلة والمعلومات الخاصة بعمال المشروع

1. ما هو أعلى راتب يدفعه المشروع؟ (بالدينار) _____

2. ما هو أدنى راتب يدفعه المشروع؟ (بالدينار) _____

3. طبيعة العلاقات القائمة بين العاملين والقائمين على المشروع؟

() أ-قوية جدا () ب-قوية

() ج-متوسطة () د-ضعيفة () هـ-ضعيفة جدا

4. هل يحصل العاملون على حقوقهم المنصوص عليها في القانون الفلسطيني؟

() أ- نعم () ب- لا

5. هل تتلاءم أجور العاملين مع الجهد الذي يقدمونه؟

() أ- نعم () ب- لا

6. هل يواجه المشروع صعوبة في توفير عاملين مؤهلين وذوي خبرة في العمل؟

() أ- نعم () ب- لا

7. المعايير المستخدمة في توظيف العاملين في المشروع:

() أ- سنوات الخبرة () ب- المؤهل العلمي

() ج- العمر () د- قرب السكن من المشروع

() هـ- صلة القرابة () و- أخرى

ملحق (2) مجتمع الدراسة

جدول يوضح حجم العينة عند مستوى دلالة (0.05) ولغاية (0.01)

حجم العينة عند مستوى دلالة					حجم مجتمع الدراسة
0.01	0.05	0.10	0.20	0.50	
147	180	198	201	212	200
291	276	234	200	178	300
384	343	291	240	197	400
470	414	340	273	217	500
560	480	384	300	234	600
652	542	423	323	248	700
738	600	457	343	260	800
823	650	488	360	269	900
907	707	517	370	278	1000
1000	791	597	422	322	1200
1287	1034	787	500	341	1400
1584	1200	882	522	350	1600
1888	1322	979	537	357	1800
2193	1410	1070	547	361	2000
2449	1588	1227	553	364	2500
2764	1847	1442	558	367	3000
3047	1990	1504	563	368	4000
3299	1937	1544	567	370	5000

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\frac{N-1 \times (d^2 \div z^2)}{p(1-p)} + 1 \right]}$$

حيث إن:

N: حجم المجتمع
Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)
q: نسبة الخطأ وتساوي (0.05)
P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

مثال 1: إذا كان حجم المجتمع (200) فبعد تطبيق المعادلة يكون حجم العينة المطلوب ؟

$$n = 200 * 0.50 (1 - 0.50) / [200 - 1 * \{(0.05)^2 / (1.96)^2\} + 0.50 (1 - 0.50)]$$

$$= 200 * 0.50 * 0.50 / [199 * (0.0025 / 3.841)] + 0.50 * 0.50]$$

$$= 200 * 0.25 / [199 * 0.00065] + 0.25]$$

$$= 50 / 0.129 + 0.25$$

$$= 50 / 0.379 = \underline{131.9}$$

أي إن العدد المطلوب (132)

ملحق (3) السكان في المحافظة حسب فئة العمر (الهرم السكاني)

الهرم ديكاني

جدول 2: السكان في المحافظة حسب الجنس والتجمع السكاني وفئة العمر، 2007

Table 2: Population in the Governorate by Sex, Locality and Age Group, 2007

Localities	البلديات	Age Group												المجموع Total	فئة العمر Age Group	المجموع Total											
		+ 65	65-69	70-74	75-79	80-84	85-89	90-94	95-99	100-104	105-109	110-114	115-119														
Tulkarm Governorate	T	155,702	1,513	6,286	84	134	317	763	1,283	1,777	1,352	88,493	2,786	3,343	4,326	6,870	8,469	8,321	10,150	11,343	13,261	18,907	20,584	20,861	15,931	10,802	19,842
'Alkubo	M	79,202	770	2,441	36	59	114	276	473	725	784	44,035	1,184	1,673	2,111	3,899	4,346	4,514	8,152	5,823	4,916	9,290	31,198	10,713	15,258	10,155	19,842
	F	77,880	743	2,849	48	75	203	483	790	1,052	1,068	43,070	1,602	1,670	2,204	3,544	4,063	4,207	4,378	5,836	8,445	9,317	28,425	10,688	8,720	9,617	19,842
Qarafa	T	322	-	10	-	1	-	1	-	4	134	1	5	6	14	20	14	13	18	35	100	46	30	32	16	16	16
	M	122	-	3	-	1	-	1	-	2	1	85	1	2	4	5	12	4	7	7	8	15	64	22	16	16	16
	F	180	-	7	-	1	-	1	-	2	1	49	1	2	4	9	12	7	11	28	92	31	15	16	16	16	16
Nadiri 'Ila	T	8,323	14	278	3	6	75	246	52	94	75	4,844	125	149	264	345	365	425	539	652	770	1,036	3,287	1,119	1,066	1,095	1,095
	M	4,212	8	129	3	2	8	14	21	40	31	2,421	51	81	142	173	221	287	349	418	527	1,783	508	588	602	602	602
	F	4,111	6	149	1	2	6	20	31	54	42	2,423	74	68	122	174	184	238	300	350	509	1,504	511	480	493	493	493
An-Nadiri	T	2,316	65	1	1	2	6	13	21	25	1,300	33	64	83	92	117	141	167	187	212	279	842	281	209	272	272	272
	M	1,184	35	20	-	-	1	3	7	10	6	701	21	30	40	49	58	65	79	93	116	325	104	165	165	165	165
	F	1,132	30	-	-	-	-	6	14	15	599	12	34	42	44	54	52	58	64	78	84	517	177	144	107	107	107
Uga with Shazija	T	727	93	89	4	-	4	9	13	32	27	889	30	39	40	55	64	79	93	119	125	159	458	194	163	153	153
	M	727	97	36	2	-	3	7	3	16	54	355	16	18	22	31	35	34	34	52	47	75	241	102	75	68	68
	F	706	49	53	2	-	3	7	3	16	54	355	16	18	22	31	35	34	34	52	47	75	241	102	75	68	68
Baga with Shazija	T	4,070	84	544	2	4	10	17	10	61	41	2,980	85	55	89	177	212	233	245	269	367	462	1,673	623	698	501	501
	M	2,687	41	82	1	3	2	9	4	23	14	1,106	32	22	82	93	115	122	130	136	153	243	870	310	200	272	272
	F	1,383	43	82	1	1	6	8	15	22	27	1,873	49	33	37	84	97	111	125	133	184	219	795	293	273	228	228
An-Nadiri at Waza	T	338	8	20	-	-	-	1	5	9	9	200	6	4	16	16	20	20	15	20	31	47	168	42	27	40	40
	M	173	5	8	-	-	-	-	2	2	3	84	3	2	9	10	10	8	8	12	13	34	84	26	15	23	23
	F	165	4	12	-	-	-	-	1	2	3	6	184	6	2	10	8	10	12	7	8	18	23	45	16	12	17
An-Nadiri at Qhadiya	T	524	-	32	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	M	481	-	22	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	F	43	-	10	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Zatta	T	2,831	87	103	1	4	12	21	50	44	41	1,502	67	66	66	143	144	155	182	177	185	243	1,119	288	354	377	377
	M	1,372	24	49	1	2	4	6	9	10	11	731	22	27	27	83	78	89	91	82	91	141	564	190	173	195	195
	F	1,459	29	154	-	2	8	17	31	26	30	771	45	39	39	65	66	66	91	95	94	142	555	190	181	181	181
Saida	T	2,866	4	123	1	2	6	15	30	32	36	1,604	31	50	74	141	154	156	174	183	207	362	1,175	450	394	381	381
	M	1,511	2	60	-	-	5	6	13	14	12	834	12	20	40	70	60	78	94	99	130	195	625	227	190	200	200
	F	1,355	2	63	1	2	1	9	17	18	24	770	19	30	34	71	74	78	80	84	121	167	550	173	144	144	144

١٥-٤٥ سنة = ٧١.٧١ %
١٥٧٧٩

An-Najah National University
Faculty of Graduate studies

**The Role of Small and Medium Enterprises
in Reducing Unemployment Rate in
Tulkarm Governorate**

By
Kholoud Raied Yousef Zandiq

Supervision by
Dr. Maher Abu Saleh

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement
for the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate
studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2017

The Role of Small and Medium Enterprises in Reducing Unemployment Rate in Tulkarm Governorate

By

Kholoud Raied Yousef Zandiq

Supervision by

Dr. Maher Abu Saleh

Abstract

The role of both small and medium sized enterprises in any country has proven to be effective in declining the unemployment rate. The primary purpose for conducting this study was the lack of such studies in Palestine, particularly in Tulkarem. Because of this, this study will serve as a reference point for any future studies concerning the role of small and medium sized enterprises in declining unemployment rates.

The study aimed at identifying unemployment rates in Palestine and the resulting implications as well as understanding the true state of small and medium sized enterprises in Palestine and specifically in Tulkarem. Moreover, the study also aimed at illustrating the most prominent challenges that might have an impact on the enterprises located in Tulkarem.

In order to achieve that, the researcher relied on a random sample of data obtained from the Palestinian Ministry of Economy located in Tulkarem. Divided by the various economic enterprises located in Tulkarem, the research sample included 130 ventures. The governorate was divided into 3 sections; the camps, the city itself, and the surrounding villages. The researcher conducted the descriptive analytical method in

order to reflect the study population; she relied not only on questionnaires but also on data provided by the Palestinian Central Bureau of Statistics, as well as the Palestinian Ministry of National Economy.

The most important findings were the following; first, there was a 4.2% increase in the rate of unemployment in Palestine during the period 2007-2015. This increase was due to the occupation's policy in subordinating the Palestinian economy to the Israeli economy as well as low female labor force participation. Second, according to the data released in 2015, the unemployment rate in Tulkarem was 17.8% which closely resembled the unemployment rate of the West Bank which was at 17.3%. Third, the research sample included 130 ventures which provided jobs for approximately 2266 employees. The increase of the amount of small and medium enterprises led to the increase of job opportunities which in turn declined unemployment rates and increased female labor force participation. Therefore, according to the results of the study, the percentage of female labor force participation was set at 35% whereas the percentage of male labor force participation was 65%. Finally, as reported by business stakeholders, the main dilemma facing enterprises in Tulkarem has always been the frequent closures of crossings and roads by the Israeli occupation.

In light of the study's findings, the researcher suggested the following recommendations: first, to increase government and funders' support of projects in order to ensure the survival of small and medium

sized enterprises in Tulkarem. This can be achieved through the provision of aid, facilities, and the necessary consultation in case of losses or financial crises. Second, awareness needs to be raised about the importance of female labor force participation by changing the traditional view of women as housewives and stressing their active role in declining the unemployment rate while at the same time increasing the household's income. Finally, the media and press should emphasize the importance of small enterprises in decreasing the rate of unemployment, there should be an increase in advertisement for local industries, and their Israeli counterparts should be boycotted.